الأربعاء 1 شباط 2023
العدد 4839 السنة السابعة عشرة
Mercredi 1 Février 2023 nº 4839 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

# الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير

اتحاد العائلات البيروتية
**معركة كسر عظم... و«حركة تصحيحية»**

4

# جنبلاط يقترح اليرزة بدلاً من ثنائي زغرتا

[2]

## «التحفة الديموقراطية» تتهشّم
# إسرائيل تُصارع نفسها

[10 ـ 12]

(أ ف ب)

تقرير

المجلس الوطني للبحوث
**نأكل ونسبح في بحر من البلاستيك**

6

تركيا

برنامج المعارضة
**محو كل أثر لإردوغان**

13

ميديا

فساد وإهمال ومناكفات
**«تلفزيون لبنان» ما زال يبحث عن قبطان**

18

المشهد السياسي

# «مبادرة» جنبلاط: استبعاد فرنجية والترويج لقائد الجيش؟

بدأ رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، أمس، حراكاً رئاسياً أطلقه من عين التينة بلقاء مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، صرّح بعده بأن «التوافق يعطي أملاً بانتخاب رئيس»، وأنه «لا يمكن البقاء في دوامة الورقة البيضاء». لقاء أمس جاء بعد سلسلة لقاءات لجنبلاط مع عدد من القوى السياسية من بينها حزب الله والتيار الوطني الحر والكتائب، وقرّر تكثيفها باتجاه عدد من القوى من بينها بكركي. وعلمت «الأخبار» أن هذه الحركة تتركّز على محورَين: الأول، إقناع ثنائي حزب الله وحركة أمل باستحالة انتخاب رئيس تيار «المردة» سليمان فرنجية وفرضه على القوى المسيحية ما يوجب «سحب اليد منه» والانتقال إلى مرحلة جديدة. وهو يتقاطع في ذلك مع التيار الوطني الحر الذي يُصر رئيسه النائب جبران باسيل على شطب فرنجية من لائحة المرشحين قبل الدخول في نقاش حول أي اسم آخر. أما المحور الثاني في حركة جنبلاط، فهو الترويج لأسماء باتت معروفة، من بينها قائد الجيش جوزيف عون.

> جنبلاط طلب من بري التدخل لدى حزب الله للمشاركة في جلسة حكومية جديدة

وفيما قالت أوساط مطلعة إن «جنبلاط يراهن على أن إقناع برّي بالتخلي عن دعم فرنجية قد يكون أسهل من إقناع الحزب كون الأول أكثر براغماتية ولا يمانع انتخاب عون في حال لم تَعُد تحتمل ظروف البلد»، فضلاً عن أنه «بذلك يقطع الطريق على باسيل لتحقيق فوز سياسي بإطاحة عون وفرنجية معاً». وأضافت المصادر أن أحد أسباب حراك جنبلاط «تخوفه الجدي من الخطاب التقسيمي الذي انطلق في البلد وعرابه رئيس حزب القوات سمير جعجع الذي يروج لدى السعوديين فكرة ترك البلد ينهار بالكامل وتقسيم مناطقه بحيث يسيطر هو على المنطقة الشرقية».

(هيثم الموسوي)

## باريس: عقوبات قيصر تمنع الغاز المصري

أشار المبعوث الفرنسي لشؤون الدعم الدولي بيير دوكين إلى «أن مصر لا تزال تسعى للحصول على تأكيدات بأنه سيتم استثناءها من العقوبات الأميركية المفروضة على سوريا لتبدأ في تصدير الغاز إلى لبنان» بموجب خطة أعلنت عام 2021 للمساعدة في تخفيف أزمة الكهرباء في لبنان. ولفت إلى «أن الخطة لم ترفع بعد إلى مجلس إدارة البنك الدولي الذي سيقيّم إصلاحات قطاع الكهرباء في لبنان التي تعتبر شروطاً مسبقة للإفراج عن قرض بقيمة 300 مليون دولار لتمويل صادرات الغاز إلى لبنان على مدى 18 شهراً».

وأضاف دوكين في القاهرة، قبل أن يتوجه إلى الأردن ولبنان هذا الأسبوع، أنه «تم حل عقبات خط الأنابيب الفنية أمام تصدير الغاز المصري ولا توجد أي معوقات بشأن تسعير الغاز أو كميته، لكن لم تتم تسوية المخاوف بشأن التعرض للعقوبات الأميركية» المفروضة على سوريا. وقال: «توجد مشكلة في الإعفاء من العقوبات، وهذا القلق يجب التعامل معه ليس فقط على أساس سياسي ولكن على أساس قانوني».

في المقابل، أشارت مصادر مطلعة على أجواء عين التينة أن بري لم يتلقَّ بارتياح دعوة زعيم المختارة إلى ترشيح قائد الجيش والتخلي عن ترشيح فرنجية. وجرى تداول معلومات أمس عن أن رئيس المجلس بدأ بالفعل عملية استطلاع آراء الكتل النيابية وتثبيت «البوانتاج» لفرنجية وإمكان الذهاب إلى مجلس النواب بأكثرية الـ 65 صوتاً مع نصاب الثلثين. وأشارت المعلومات إلى أن تحديد موعد الجلسة المقبلة لانتخاب رئيس ينتظر انتهاء عملية الاستطلاع التي يجريها بري حول إمكان الذهاب إلى المجلس والتصويت للمرشحين، فإذا لم ينسحب أي مرشح لمصلحة آخر تستمر الجلسات إلى حين انتخاب رئيس بـ 65 صوتاً.

> في موضوع الحكومة، أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي «أننا في صدد إعداد الملف التربوي المتعلق بإضراب المدارس الرسمية وملف الجامعة اللبنانية، وتسلم الاقتراحات المطلوبة من معالي وزير التربية تمهيداً للدعوة إلى جلسة حكومية ثالثة هذا الأسبوع أو مطلع الأسبوع المقبل في أقصى حد»، فيما أكدت المصادر أن «جنبلاط طلب من بري التدخل لدى حزب الله للمشاركة في الجلسة».

وصباحاً، حمل وفد اللقاء الديموقراطي إلى البطريرك الماروني بشارة الراعي، في بكركي، مجموعة من الثوابت التي يتمسك بها، وفي طليعتها على «ضرورة فتح كوة محلية في موضوع رئاسة الجمهورية تتيح انتخاب رئيس في أسرع وقت. وقد ناقش الوفد الذي ضم إلى رئيسه النائب تيمور جنبلاط، كلاً من النائبين وائل أبو فاعور وراجي السعد، التداعيات السلبية الكثيرة لتعذر انتخاب رئيس»، من دون الدخول في تسميات.

(الأخبار)

تقرير

# عشية الاجتماع الخماسي: بيروت آخر محاولات فرنسا للبقاء في الشرق الأدنى

في المشهد العام، تبدو الحركة الفرنسية فاعلة في التحضير لاجتماع خماسي. في مقابل الدور الفرنسي في حماية مصالح شركة توتال في التنقيب، لكن النتائج لا تبدو إيجابية. لتظهر وكأنها آخر محاولات البقاء في الشرق الأدنى

**هيام القصيفي**

تتطلع فرنسا إلى ما يحضّر لمنطقة الشرق الأدنى من العراق إلى سوريا ولبنان، فلا ترى موطئ قدم لها لا في العراق ولا في سوريا، ولا تجد أمامها سوى لبنان كي تحفظ لها استمرارية تسعى منذ انفجار الرابع من آب عام 2020 إلى تكريسها. لكن دورها يتحول خدمة لسياسة فرنسية متعثرة في المنطقة، ولا يستفيد منها لبنان بالمباشر في ظل المعادلات الإقليمية والدولية.

عشية الاجتماع الخماسي في باريس، لا يزال النقاش دائراً بين بيروت وباريس، وحتى في أوساط فرنسية فاعلة، عن السياسة التي تصر إدارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على التمسك بها والعمل بموجبها من دون أن تحقق خطواتها نجاحاً ولو بالحد الأدنى لأسباب متشعبة.

تريد باريس أن تبقي حضورها في لبنان، ليس فقط لصلات تاريخية تعثرت على مدى السنوات وتبدلت أطرها، إنما كي تحفظ لها وجوداً تراه استراتيجياً في منطقة تراجع دورها فيها إلى الحد الأقصى. وهي تنظر إلى الدور الأميركي في سوريا فتراه منحسراً في شكل شبه كامل ومنحصراً في تغطية «قسد» بالحد المطلوب ورافضاً أي تطبيع مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد، كما دورها في العراق الذي لا تزال واشنطن مهتمة به ولكن مع آفاق جديدة تتلاءم مع المتغيرات في المشهد السياسي العراقي. وتنظر إلى السعودية فتراها متخلية عن أي تدخل في سوريا وفي لبنان إلا من خلال بوابة اليمن، فتحاول أن تجد بينهما منفذاً لها في بيروت.

لأنه في المحصلة لم يتبق لها ساحة يمكن أن تجد فيها مدخلاً لسياسة خارجية تشكل لها حضوراً وتقاطعاً مع عواصم مؤثرة، بعد اصطدام سياستها في غير منطقة من أفريقيا إلى أوروبا. لكنها تعلم تماماً أنها لا تقدر أن تكون فاعلة في لبنان بالشكل المطلوب إلا من خلال تغطية أميركية وسعودية. ودلت العبر الكثيرة لفرنسا أن أي حل لا يحظى بموافقة واشنطن لن يكتب له النجاح، مهما حاولت ديبلوماسيتها في بيروت العمل على خط متوازٍ مع الديبلوماسية الأميركية. فالأساس هو تغطية أميركية مباشرة لسياسة فرنسا الخارجية في لبنان، والخطوات التي يمكن أن تقوم بها لصيانة حل لا تزال متعثرة استناداً إلى التجربة. والأمر نفسه ينطبق على مقاربة العلاقة مع السعودية، لأنها تعلم أن أي دعم حقيقي غير قادرة عليه في لبنان إلا من خلال تدخل مباشر للسعودية في الأزمة السياسية والمالية. وكلا واشنطن والرياض تتصرفان بلامبالاة في اتخاذ قرار يغيّر المنحى الحالي.

> دلت العبر الكثيرة لفرنسا أن أي حل لا يحظى بموافقة واشنطن لن يكتب له النجاح

فواشنطن تحصر عنايتها بالجيش والرياض بمساعدات إنسانية محددة. من هنا يأتي الاجتماع الخماسي المرتقب، الذي تسبقه زيارة وزيرة الخارجية الفرنسية كاترين كولونا إلى السعودية والإمارات، غير ذي فائدة كبرى ما لم تتغير سياسة المشاركين الأساسيين فيه. ويظهر بدخول قطر على الخط، وكأنه يؤدي خدمة لباريس وليس للبنان في شكل مباشر. ففي وقت تعثر العلاقات الفرنسية - الإيرانية، وما تمثله العلاقة القطرية - الإيرانية، ودخول قطر على خط التنقيب في بحر بيروت، مع «توتال» الفرنسية ترتسم معالم حدود الدور الفرنسي. فباريس تريد حماية مصالحها ومصالح شركاتها وتسعى إلى تحقيق توازن مع دول المنطقة، وتريد إظهار دورها شريكاً متوازناً في لبنان بعد الخلل الذي أصاب عمل ديبلوماسيتها. والنقاش المفتوح منذ أشهر حول الدور الفرنسي الذي كان بعد تظاهرات 17 تشرين ميالاً إلى الأخذ بوجهة نظر المنتفضين على السلطة وبعدها آثر انفجار المرفأ، تبدل على الطريق لتحقيق مبادرة ماكرون. إلى أن أصبح معارضو حزب الله، والمحسوبون تقليدياً على فرنسا ينظرون إلى دور باريس من خلال شراكة مستجدة بينها وبين الضاحية الجنوبية. ولم يكن كلام الديبلوماسية الفرنسية في بيروت منذ فترة قصيرة أقل وضوحاً في التعبير عن ضيقها من مواقف قوى سياسية وغير سياسية لها علاقات تاريخية مع باريس، وانحيازها إلى مقاربة حزب الله للوضع الداخلي. وفي موازاة العنصرين الأميركي والسعودي، كانت باريس تراهن على شبك عنصراً مساعداً، بذريعة لبنان. لكن بقدر ما تعمل باريس لترتيب أوراقها الخارجية بقدر ما يصبح الوضع اللبناني، أكثر هشاشة بين الساحات التي تعمل بها فرنسا، ومعرضاً لتجارب ديبلوماسية تخوضها إدارة ماكرون مرة تلو أخرى. ومن الواضح أن اقتناعاً يترسخ لدى قوى لبنانية، بأن باريس تتعاطى وفق مصالح اقتصادية وخارجية، بقدر يتناسب مع استراتيجيتها الخاصة والمتعثرة، ما يمكن من استخلاص أن نتائج المؤتمر الخماسي المرتقب لن تكون أفضل من النتائج التي حصدها لبنان من باريس منذ أن خطب ماكرون في قصر الصنوبر.



ابراهيم الأمين

# هل قلت استقلالية القضاء؟

قبل اتفاق الطائف وبعده، لا يزال كثيرون في لبنان يتحدثون عن استقلالية القضاء. والمقصود، هنا، أن تكون السلطة القضائية مستقلة تماماً عن السلطات التشريعية والتنفيذية، أي أن تكون قادرة على إصدار الأحكام وفقاً للقوانين، وليس وفقاً لأهواء هذا النافذ أو ذاك، وأن يكون هناك قانون يسمح لهذه السلطة بالعمل من دون الخضوع لتأثيرات خارجة عن معطيات كل قضية مطروحة أمامها بعيداً من تأثير السياسيين أو غيرهم من أصحاب النفوذ. لفظياً، يبدو الأمر سهلاً لا بل جميلاً أيضاً. ورغم أن النظام في لبنان يتيح مساحة كبيرة جداً من الاستقلالية للقضاء من باب الفصل بين السلطات، إلا أن الناس جميعاً يعرفون أن القضاء ليس سلطة مستقلة، فلا هو من يقرر موازنته أو يجيبها، ولا هو من يصدر مراسيم تعيين المواقع الرئيسية فيه، ولا يملك السلطة الواقعية الكاملة على قوى إنفاذ القانون التي تخضع له بحكم القانون، حتى يتحقق ما يقرره القضاء بمختلف أقسامه.

لكن، لنعد إلى واقع الحال. نحن اليوم أمام صراع لا يتصل فقط بالضغوط السياسية. صحيح أن المرجعيات السياسية هي من اختارت القضاة الأساسيين، لكن إدارة العمل اليومي متروكة بالكامل للقضاة عبر مجلس القضاء الأعلى مما يتيح لهم تنظيم أمور عمل المحاكم بالطريقة التي يجدونها مناسبة.

والمفارقة أنه إلى جانب الانقسام السياسي في السلطة القضائية نفسها وتموضع أطرافها الطوعي لدى أصحاب النفوذ وتبادل المنافع معهم، معنوية كانت أم مادية، هناك أمر أكثر خطورة، وهو قبول القضاة بالحماية، ليس من قوى سياسية وحسب، بل من دول خارجية. وإلا فما معنى أن يحتفل قضاة إذا حذرت دول من التدخل في تحقيق، وأن يخاف قضاة من تهديد بعقوبات خارجية، أو أن ينصاع قضاة لطلبات خارجية وينفذوها فوراً.

أي سبب يدفع القضاة إلى عدم عقد اجتماع مجلس القضاء الأعلى، وأين هي الصفات المفترض أنها تميّزه القضاة وتميزهم عن بقية المواطنين، في حين أن بعضهم لا يجرؤ على استكمال تحقيق، أو على حضور جلسة، أو الغياب عن أخرى. ما الذي يدفع قاضياً سيحال قريباً إلى التقاعد للتصرف بهذا القدر من التزلف والاستسلام لما تريده قوى سياسية موجودة داخل السلطة أو خارجها، وكيف يرتجف قضاة من تظاهرة نظمها بضع عشرات، أو يهاب آخرون اعتصاماً أمام قصر العدل؟

عملياً، ربما هي المرة الأولى التي يمكن للقضاء أن يستفيد من الانقسام السياسي الحاد ومن الفراغ القائم في السلطة الآن. فلا رئيس الجمهورية

> القضاة مسؤولون عن ارتهانهم للآخر وتعديل هيكلية مجلس القضاء يسمح بعدالة تتناسب مع المجتمع

موجود، ولا الحكومة في حالة اتخاذ قرارات ولا سيما لجهة إقالة أو تعيين قضاة، والمجلس النيابي منشغل بملف الانتخابات الرئاسية، وشرعيته الشعبية لم تمنحه قوة تنفيذية كبيرة. وهي اللحظة المناسبة لكي يتصرف الجسم القضائي من دون أن يأبه بما يريده المتنافسون على المواقع والمناصب والحصص، وأن يظهر للناس أنه على قدر المسؤولية، وأن بإمكانه التصرف بحكمة وفق مقتضيات القوانين لا وفق أهواء القوى السياسية والناس.

لكن ما يحصل هو العكس. فنوع الخلافات القائمة اليوم بين القضاة يدعو إلى القلق، هنا ليس على القضاء فقط، بل على البلاد كلها. ذلك أن القضاة يبدون، كما السياسيين، غير قادرين على العمل من دون وصاية، والأ ما معنى أنه في يلجأ رئيس حكومة أو وزير عندما يعجز عن إقناع القضاة بأمر إلى السفارة الأميركية أو الفرنسية أو الألمانية لتحصيل الحماية من أجل اتخاذ القرار.

وكيف يمكن أن نتحدث عن قضاء يريد الاستقلالية عن السلطات الداخلية، بينما لا يتوقف عن تلبية دعوات أو استضافة السفراء العرب والأجانب الذين يحضرون لإعطاء الأوامر. وكيف يمكن أن نقتنع بأن القضاة هؤلاء يمكن تسليمهم البلاد والعباد، وهم يتهربون من مراجعة ملف بغاية الحساسية ويتعلق بالمال العام وبحاكم مصرف لبنان، ويرفضون الادعاء عليه خشية هذا أو ذاك، فيما يقفون صاغرين أمام شرطي أو قاضٍ أو ديبلوماسي أجنبي، ويشرعون له أبواب قوس أعلى محكمة لبنانية لكي يمارس بعضاً من شوفينيته القضائية الموروثة من زمن الاستعمار ويفتحون له الأدراج.

ويسمحون له بالاطلاع على كل ما يريد، ثم يسمحون له بأخذ نسخ من الملفات إن لم يكن أكثر؟

وفي قضية المرفأ. كيف يمكن أن نثق بقضاء يريدنا يتصرف بكيدية وقلة حرفية، ويكون ملف التحقيق والمتضررون من الجريمة ضحايا خلاف بين القضاة أنفسهم، وضحايا خلاف بين أرفع القضاة لا بين أدناهم. وكيف لنا أن نصدق بعد اليوم إن كان هذا القرار أو ذاك قانونياً وموثوقاً؟

عملياً، المؤكد أن القضاء اللبناني يفقد تراعيه من تلقاء نفسه ليكون أداة بيد السلطات الأخرى، وبيد القوى السياسية والسفارات الأجنبية والأجهزة الأمنية الداخلية والخارجية. بالتالي، يحق لنا أن نخشى على السلطة القضائية من هذا النوع من القضاة. فكيف ونحن نعرف أن إنتاجهم أقل بكثير من إنتاج حاجب في أي إدارة رسمية أخرى. وما الملفات العالقة أمام المحاكم منذ سنوات بحيث أصبح التقاضي يورث قضيته ليس إلى ابن ابنه، إلا الدليل على الكسل الذي يصيب هذا الجسم المريض أصلاً... وما معنى الحرص على الحق والإنسانية، فيما يقبل القضاة ببقاء مئات المواطنين رهن الاحتجاز أو التوقيف لمدد تزيد عما يسمح به القانون ولا يتوسعون أو يختمون التحقيق في قضاياهم، ولا يبتون بطلبات إخلاء سبيلهم أو تحويلهم إلى المحاكمة فوراً. فمنذ العام 2017 والقضاء معطل بصورة تامة أو شبه تامة، إما بسبب اعتكاف القضاة وإما بسبب اعتكاف المحامين وإما بسبب اعتكاف الكتاب والمباشرين.

وربطاً بما نشهده اليوم من مبارزة في مخالفة القانون، من قبل جميع القضاة، وبما نراه من عجز فعلي لمجلس القضاء الأعلى عن العمل، وإزاء الرغبة الكبيرة لهؤلاء القضاة بالتماثل مع ما يجري في بلاد العالم الأخرى، وخصوصاً أولئك المعجبين بالتجارب الغربية، فإن المطروح اليوم، يستدعي نقاشاً من نوع آخر وتغييراً لقواعد عمل هذا الجسم الهرم، عبر تعديل القوانين الناظمة لهذه السلطة وآليات العمل فيها، من مجلس القضاء الأعلى إلى أدنى موقع أو رتبة إدارية فيه. فمن حق المواطن الوصول إلى العدالة عبر السلطة القضائية، والاستقلالية تشكل إحدى أركان هذا الحق، لكن ليس هي وحدها. إذ يقتضي أن تكون إلى جانبها إدارة سليمة للسلطة القضائية وأجهزة رقابية فاعلة، فلا يتخذ أي قاضٍ من الاستقلالية سبباً للتعسف باستعمال سلطته ألا يعود خاضعاً لأية رقابة قضائية، أو سبباً للكسل فلا يعود خاضعاً لأية رقابة مسلكية.

كل الدول الأوروبية التي تعتمد نظام مجلس القضاء الأعلى، من دون أي استثناء، تعتبر أن المجلس هو الجهاز الذي يدير القضاء نيابة عن المجتمع وليس نيابة عن القضاة أنفسهم. ففي آلية تشكيل المجلس الأعلى للقضاء يتم الانطلاق من قاعدة أساسية تقول إن العدالة حق لكل مواطن، وأن القضاء ليس منفصلاً عن المجتمع، وأن العدالة لا تقوم متى خالفت القواعد العامة للمجتمع، وهذا لا يعني خضوع القضاء للسلطات الأهلية أو النيابية، لكنه يعني أن هذا المجلس، الذي يدير شؤون السلطة القضائية، عليه أن يتصرف من خلال تحقيق عدالة متناسبة مع المجتمع ومفهومة من المجتمع نفسه. لا أن يكون القضاة غرباء عن كل البيئة الاجتماعية للبلاد، يديرون القضاء، وفقاً لمصالحهم وعلى راحتهم فلا يبذلون إلا الجهد بحده الأدنى. ولذلك، فإن مجلس القضاء الأعلى في كل الدول الأوروبية التي تعتمد نظام مجلس القضاء إدارة المحاكم، يتم تشكيله ليس من القضاة فقط. صحيح أن القضاة يختارون من بينهم أعضاء فيه، وصحيح أن هناك أعضاء حكميين فيه، لكن هناك أيضاً أعضاء آخرين تختارهم الحكومة والمجلس النيابي وبعض الجمعيات المهنية، وهؤلاء ليسوا من دون صفة تتصل بالعدالة للمجتمع، فيكون بينهم علماء اجتماع وأكاديميون معنيون بالقانون العام وحقوقيون يعرفون الدفاع عن الحريات العامة والخاصة وإداريون يعرفون أسس الإدارة السليمة لأي مؤسسة لزيادة إنتاجيتها. والكل يكون شريكاً في اتخاذ القرارات، خصوصاً عند مواجهة أزمات كما يحصل اليوم في لبنان، سواء في جريمة المرفأ أو ملف حاكم مصرف لبنان أو غيرهما من الجرائم. وفي هذه الحالة، يمكن الحديث عن قضاء يكون مستقلاً سواء في إصدار الأحكام أم في إدارة المحاكم وتعيين القضاة، ويمكنه حماية استقلاله عن السلطات الأخرى، ويفرض الاستقلال على كل قاضٍ. فالاستقلال ليس امتيازاً للقاضي بل حق للمتقاضي عليه.

وطبيعة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء يفترض أن تعكس تشكيلة المجتمع. فالقضاة هم الأساس، وهم يختارون من يمثلهم في المجلس، في حين يقتضي اختيار غير القضاة من الحكومة ومن المجلس النيابي على غرار تكوين المجلس الدستوري لإدارة المحاكم بشكل يطمئن المجتمع إلى عدالة السلطة القضائية.

وفي هذه الحالة فقط، يمكن للقضاة أن يختاروا الرئيس الأول من بينهم. وكذلك اختيار النائب العام التمييزي أو المالي أو غيرهما من المناصب الرئيسية، وعندها لا يعود للحكومة أو النافذين من السياسيين حق أو فرصة التدخل. وكذلك يفقد القضاة السلطة المطلقة غير القابلة للمراجعة أو النقاش، عندما يتواجد معهم علماء اجتماع أو مفكرون أو أكاديميون أو حقوقيون، يعرفون كيفية تصويب الأمر لتبقى العدالة متناسبة ومفهومة من المجتمع العام.

فيضعون مدونة سلوك للقضاة تبين لهم وللمتقاضين الصورة التي يريد أن يراها المواطن في القاضي، فيصبح الجميع على بينة بصورة واضحة بما هو مسموح للقضاة أو ما هو غير مسموح لهم، بما يمكن أن يشكل فساداً أو صرف نفوذ أو محاباة.

وعندها أيضاً يمكن التخلص من المرض الطائفي أو المذهبي الموجود في آلية تعيين المراكز القضائية، بتثبيت مبدأ المداورة على المناصب الرئيسية في السلطة القضائية وتحديد حد أقصى لها فلا يعود بالإمكان إنشاء مراكز قوة في القضاء أو خارجه أو نسج علاقات مع السياسيين أو النافذين وتبادل الخدمات معهم.

ومن أجل مسألة القاضي يقتضي إبعاد القاضي المعني بالتفتيش القضائي عن هذا المجلس، حتى تصبح استقلاليته فعلاً لا قولاً فقط، فيتوسع هامشه الرقابي على كل الجسم القضائي بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى، وعندها يكون للتفتيش القضائي سلطته المستقلة داخل السلطة القضائية بما يمنع المحاباة والمخالفات على أنواعها. وفوق كل ذلك، تكون هذه السلطة خاضعة للرقابة التي تجعل الإنتاجية حقيقية وليست مزاجية كما هي الحال اليوم.

وتزيد من الشفافية بحيث يصبح بالإمكان معرفة كيف تعمل السلطة القضائية وكيف تدار وكيف تتخذ القرارات الإدارية فيها، ولا سيما التشكيلات القضائية.

في حالتنا الراهنة، القضاء، ليس مستقلاً. هذا أمر صحيح. لكن في حالتنا الراهنة، حيث ينام رئيس مجلس القضاء، ويفيق وهو يفكر في كيف يكون رئيساً للجمهورية، وحيث ينام النائب العام الأول ويفيق وهو يفكر في كيف يكون رئيساً للحكومة، وحيث النائب العام المالي ينام ويفيق وهو يفكر في كيف يكون رئيساً للمجلس النيابي، وقس على ذلك بقية القضاة من بقية المذاهب، ولا سيما بعد بروز موضة الوزراء القضاة. وكل هؤلاء، ينصتون جيداً إما لنظرات الزعيم، أو لهمس السفارات، ولا يخافون من حساب أو عقاب، فعندها لا يمكننا أن ندافع عن استقلالية هذا القضاء، لا بل نكون في هذه الحالة بحاجة إلى آلية للرقابة على هذا النوع من القضاة.

يكفي أن يكون نصف الشعب مشككاً بقاض حتى لا يبقى في مكانه، فكيف الحال إذا قرر هذا القاضي اتهاماً من دون أدلة كافية، وحينها يدفع الناس الثمن قبل أن تظهر الحقيقة بعد سنوات على صورة أخرى... أليس هذا ما حصل مع ملف اغتيال رفيق الحريري منذ اليوم الأول لوصول المحققين الأجانب حتى لحظة النطق بالحكم غير القابل للتنفيذ؟

قضية اليوم

# اتحاد العائلات البيروتية: معركة كسر عظم و«حركة تصحيحية»

**مع اقتراب موعد انتخاب رئيس اتحاد جمعيات العائلات البيروتيّة وهيئته الإداريّة، تزداد الخلافات بين أعضائه. «تريو الاتحاد» المؤلف من الرئيس الحالي ورئيسين سابقين وبين «حركة تصحيحيّة - إصلاحيّة» على رأسها مجموعة من المؤثرين داخل الاتحاد، يُتهم النائب فؤاد مخزومي بالوقوف وراءها**

لينا فخر الدين

الخلافات داخل اتحاد جمعيات العائلات البيروتيّة مستشرية منذ الانتخابات النيابيّة، عندما «نبت» من تحت جناحه مرشحون كثر توزّعوا على اللوائح، في وقت كان ماجد دمشقية المرشح على لائحة خالد قباني المدعومة من الرئيس فؤاد السنيورة هو «المرشّح الشرعي» للاتحاد. على رغم ذلك، كانت كثرة المرشحين تفصيلاً أمام تجرؤ «أولياء أمر» الاتحاد على عصيان أمر الرئيس سعد الحريري الذي دعا إلى مقاطعة الاستحقاق، فقرّروا «الالتصاق» بالسنيورة... حدّ الانتحار السياسي.

> **الحريري لقيادي المستقبل: اتركوا العائلات تختار ممثليها**

ولم يكن ينقص هذه الخلافات لتزداد ضراوةً إلا اقتراب موعد انتخابات رئيس الاتّحاد و17 عضواً في هيئته الإداريّة. الانتخابات المقررة في 24 شباط المقبل يُشارك فيها، ترشيحاً واقتراعاً، 85 عائلة سدّدت اشتراكاتها من أصل 93 عائلة، بعد أن فُتح أمس باب الترشيحات. الجميع يضع يده في «الطبخة»، بعضهم في العلن، والغالبيّة من تحت الطاولة. الرئيس سعد الحريري، مثلاً، أرسل قبل أيّام إلى قيادي التيار ومن يعنيهم الأمر لائحة واضحة: «اتركوا العائلات تختار رئيسها ومرشّحيها». مع ذلك، لم يُفهم أن الرسالة تندرج في إطار انسحاب الحريري من الحياة السياسية، بل كسحب للغطاء عن رئيس الاتحاد الحالي محمّد عفيف يمّوت. إذ لم يسبق لأحدٍ أن نال من «بيت الوسط» ما ناله يمّوت نفسه من تجديد لولاية ثانية، بقرار من الحريري نفسه، قبل أن ينقلب عليه بين ليلة انتخابيّة وضحاها.

إذاً، هي معركة «تخليص الحسابات» الانتخابية. هذا ما يبدو واضحاً من مجرى أحاديث المعركة التي لا يعلو فوق صوتها إلا مراجعة ما حصل في أيّار الماضي. لم يستوعب المعارضون بعد كيف حوّل يمّوت المقر الرئيس للاتحاد إلى ماكينة انتخابيّة، وكيف قرّر أن يُحارب المرشحين الذين ينتمون إلى الاتحاد ليدعم دمشقيّة وحده، وكيف «أفتى» بتوجيه البوصلة إلى لائحة السنيورة. والأهم هو ما شكوك بعض الأعضاء المعارضين في مصير نحو 400 ألف دولار خصصت للانتخابات النيابيّة فيما لم تتعدّ مصاريف الانتخابات الـ40 ألفاً، إضافة إلى اتهامات بإخفاء الحسابات الماليّة. لهذا السبب، وقّع 10 من أصل 18 عضواً من الهيئة الإداريّة بياناً منذ ثلاثة أشهر لسحب الثقة من يموت.

بيان سحب الثقة مات بمرور الزمن، إلا أن اعتباراته لم تسقط من أذهان المعارضين الذين يخوضون اليوم معركة «كسر عظم» في وجه الرئيس. المعالم الأولية تشير إلى أن المعركة باتت ترتسم بين لائحة يدعمها رؤساء الاتحاد المتعاقبون، من بينهم يمّوت ومحمد خالد سنو ومحمد أمين عيتاني، ودور أقل تأثيراً لرياض الحلبي، في وجه لائحة للمعارضين يعتبرون أنفسهم أقرب إلى «حركة تصحيحيّة - إصلاحيّة» على رأسها مجموعة من المؤثرين داخل الاتحاد، من بينهم وليد كبي المستشار السابق للرئيسين رفيق وسعد الحريري، المرشّح السابق على لائحة النائب فؤاد مخزومي حسن كشلي، وآخرون... وفي الوسط، تُحاول بعض الشخصيّات الوصول إلى لائحة توافقيّة تحد من شرذمة العائلات البيروتيّة. ويعمل هؤلاء على إقناع رؤساء الاتحاد المتعاقبين بالتريّث في اختيار المرشحين، وبالجلوس إلى طاولة واحدة مع المعارضين لائتلاف على عدد من الأسماء لتشكيل لائحة واحدة تفوز بالتزكية. بدأ ذلك مع اقتراح محسوبين على الوزير السابق محمّد شقير تطعيم اللائحة بـ3 مرشحين مُعارضين قبل أن يرتفع الرقم إلى تسعة، أي تقاسم اللائحة مع تسعة محسوبين على الطرف الآخر. لكن هذه الطروحات اصطدمت برفض المعارضين بسبب وضع «تريو الاتحاد» شروطاً من بينها تحديد عدد مرشحي الحركة الاعتراضيّة وأن يكون الرئيس محسوباً عليه، علماً أن هذه الصيغ لم تُطرح بشكلٍ رسمي.

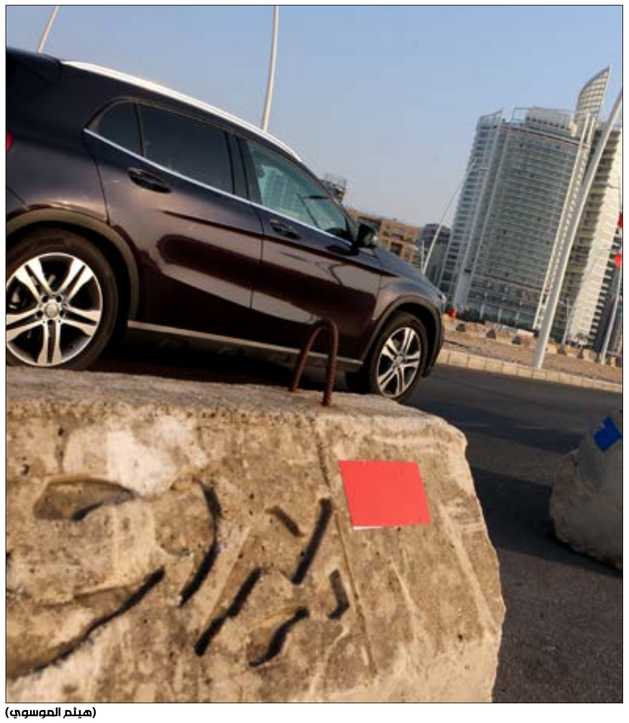
(هيثم الموسوي)

### المرشحون للرئاسة

ويتردّد أنّ لائحة رؤساء الاتحاد باتت شبه جاهزة عند الاتفاق على أسماء أعضاء الهيئة، فيما يبقى اسم المرشّح للرئاسة عالقاً. وتشير المعلومات إلى أنّ المنصب عُرض على ثلاث شخصيات: رئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود الذي رفض إلا أن يكون رئيساً توافقياً لا مرشّح طرف، المدير التنفيذي لشركة MEAS محمد شاتيلا الذي كانت له أدوار كبرى في تأمين كثير من الموارد الماليّة لمصلحة الاتحاد، إلا أنه رفض متذرّعاً بأسباب خاصة مرتبطة بوظيفته، والمدير العام السابق للجمارك العميد طلال عيتاني الذي يتردّد أنه لم يحسم خياره بعد، في حين يعتقد البعض أنه ليس مرشحاً «رَبْيحاً» لأنه سيستفزّ الكثير من العائلات التي يعتبر ممثلوها أنّ آل عيتاني أخذوا حقهم بالتمثيل عبر محمد أمين عيتاني بين 2001 و2005 وعبر رئيس بلدية بيروت جمال عيتاني «ولا يجب أن تُصادر عائلة واحدة التمثيل الذي يجب أن يكون بالمداورة بين عائلات الاتحاد».

على رغم ذلك، يؤكد متابعون أنّ مرشّح الرئاسة ليس عقبة بل سيحسمه قريباً رؤساء الاتحاد المتعاقبون بالتكافل والتضامن مع السنيورة الذي يُحكى أنّ بصماته لم تُغادر يوماً الاتحاد حتّى بعد الهزيمة المدويّة التي مني بها في الانتخابات النيابية، مشيرين إلى أنّ ثلاثي سنو - عيتاني - يمّوت لا يزال قادراً على تحريك اللعبة بسبب قدرتهم على التأثير في الداخل. وهو ما ينفيه كبي، مؤكداً أنّ الحركة الإصلاحيّة في وجه هذا الثلاثي بدأت مع عددٍ قليل من العائلات ووصلت اليوم إلى انضمام أكثر من 40 عائلة، والعمل جارٍ كي تضم قريباً نحو 60 إلى 65 عائلة. بالتالي، فإنّهم «يعرفون أن تأثيرهم خفت داخل الاتحاد، وأكبر دليل أنّهم طرحوا علينا ترشيح 9 أشخاص مقابل تسميتهم لـ9 آخرين»، مشدداً على «أننا مع الحوار بغض النظر إلى أين يُمكن أن يصل. بدنا ممدودة للجميع ولكن من دون شروط مسبقة، ويُمكننا الذهاب إلى لائحة توافقية واحدة بشرط أن لا يكون هناك أي اسم من حصتنا أو حصتهم عليه شبهة فساد».

وأكّد أنّ «حركتنا الاعتراضيّة قائمة على ميثاق شرف هي التغيير وإدخال دم جديد إلى الاتحاد، رفض الفساد، لم شمل العائلات ورفع الوصاية الداخلية والخارجية اللتين تتمثلان بالأحزاب والتيارات من الخارج ومن هيمنة رؤساء الاتحاد الحالي والسابقين على قرارات الاتحاد. والأهم أن هدفنا استرجاع دور الاتحاد الاجتماعي بأن يكون متجرّداً وعلى الحياد عكس ما حصل في الانتخابات النيابيّة، لأن الاتحاد لا ينحاز وإنّما هو لجميع العائلات البيروتيّة».

في المقابل، لا يعتبر بعض المتابعين أنّ «الحركة الإصلاحية» عفويّة، مشيرين إلى شخصيات تقف وراءها أبرزها فؤاد مخزومي وإداريون من اتحاد رجال الأعمال للدعم و التطوير «إرادة». يؤكد هؤلاء أن مخزومي يتدخّل بشكل مباشر في الاستحقاق ويدعم ترشيح نائب الرئيس الحالي عبدالله شاهين للرئاسة، على رغم أن الأخير ينفي ترشّحه إلى الهيئة الإداريّة. كما يلفتون إلى أنّ كبي بات محسوباً اليوم على فريق مخزومي، وهو ما ينكره كبي، مؤكداً أن مخزومي لا يتدخّل أصلاً، وأن شقيقته التي ترأس جمعية ال مخزومي لم تعد تحضر الاجتماعات في انتظار اتفاق العائلات. ويعتبر كبي أن «تريو الرؤساء» يهدف من هذا الاتهام إلى خلق خصم للعائلات بغية إخافتها وجمعها تحت عباءته.



مقالة

# ألف باء الهجاء والقضاء

**جمال غصن**

**لقد ولدت أم الفرزدق فاجرًا**
**فجاءت بوزواز قصير القوائم**
**يوصل حبليه إذا جن ليله**
**ليرقى إلى جاراته بالسلالم**
**أتيت حدود الله مذ أنت يافع**
**وشبت فما ينهال شيب اللهازم**

* جرير في هجاء الفرزدق

**دَعاني جَريرُ بنُ المُراغةِ بَعدَما**
**لَعِبنَ بِنَجدٍ وَالمَلا كُلَّ مَلعَبِ**
**وَأَنَّكَ قَد جَرَّبتُ ما لَم تُجَرِّبِ**

* الفرزدق في هجاء جرير

لساني قطعة محجالي
بِعطيتك فكري وبالي
بونا الخوري حكالي
قلي إنو (...)
الخوري عالم روحاني
عرف القاصي والداني
هلّي بيسب الثاني
مبتعرف إنو لساني

ولساني قطعة بولاد
ما بتهدّي بها لبلاد
عصرية عبد الميلاد
أنجس من كلب أزعر
لا بيسب ولا بيغتاب
إنك دجّال وكذّاب
أنجس من كلّ الكلاب
أمضى من السيف البتار

* جزء من مناظرة زجلية بين داوود كرم ومحمود حدّاثا في القرن التاسع عشر

المثال الشعري الأول يظهر أن إقحام الأمّ في الهجاء تقليد قديم في الأمّة حتى بين من جبال الخلفاء والأئمة. المثال الثاني زجل من جبل عامل يظهر أن فن الهجاء المحلّي، كما التعانق والتعايش بين الطوائف، أعتق من الكهرباء في بلادنا. طبعاً تقنيات التواصل ونقل الصوت والصورة تطوّرت كثيراً بفضل الكهرباء والآلات التي تعتاش على طاقتها والتي باتت لا تتنطفئ مع انطفاء التيار الكهربائي بفضل خزانات الطاقة الكهربائية المسماة بطاريات، والتي تطوّر معدنها إلى أن رسى في عهدنا هذا على مادة الليثيوم. الليثيوم قصة كبيرة وأصبح مخزن انقلابات إلى جانب الطاقة الكهربائية. إذ تخشى الإمبراطورية الأميركية من أن تقطع المادة عنها شعوب جنوب القارة الغني بها، أو أن يطلبوا ثمناً عادلاً مقابل ثروتهم. ورأينا حتى الآن انقلابين في بوليفيا والبيرو والحبل بالجرار. منذ أيام خرجت قائدة القيادة الجنوبية للقوات المسلّحة الأميركية لورا ريتشاردسون وشرحت بحماسة أهمية المنطقة لبلادها من غويانا إلى فنزويلا إلى «مثلث الليثيوم (الأرجنتين - بوليفيا - تشيلي) الذي تحتاجه التكنولوجيا اليوم ويحتوي على 60% من الليثيوم العالمي». هنا لا شكّ أن الجنرالة تستحق الهجاء، بكافة لغات الشعوب المنهوبة، لا بل من الواجب هجاؤها وبكافة الأساليب.

من أساليب الهجاء، الهجاء الساخر، والذي تمسرح وتتلفز في الكوميديا. والكوميديا الهجائية ليست كنيسة موّحدة لها فاتيكانها وباباها يحدّدان قبلتها وصراطها المستقيم، بل تتعدّد طوائفها ومدارسها ولكل منها أهدافها ومستهدَفوها. هناك مدرسة شارلي إيبدو على سبيل المثال، التي أعلن كثرٌ في إعلامنا الانتماء إليها خلال حملة «جو سوي شارلي» التضامنية عندما تعرّضت المجلة لهجوم إرهابي. أسلوب شارلي هو السخرية والتهكّم من «الآخر» الأضعف، الآخر الذي لا يشبهنا، الآخر الذي لا يشكّل خطراً علينا لأنّه لا يستطيع الردّ بالمثل نظراً لموازين القوى الإعلامية القائمة، ولن يجرؤ أن يرد بأسلوب آخر، كالعنف مثلاً. لأن حرية تعبير شارلي حق مصان في قوانين الجمهورية الفرنسية الخامسة، وتكرّس لصونها كافة أجهزتها الأمنية والقضائية. لذلك كانت الصدمة جرّاء الاعتداء العنفي الذي طاول مكاتب المجلة الساخرة وصحافييها في الدائرة الباريسية الحادية عشرة. الصدمة ليست بسبب العنف أو الإرهاب. الإرهاب مقبول في الإعلام الطاغي (عالمياً وعربياً للأسف) في سياقات معيّنة، كقتل الفلسطينيين، لكن يجب إيقاظ جو بايدن من نومه ليستنكره حين يطاول مستوطنين. الصدمة هي لأن ردع الأمن والقضاء المتوقّع فشل، وهذا يدخل الشك في واقع موازين القوى القائمة ومفاهيم التعايش والتعانق مع «الآخر» التي يروّج لها في هذا البلد أو ذاك.

العنف رد فعل إنساني طبيعي على الإهانة. على المستوى الفردي تكثر الإهانات من خلف الشاشات والحسابات الوهمية، لكنها أقل شيوعاً بكثير وجهاً لوجه. وإن كانت تنتشر أكثر في ظل الانهيار التام، وذلك لأن للإهانة المباشرة تداعيات وردود فعل عنيفة. على المستوى الجماعي، التمادي في الإهانة والإذلال يقود إلى ثورات وحروب وإرهاب. الإرهاب أيضاً أداة ردع عندما يفشل الأمن والقضاء، وقد يكون موجهاً إلى متنمّر متمادٍ أو لإحباط مقاومة مظلوم، وغالباً ما يدّعي طرفا العمل الإرهابي دور الضحية. هذا في المفهوم المطلق، لكن إذا ما أخذنا حالات محدّدة في الاعتبار، يبطل ادّعاء المتنمر المستقوي بموازين قوى الأمر الواقع بأنه ضحية. طبعاً، كان للتعاطف مع شارلي بعد ثقافي استعماري، وهنا المستعمَر ثقافياً يريد أن يتماهى مع مستعمره مهما كان حتّى بأبشع صوره، ففي الهجاء، التهكّم والسخرية الفرنسية أدباء ونقّاد وكوميديون مميزون، وإن كان لا بد من أن تكون مقلّداً لفرنسا فهناك عشرات الأمثلة أرقى من شارلي.

يدرج القول بأن حرية الفرد تقف عند حد حق الفرد الآخر. وما يمنع الاعتداءات أو يحدّها هي العقود الاجتماعية التي تتوصل إليها الشعوب والتي تضمن، ورقياً، صيغة اللا غالب ولا مغلوب، أو وهمها، ويتم الحفاظ على هذه الصيغة من خلال أعراف وقوانين وآليات لتطبيقها. وهنا أهمية القضاء. لكن القضاء وقوانينه، كالهجاء والكوميديا، يمكن أن يكون «شارلي» الهوى. الانحياز في القانون للأقوى أو الأغنى أو الأكثر بياضاً هو دستور معلوم في عالمنا الحالي.

الجرأة في عالم كهذا هي في الانحياز للمظلوم ضد الظالم، أن تُضحك المحكوم على الحاكم. أن تقول علناً أن الملك عاري بينما تمدح حاشيته هندامه، أن تلكم نحو الأعلى لا نحو الأسفل، أن تتنمر على المتنمر. في لبنان الجرأة في هجاء الطوائف هي أن تهجي عواميد المنظومة المتنوعة الطوائف التي تشبك أياديها ببعض وتغني «كومبايا» وسط حالة انهيار وانحطاط قد تصل بالبلاد إلى التقاتل الأهلي. لكن ليس الجريء بالضرورة حكيماً.

المشكلة اليوم ليست في كمّ التفاهة والانحطاط الذي يبثّ على هذه القناة أو تلك، فكما سبق وذكر، لا الهجاء جديد وشمس الطوائف تشرق منذ الأزل على الوطن. المشكلة هي في أن الكل يتوهم أنه على حق من دون أن توجد حقيقةٌ غير أن الحق، كالليرة، ليس قيمة ثابتة. الحق والباطل مفهومان يتأثران بعوامل القوة وفلسفات المكان والزمان، وأمّا الحقوق المنصوص عليها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، فقد أثبتت في غير مرّة أنها مجرّد حبر على ورق لن هم أقوى من القانون. القانون ليس مجرّد نص بل أيضاً القدرة على تطبيق النص. فيمكنك الاجتهاد بأنّك على حق أو أنّك الحق مجسداً في إنسان، لكن في الآخر هل لديك قوة إثبات حقك وحمايته، ومن أين تستمدّ هذه القوة. بمن تستقوي وعلى من؟ الإعلام المرتزق الذي روّج لكذبة الليرة بخير لسنين معروف رخصه، لكن السؤال هو ماذا يحصل عندما يصبح تعويل القضاء والأمن على نفس مصادر تمويل الإعلام؟

لا تقلقوا، لن ينحدر قضاة وجنود الوطن إلى مستوى تلفزيونيه. لا داعي للهلع، الجيش والقضاء بخير. لن تطول الأزمة، صحيح أنه ليس لدى لبنان ثروة ليئيوم، لكن يبدو أن لديه بلوكات غاز. تبقى هناك مشكلة صغيرة جداً وهي أن مفتاح الخلاص هذا هو عند نجيب ميقاتي وفرنسا «شارلي».

تقرير

# سليم يتراجع عن «صلاحياته»؟

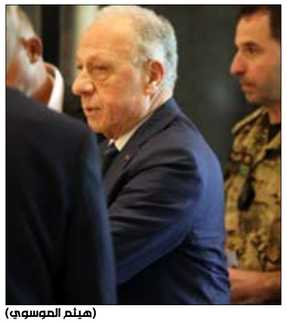
(هيثم الموسوي)

من دون سابق إنذار، تراجع وزير الدفاع الوطني موريس سليم عن إصراره على عدم التوقيع على قرار الفصل الصادر عن قائد الجيش جوزيف عون، بتعيين العميد منير شحادة مديراً عاماً للإدارة في الجيش لإحالة اللواء مالك شمص على التقاعد غداً. لم يبرّر الوزير هذه العودة إلى الوراء، بل قدّمها من دون مبرّرات بعدما رفع سقف كلامه إلى حدّ تأكيده أنّه لن يوقّع قرار فصل شحادة على اعتبار أن أمرة المديريّة تابعة لوزارة الدفاع وليس للمؤسسة العسكريّة، وبالتالي فإن قرار الفصل هو «تعدٍّ من قبل عون على صلاحيات الوزير». استناداً إلى هذه الحجج القانونيّة، امتنع سليم لنحو 10 أيّام عن التوقيع، كما امتنع عن التوقيع على قرار فصل العميد جرجس ملحم لتسيير أعمال المفتشيّة العامّة في الجيش، وكان يؤكّد أنّه بصدد تعيين الضابط الأعلى رتبةً في المديريّة العامّة للإدارة، بغضّ النظر عن طائفته. لكن كلّ ذلك لم يحصل، بل رضخ سليم بعد أشهر من الصراع على الصلاحيات بينه وبين قائد الجيش لقرار الأخير بالتعيين!

داخل المؤسسة العسكريّة، لا شيء يوحي بأن الخلاف بين الرجلين انتهى، أو أن ما فعله سليم ناجم عن نجاح الوساطات الساعية إلى حلّ هذا الخلاف، وإنّما صُدم المعنيون في الجيش بقرار الوزير. البعض يُشير إلى أنّ الأمر مرتبط برغبة الثنائي الشيعي بهذا التعيين باعتبار أن حزب الله وحركة أمل يرفضان أن يتسلّم غير شيعي المديريّة كوْن هذا المنصب يُعدّ أعلى منصب شيعي في الجيش، والمدير العام للإدارة («المعيّن بالأصالة») هو عضو في المجلس العسكري.

هذا الكلام أثار حفيظة بعض المسؤولين الأرثوذكس، لأن سليم وقّع قرار فصل شحادة الصادر منذ نحو 10 أيّام من دون أن يوقّع قرار فصل العميد ملحم إلى المفتشيّة العامّة، بل قام بتعيين ضابط آخر لهذا المنصب. وهذا ما عبّر عنه الأمين العام لـ«اللقاء الأرثوذكسي» النائب السابق مروان أبو فاضل، الذي استهجن رفض وزير الدفاع تعيين أقدم ضابط أرثوذكسي رتبةً العميد ملحم لهذا الموقع، مشيراً إلى أن «موقع المفتش العام في الجيش اللبناني مخصّص لطائفتنا، وبالتالي يجب أن يكلّف بتسيير أمور هذه المفتشيّة ضابط أرثوذكسي وليس ضابطاً من طائفة أخرى حفاظاً على التوزيع الطائفي والمذهبي في المجلس العسكري»، مطالباً سليم بـ«العودة إلى استقامة الرأي، إذ إنّ تصحيح الخطأ فضيلة». وأكد أبو فاضل لـ«الأخبار» أن «سليم وقّع على مرسوم تعيين الضابط، ولكن حينما يأتي الدور على التمثيل الأرثوذكسي، فإن الوزير يظنّ أن المنصب مستباح ولكنه مخطئ». ما يزعج الأمين العام لـ«اللقاء الأرثوذكسي» أن سليم كان يجب أن يكون حريصاً على هذا التمثيل باعتباره أرثوذكسياً، ولكن «المشكلة من يأتي بالمسؤولين الأرثوذكس ومن يأخذهم».

علم وخبر

### الخلاف مستشرٍ بين «الأحمدين»

زادت العلاقة تردياً بين الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري ورئيس جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية أحمد هاشميّة، رغم مساعٍ بذلها مقرّبون من الرئيس سعد الحريري للم شملهما قبل الانتخابات النيابية وبعدها.

### «عين» أمين سلام على السراي؟

لفت متابعون إلى الحركة السياسية التي يقوم بها وزير الاقتصاد أمين سلام الذي يردّد في أوساطه بأن هدفه تثبيت نفسه في الساحة السياسيّة ليكون مرشحاً طبيعياً لرئاسة الحكومة. وكان لافتاً أنّ سلام تمكّن أخيراً من استقطاب بعض الشخصيات التي كانت تدور في فلك تيار المستقبل، إضافة إلى شخصيات كانت قريبة من الرئيس فؤاد السنيورة وتتمتّع بأدوارٍ بارزة في «السادات تاور»، وأبرزهم الأشقاء بسام وفادي وماهر تميم.

### السنيورة «يفتح» على بهاء؟

لوحظ حضور شخصيات قريبة من الرئيس فؤاد السنيورة الاجتماعات التي دعا إليها الابن البكر للرئيس رفيق الحريري، بهاء الحريري، في جزيرة قبرص الشهر الماضي. وفيما تردّد أن غرض هؤلاء الحصول على منافع مادية من الحريري، أكّد مطلعون أن السنيورة تقصّد إرسال بعض المقربين منه لجس نوايا الحريري ومقاصد اجتماعاته القبرصية.

### فرار بطريقة شرعية

تبيّن أن أمين السجّل العقاري في الشوف هـ. ط. المطلوب للتحقيق من قبل المدعية العامة في جبل لبنان القاضية غادة عون، غادر لبنان عبر مطار بيروت الدولي بطريقة شرعية وفق ما بيّنت حركة الدخول والخروج. إذ إن عون لم تكن قد أصدرت بعد بلاغ بحث وتحرّ بحقه لامتناعه عن المثول أمامها، ما سمح له بالمغادرة بشكل طبيعي.

### فلسطيني تسلك إلى لبنان للعمل!

قال مصدر أمني إن الفلسطيني فريد طه الذي تسلل من فلسطين المحتلة إلى الأراضي اللبنانية الاثنين الماضي أبلغ محققي استخبارات الجيش أنه «جاء إلى لبنان بحثاً عن عمل». وطه في العقد الثالث من العمر، من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948. وقد شوهد يتجول في أحياء بلدة الضهيرة الحدودية فاوقفه الأهالي وسلموه إلى استخبارات الجيش في صور، قبل أن ينقل إلى مقر استخبارات الجنوب في ثكنة زغيب في صيدا. إلا أنه لاحقاً غيّر في إفادته وقال إنه «من فلسطينيي مخيمات لبنان واجتاز الحدود الجنوبية باتجاه القدس قبل أن يعود أدراجه». وبحسب المصدر، تبين أن طه يعاني اضطراباً نفسياً وعصبياً، وسيرحّل بعد انتهاء الإجراءات إلى الأراضي المحتلة عبر رأس الناقورة.

**تقرير** لمعرفة مدى تلوّث المياه اللبنانية، وقاع البحر بـ«بقايا البلاستيك» بغية تسليط الضوء على «واحدة من اخطر الملوّثات التي تواجه الكوكب»، قامت مجموعة من الباحثين في المركز الوطني للبحوث العلمية بإجراء دراستين ريادیتين. تُعدّان من أوليات الدراسات على منطقة شرق البحر المتوسط، عبر مسح 10 نقاط بحرية يُراوح عمقها بين مترين و120 متراً، بالإضافة إلى 22 موقعاً مائياً لرسم خريطة توضح نقاط التلوّث بأشكال البلاستيك على طول الشاطئ اللبناني

# المجلس الوطنيّ للبحوث نأكل ونسبح في بحر من البلاستيك

تسجّل مناطق الكوستابرافا وبرج حمود والرملة البيضاء اعلى معدّلات تراكم للبلاستيك المجهري (مروان بو حيدر)

**فؤاد بزي**

يظنّ المرء أنّ البلاستيك يتكوّم على شكل جبال من النفايات، بينما هو يحوّل مياه المحيطات والبحار إلى ما يشبه «الحساء البلاستيكي» المنتشر على مساحات تتخطى الآف الكيلومترات المربّعة، ويتخطى في تأثيره المباشر سلامة المياه فقط، ليؤثّر أيضاً على سلامة الغذاء، وبالتالي صحة الإنسان.

650 مليار قطعة بلاستيك تسبح في حوض البحر الأبيض المتوسط، يقارب وزنها 660 طناً، وتشكّل قطع «البلاستيك المجهري» أكثر من 80% منها. لبنان، بموقعه السّاحلي شرق المتوسط، ومدنه الرئيسية المُنتشرة على شاطئ البحر، حيث يعيش 64% من سكانه، والعاصمة بيروت إحدى هذه المدن، يطلق كميّات ضخمة من النفايات في الطبيعة من دون معالجة، بكلّ أنواعها، المنزلية، الصناعية، الزراعية، الطبية وبقايا المسالخ. تشكّل نسبة البلاستيك 13% من هذه النفايات، و50% منها تأتي من المواد المستخدمة في التغليف، أي ما يمكن الاستغناء عنه. وتزيد الأنشطة البشرية على شواطئ المتوسط من ضغط التلوّث على البحر، سيّما في الصيف، إذ ترتفع حينها كميّة الملوّثات بنسبة 40%، مع ارتفاع أعداد السيّاح، خاصة أنّ الدول المتوسطية تستقطب سنوياً ثلث السّياحة العالمية.

وهذه المواد البلاستيكية، «الخاملة كيميائياً»، تتسبّب بكوارث على المستوى البيئي والصحي، لصعوبة إعادة تدويرها من جهة، وتفككها في بعض الأحيان لإنتاج ما هو أكثر سميّة من جهة ثانية، أي «البلاستيك المجهري» الذي يدخل أجسادنا بطرق مختلفة.

## تكوّن «البلاستيك المجهري»

في لبنان، ونتيجةً لـ«الاستغلال الكبير للأراضي السّاحلية، وغياب أو تعطيل محطات إعادة تكرير المياه، وانتشار المكبّات العشوائية على طول ساحله»، تصل قطع «البلاستيك المجهري» إلى البحر بطريقتين، الأولى من المكبّات المحاذية للشواطئ، حيث تدخل قطع البلاستيك الكبيرة إلى الماء، الأمر الذي يعرّضها لعمليات كيميائية تؤدّي إلى تفكّكها إلى قطع متناهية الصغر (أقل من 5 ملم). أما الطريقة الثانية لوصول «البلاستيك المجهري» إلى البحر، وهي الأكثر إثارةً للجدل، فتتعلّق بمياه المجاري غير المعالَجة، التي تحتوي موادّ بلاستيكية مجهرية على شكل نسيج، ناتجة عن عمليات الغسيل المنزلي للملابس، التي تتفكّك خيطانها الصناعية جرّاء عمليات التنظيف، فتدخل إلى المياه على شكل أنسجة متناهية الصغر في الحجم، إنّما ذات تأثير مدمّر على يدخل جسم الإنسان كميات من «البلاستيك المجهري»، وتتراكم فيه مسبّبةً أمراضاً خطيرة. أمّا الجزء الثاني، الأقلّ وزناً من «البلاستيك المجهري»، فيُغرق محوّلاً قاع البحر إلى «رواسب بلاستيكية».

> يدخل البلاستيك المجهري إلى أجسامنا ويتراكم فيه من لحوم الأسماك التي نستهلكها

## البلاستيك العائم

وعلى إثر قيام فرق البحث العلمي بمعاينة 22 موقعاً بحرياً للتأكّد من كميّة «البلاستيك المجهري» في المياه، وجد في عيّناتها أكثر من 23 ألف قطعة، بتركيز يساوي 12,1 قطعة في كلّ متر مكعّب من المياه، وهذه الأرقام أعلى بمرّتين من تلك المسجّلة في دراسة سابقة عام 2018، وأكبر من معدّلات التلوث في مختلف أحواض البحر المتوسط شرقاً أو غرباً. وما يزيد من تلوّث المنطقة المحيطة بلبنان هو «تيّارات البحر المتوسط» التي تتحرّك من الغرب إلى الشرق، وبالتالي قد تحمل معها الملوّثات من الأحواض المختلفة إلى منطقتنا.

ولكن ما سبق، لا يرفع مسؤولية لبنان عن تلوث مياه البحر بالبلاستيك، فالأرقام تشير إلى تركيز عالٍ لـ«البلاستيك المجهري» في مناطق صبّ المجارير، أو حيث تتواجد المطامر. فتناهز كميّة البلاستيك في منطقة المنارة الـ5000 قطعة، وفي منطقة الكوستابرافا، حيث مطمر النفايات، فيصل عددها إلى 7200 قطعة. ويُذكر أنّ التلوث بقطع البلاستيك الكبيرة كان واضحاً في منطقة المنارة، والكوستابرافا، حيث تتواجد هذه الملوّثات بشكل كبير قرب الشواطئ، بتركيز يساوي 1,8 قطعة لكل متر مكعّب من المياه، بينما تغيب بشكل شبه تام كلّما ابتعدنا أكثر إلى داخل البحر. أمّا المناطق الأقلّ تلوّثاً بهذا النوع من البلاستيك فهي التي لا تحتوي تجمعات سكانية كبيرة، مثل منطقة صور، سيّما المحميّة البحرية فيها.

## وفي قاع البحر

بالإضافة إلى المياه، يتراكم «البلاستيك المجهري» في قاع البحر، على شكل رواسب، ويسجّل لبنان أعلى معدّل رواسب بلاستيكية في حوض المتوسط يقارب الـ1363 قطعة لكل كيلوغرام من الرواسب.

بالعودة إلى نتائج الدراسة فتتشابه الثانية الخاصة بالرواسب البلاستيكية مع الأولى الخاصة بالبلاستيك العائم، إذ تشير إلى تلوّث عالٍ في الكوستابرافا، حيث تصل كمّية قطع «البلاستيك المجهري» في بعض المناطق إلى 4500 قطعة لكل كيلوغرام من الرواسب، بأشكال متنوعة، تشكّل الأنسجة 47% منها، والأغشية 32%، والقطع 17%، والخرز3%، بالإضافة إلى التنوّع في الشكل، فهناك تنوّع في التركيبة الكيميائية للبلاستيك. وتشير الدراسة إلى وجود القطع البلاستيكية بكميات كبيرة قرب الشواطئ فقط، فيما تشكل الأغشية والأنسجة غالبية «البلاستيك المجهري» الموجود في الرواسب البحرية الموجودة في أعماق بعيدة. بالمقارنة بين المناطق اللبنانية في ما بينها، تتصدّر الترتيب مناطق الكوستابرافا وبرج حمود والرملة البيضاء، مع أعلى معدّلات تراكم لـ«البلاستيك المجهري» في قاع البحر مقابلها، بأرقام تناهز 3900 قطعة لكل كيلوغرام. وتعيد الدراسة السبب في ذلك إلى وجود ضغط سكاني وصناعي كبيرَين في هذه المناطق، بالإضافة إلى وجود مكبّات النفايات العشوائية، وصبّ المياه المبتذلة في البحر من دون أيّ معالجة. أمّا في «المناطق المحمية» مثل صور التي يغيب فيها النشاط الصناعي الملوّث، بالإضافة إلى تشغيل معامل معالجة مياه الصرف الصحي فيها، فتصبح المنطقة بالتالي من الأقلّ تلوّثاً على الشاطئ اللبناني، إلا أنّ الدراسة تحذّر من «تفريخ» بعض المكبّات العشوائية في تلك المنطقة.

## مؤشّر التلوث اللبناني

تؤكّد الورقتان البحثيتان تلوّث المياه والشواطئ اللبنانية بـ«البلاستيك المجهري» بشكل كبير، ما يرفع من مؤشر التلوّث PLI. إنّما لا يمكن تعميم صورة واحدة لكلّ الشاطئ اللبناني، فنسب التلوّث متفاوتة وترتفع في المناطق التي توجد فيها مصبّات المجارير والمكبّات، مثل المنارة والدورة، حيث يناهز الـ20 (خطير للغاية)، ويعود ارتفاع المؤشر في هذه المناطق، بحسب الدراسة لوجود مرفأ بيروت بالقرب منها، والذي يدخله نحو 2300 سفينة سنوياً. في المقابل، ينخفض المؤشر في مناطق محميّة، مثل صور ومحيطها، فلا يتجاوز الـ5.

**دراسة عن المايكروبلاستيك في الرواسب**

**دراسة عن المايكروبلاستيك في المياه**

على الحافة

# مخاطر وبدائل «التنقيب» عن اللعنة

**حبيب معلوف**

إن أسوأ ما يحصل في حالة الانهيار الشاملة للدول هو الاستثمار في هذه الحالة. وليس صدفة أنه كلّما تعمّقت حالة الانهيار، استقطبت أرضيّتها المزيد من المستثمرين. في حالة لبنان، تتشابه حالة الانهيار الشاملة مع حالة انهيار الدولة وسيطرة المافيات على مفاصلها، مع دخول شركات كبرى على خط الاستثمارات الكبرى.

في ظلّ هذه الأجواء، تستمرّ المساعي للاستثمار في الغاز والنفط التي شاهدنا أمس أحد فصولها بإعلان تغيير بعض المستثمرين ومتابعة الحفر والاستكشاف من جديد. بغض النظر عن حجم المصالح والصفقات الاستثمارية والسياسية التي تحصل في مثل هذه الظروف الوطنية والإقليمية والدولية، لا يفترض القبول بتوقيع عقود أو القيام باستثمارات كبرى في حالة الانهيار. قد يكون مفهوماً البحث والاستكشاف أولاً، إلا أن المشكلة تبدأ بتسليم الشركات كلّ شيء... ومن ثم المباشرة بالتسويق لخيارات كبيرة وخطيرة قد تكون ملزمة في طبيعتها وتبعاتها لأجيال!

لا يتعلق الأمر بإجراء دراسة الأثر البيئي السطحية لخيارات الحفر والاستكشاف، ومن ثم الاستخراج. كما لا يتعلق الموضوع بالتقييم البيئي الاستراتيجي الذي كُلّفت شركة بإجرائه في عام 2012. ولا بمحاولة تحصين هذا «التقييم» عبر القيام بمشاورات مع ما يسمى المجتمع المدني والمساعدة على تأسيس جمعيات خاصة وتدريبها وتلقينها على كيفية استخدام المفردات المتخصّصة ذات الصلة، وتحضيرها صورياً من أجل إعلام المجتمع بما تريد وتحسين الصورة، وإظهار شفافية ما للمزيد من تخدير العقول واستغلال حالة الانهيار لجعل هذا الموضوع خشبة الخلاص الوحيدة للمنهارين، بعد تدريب بعض الإعلام أيضاً على كيفية تغطية أخبار الشركات ومن يدور في فلكها من خبراء وجمعيات وسياسيين وبرلمانيين... للمزيد من الترويج.

بحسب مرسوم التقييم البيئي الاستراتيجي الذي صدر في عام 2012، وفي المادة 12 منه، أعطي دور لوزارة البيئة لتقويم نتائج وآلية التقييم البيئي الاستراتيجي كلّ أربع سنوات، وتقييم نتائج وحسن تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي منفردة أو بالتعاون مع المجلس الوطني للبيئة عند إنشائه، وذلك لتحسين الأداء البيئي وتبسيط الإجراءات... مع العلم أن وزارة البيئة غير جاهزة للقيام بهذا الدور، لا في حالتها الماضية أثناء اتخاذ هذا الخيار، ولا في حالتها الحالية بعد الانهيار وترك الكثير من كادراتها للعمل خارجها أو خارج لبنان وتقاعد البعض الآخر. مع العلم أيضاً أن هناك خلافاً كبيراً على كيفية تحديد مفهوم «التقييم البيئي الاستراتيجي»، الذي يفهم بنظرنا إجراء التقييم قبل اتخاذ خيار التنقيب وليس بعده! أي أن لا تكون الدراسة والتقييم مجرد تبرير لخيارات كبيرة وخطيرة وتاريخية أخذتها أكثرية سياسية مسيطرة في حقبة تاريخية معينة. فهذا الخيار الذي اتخذته هذه «الأكثرية» هو خيار استبدادي وغير ديموقراطي بمعايير الديموقراطية البيئية، لأن

> لم يعد مفهوماً إذا كان خيار التنقيب مشروعاً يتسبّب بالمزيد من الحروب أم هو مشروع سلام؟

أكثرية اليوم المقرّرة بخيار له تبعات لأكثر من مئة سنة مقبلة، هي أقلية بالنسبة إلى الأجيال المقبلة ولا يمكنها أن تقرّر عنها، وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق باستخراج موارد غير متجدّدة كالغاز. ثم إن حجم المخاطر أكبر بكثير من حجم العوائد المتبقية للشعب، بعد أن تأخذ الشركات حصة الأسد من هذا الاستثمار. وإذ يفترض أن يكون التنقيب على أعماق بعيدة جداً، فإن ذلك سيزيد من المخاطر وحصول حوادث تسرّب خطيرة ومدمرة للكثير من الأنواع البحرية والشاطئية، قد تطيح أيّ مكتسبات محدودة. مع العلم أن في بحرنا بحراً من الثروات الحيوانية والنباتية، من الدُبيات البحرية والسلاحف والأسماك والطحالب... وهو مصدر مهم ومؤثر على نوعية الهواء، وتغمر مياهه مواقع طبيعية وأثرية مهمة، ستكون معرّضة لدمار كبير. إذاً هناك مخاوف كبيرة من أن تطال أي كارثة تسرّب أثناء الحفر والاستخراج والنقل والتكرير والتخزين... سائر المواطنين اللبنانيين بشكل عام، والذين يعيشون أو يعتاشون على طول الشاطئ بشكل خاص، ولا سيّما العاملين في قطاع الصيد البحري والقطاعات السياحية والشحن البحري. بالإضافة إلى تسبّب صعود هذا القطاع بضرب قطاعات أخرى، ولا سيما تلك المذكورة.

لم يتم تقييم جميع المخاطر على ما يبدو، في وقت لم تتبلور فيه بعد الخيارات. وليس في هذا البلد المشلّع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أية استراتيجية شاملة للبيئة ولا للتنمية المستدامة ولا للطاقة. ولا فهمنا ما إذا كان الغاز المفترض استخراجه للاستخدام الداخلي أو للتصدير... وغير ذلك من الأسئلة المصيرية. ومن ضمن حساب وتقييم المخاطر، لم يعد مفهوماً إذا كان خيار التنقيب (والحفر والاستخراج) مشروعاً يتسبّب بالمزيد من الحروب أم هو مشروع سلام؟ وجد البعض في الترسيم الذي ساهمت شركات كبرى في تسهيل حصوله مقدمة للسلام! ولكن هذه الشركات نفسها (مع مثيلاتها) حالت دون إبرام اتفاقيات دولية ملزمة لإنقاذ المناخ العالمي حتى الآن وساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الانبعاثات العالمية من هذا الوقود المنوي حفره وفي زيادة الكوارث المناخية التي باتت كلفة خسائرها وأضرارها بتريليونات الدولارات وتتجاوز وتمحو أي مكتسبات متوقعة.

وغير مفهوم حتى الآن لماذا لم يدخل في عملية التقييم خيار ترك هذا الغاز تحت الأرض والماء، والمفاوضة عليه مع من يفترض أنهم تسبّبوا بكوارث المناخ وأن يعوّضوا على البلدان النامية وغير النفطية المتضرّرة من تغيّر المناخ إذا وفّروا المزيد من الكربون في الجو؟ لماذا لا يفكر لبنان بعد الاستكشاف في بيع الكربون المفترض بدل الحفر؟ هذا الموضوع طرح لأول مرة أول من أمس في ورشة عمل نظمتها وزارة البيئة لتقييم نتائج قمة شرم الشيخ المناخية الأخيرة، وقد أصدر المجتمعون توصية أساسية تطلب فيها من السلطات المعنية استكمال الاستكشاف عن النفط والغاز والتريّث في الاستخراج لحين دراسة البدائل بعد دراسة المخاطر وإمكانيات التعويض المناخية.

**تقرير**

# الأم التي رمت طفليها من النافذة: سليمة أم مريضة نفسياً؟

**زينب حمّود**

يرقد الطفلان في مستشفى رياق في البقاع بعدما نُقلا من مستشفى الأطباء. الابن الأكبر ح. ص. يعاني كسراً في ضلعه ورضوضاً في جسده. أما الأصغر ل. ف «حالته صعبة»، بحسب والده، إذ «لا يزال منذ يوم الحادثة يرقد في العناية المشدّدة، ويعاني كسوراً في رجله وضلعه ونخاعه الشوكي، وفي إحدى الرئتين كما تأذّت معدته، وتصيبه نوبات صرع بشكل متكرر».

أمسك الجيران بالأم بينما كانت تتحضّر للهرب باتجاه سوريا، واتصلوا بفرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي الذي نقلها إلى مخفر بيادر العدس في البقاع الغربي. ورفع زوجها أ. ص. دعوى قضائية ضدها بتهمة الشروع بقتل الطفلين، متهماً لا ينفك ح. ص. ابن الخمس سنوات يردّد على مسامع الممرّضين في مستشفى رياق في البقاع والقوى الأمنية وكل من يزوره: «ماما كبتني من الشباك». يكرّرها بنبرة لا تخلو من الصدمة. الصدمة ذاتها تعتري كل من يسمع بقصة السيدة التي رمت طفليها (الثاني في عمر السنتين) من نافذة منزلها في بلدة الصويري في البقاع الغربي «لأنني لا أريد أن يعيشا في هذه الحياة»، كما قالت عند استجوابها عن سبب فعلتها. عائلتها تؤكد أنها تعاني من اضطرابات نفسية وارتكبت فعلتها من دون أن تكون واعية، لكنّ الزوج وأفراد عائلته ينفون ذلك ويشيرون إلى أنها «سليمة وهي فعلاً لا تريد ولديها».

في تمام العاشرة والنصف من صباح السبت الماضي، وبينما كان أ. ص. سوري الجنسية من إدلب، يؤدي واجب عزاء، وصله خبر مفاده أن زوجته (27 عاماً) رمت طفليها من الشرفة، ما أدى إلى مقتلهما. «لا أعرف كيف وصلت إلى المنزل وحملتهما إلى مستشفى الأطباء في المنارة»، يقول. وينقل عن الجيران أن «الأم كانت تنوي رميهما من الشرفة عن الطابق الثالث لكنها تراجعت عندما تفاجأت بزوجة صاحب المنزل في الأسفل فجرّتهما إلى النافذة، وتشكر الله أن هذا ما حصل لأن ارتفاع الشرفة أعلى من النافذة، وتحت الشرفة يوجد باطون، ما كان سيؤذيهما أكثر».

عائلتها بـ«تلفيق قصص أنها مريضة عقلية لإطلاق سراحها»، مشدّداً على أنها «سليمة وبكامل قواها العقلية». وتتناقل المعلومات عن ضغوط أو وساطات تجري لكي يسحب الزوج الدعوى.

جدة الطفلين لأب ف. ص. تروي أنه «منذ سبع سنوات تزوج ابني ابنة عمه، وكانت لديها تصرفات غريبة، لكن، عندما تجلس معها تجدها إنسانة طبيعية». قبل ثلاثة أشهر أتجبت في الشهر السابع من الحمل «طفلاً مشوهاً في الحاضنة يومين فقط وتوفي، واعتقد أن السبب هو محاولاتها المتكرّرة لإجهاضه، فقد ضربت بطنها مراراً أثناء الحمل وأوقعت نفسها عن الدرج لأنها، على حد قولها، لا تريد أطفالاً مكرّرة السؤال: لماذا تأتي بهم إلى هذه الحياة؟». ثم، وقبل نحو شهر من الحادثة الأخيرة هربت السيدة من المنزل لمدة 28 يوماً، وعثرت عليها القوى الأمنية ليلاً في قرية قبرشمون في عاليه، وعادت إلى منزل أهلها «بحالة غير طبيعية، تحكي أموراً من خيالها، حتى إنها حملت سكيناً مهددة بقتل نفسها إذا ما أعدناها إلى زوجها»، كما يقول شقيقها ح. ص. الذي يؤكد على كلام الزوج بخصوص سلوكها غير المتّزن قبل الحادثة الأخيرة. ويضيف أنه «منذ سنتين غادرت إلى مركز أبعاد ومكثت فيه شهراً كاملاً لم نعرف عنها شيئاً خلاله حتى رجعت وهي بكامل قواها العقلية، لا نـدري فعلاً ماذا دهاها حتى فعلت ما فعلته». ويشير الشقيق إلى أن الزوج يعاملها بإحسان لكنها تقول لا أريده، وعندما تصل إلى المحكمة للطلاق تعدل عن رأيها وتطلب العودة إلى منزلها».

في الخلاصة، يؤكد الشقيق أن أخته في حالة «يرثى لها»، فرغم ما أقدمت عليه تقف بثبات و«صفر مشاعر». ويردّ على من يتهمه بإدّعاء عدم صحتها العقلية بإثباتات اطّلعت عليها «الأخبار» تشير إلى إصابتها بانفصام الشخصية، حسب تشخيص طبيب أمراض الجهاز العصبي رضا أبو شاهين في تقرير بتاريخ 18 تشرين الثاني من العام الماضي، وصف فيه دواء Depia الذي يؤخذ في الحالات العصابية، وهو من مضادات الذهان وانفصام الشخصية واضطراب ثنائي القطب.

يرقد الطفلان في مستشفى رياق واحدهما في حالة حرجة (أرشيف ـ مروان طحطح)

# زمن حكيم الثورة... زمن التحرّر من الأوهام

مروان عبد العال*

[في الذكرى السنوية الخامسة عشرة لرحيل القائد المؤسّس جورج حبش]

تقول المقولة الشهيرة إنّ «أفضل طريقة للتنبّؤ بالمستقبل هي صناعة ذلك المستقبل». لذلك يترك القائد أثراً في التاريخ إن كان مساهماً في المستقبل، يبدأ دوره الريادي كنموذج ينقل ما اكتسبه إلى أجيال جديدة، تتوق إلى الحقيقة من خلال التحرر من الأوهام.

أن تكتب عن جورج حبش في هذا الزمن، ليس بقصد تقديس الماضي، وتقديس الأشخاص، ولبيع الوهم، وإنّما لمعرفة فلسفته القيادية التي ارتقت إلى مصاف عالية من النزاهة والصرامة والصراحة ونقد الذات، والإيمان بالمقاومة وحتمية النصر، وهو من أكثر القادة إيماناً بالمستقبل. الشخصية الفذة التي تسلبك وتجعلك تتلعثم في حديثك أمامه، مستمع جيد، وعندما يتحدث يعرف كيف يرز ويبلور أفكاره. ينظّم وقته بدقة، يوزع مساحات الأجوبة، يراقب ردود الفعل، يتابع التنفيذ وكيف يسير التنظيم ويفكر بإبداع أشكال جديدة وأساليب مبتكرة للعمل. يتقن فن الحوار والإقناع واستخلاص النتائج بجمل قصيرة يقوم بتنظيمها بعقله قبل أن ينطقها، وفي الوقت نفسه، كان الرفيق المستحيل في فهم حقيقة الصراع. امتلك رؤية وفكر رجل استراتيجياً من طراز رفيع وبكرس ثقافة التضحية والعطاء والتصميم على استرداد فلسطين، وبتنفيذ كل خطوة آنية بعزم ودقة لا تقطع الطريق عن هذا الهدف الاستراتيجي.

فلسفة جورج حبش أن المستقبل لا يصنعه من لا يؤمن به، بل يصنعه أصحاب الرؤية الواضحة والإرادة الصلبة العالية، والمتحسمون له، الذين يضحّون بشغف ويسيرون على نهج الشهداء ويؤمنون به إيماناً شديداً، ولا يكتفي بتفاؤله الثوري. دائماً ما يسأل عن كيفية تحقيق النصر، داعياً إلى قراءة الهزيمة بسؤاله الجريء والمبدع لماذا هزمنا؟ وكيف ننتصر؟ وهي دعوة لمراجعة نقدية علمية وموضوعية.

فالقادة من هذا الطراز يدركون أنه ليس هناك إنجاز بلا انتكاسات، وليس هناك تقدّم بلا عثرات، وأن الهزيمة في معركة لا تعني خسارة الحرب. استناداً إلى ما كتبه غسان كنفاني «إن فترات الهزائم في تواريخ الشعوب تشهد نمواً سريعاً في الحِسّ النقدي يتطوّر في أحيان كثيرة نحو تبَار من النقمة والغضب، ومما لا شك فيه أن ذلك الحِسّ النقدي حتى لو اتخذ صورة النقمة والغضب، يظل ذا طاقة بناءة لا غنىً عنها». ودون المبالغة في عقاب الذات.

تعامل مع الأيديولوجية ليس كنصوص مدرسية مقدسة، بل كنسيج من أفكار تقارب بين المنطق والعقل والواقع، اليساري البعيد عن الدوغمائية الموجّهة لأفكارنا، بقصد تشويه الواقع وليس فهمه وإنتاج الوهم الناجم عن غياب العقلانية والوعي التاريخي، تميّز بالتحدّي الصارم والصلابة المبدئية، لا يقطع مع الواقع، مع متطلبات المرحلة، وخاصة في إدراك اللحظات الثورية والانتقالية، مدركاً أن عدم قدرة القيادة في الاستجابة للجديد، ستحكم على نفسها بالعجز! ومن يقفل على نفسه أبواب التغيير، سيظلّ قابعاً في دائرة المحافظة! أعطى أولوية للحقيقة ولقراءة الواقع ووعي المستجدات، وبرؤية علمية تربط بين مرتكزات الصراع الطبقي والوطني والقومي والأممي، مؤكداً على دور الطليعة الثورية القادرة على استيعاب المرحلة وتناقضاتها الأساسية والرئيسية والثانوية، المبنية على ثنائية التحرر الوطني والبناء الاجتماعي الديموقراطي.

تقودنا هذه المقدمة إلى أهم الدراسات الجادة والعميقة التي كتبها جورج حبش في قراءة الواقع واستشراف المستقبل يحدد فيه رؤيته الاستراتيجية للمرحلة وللمستقبل ومن منطلق قراءة العدو، «اعرف عدوك»، يقول فيها: «لقد كشفت السنوات الأربعون الماضية الستار عن جوهر إسرائيل الرجعي الفاشي والعنصري. وما علينا سوى أن نخوض معركتنا بحنكة ودراية». وكتب: «إن بروز إسرائيل على هذه الشاكلة هو المقدمة الأولى والضرورية لنجاحنا في معركة استرداد كامل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني»، قالها جورج حبش عام 1988 في كتابه «نحو فهم أعمق وأدقّ للكيان الصهيوني»، والذي هو خلاصة بحث ونقاش عميق داخل الجبهة أسهم فيه عدد من المختصين.

وفي مقاربة بين نبوءته الثورية في هذا الكتاب، وما أورده المسح الاستراتيجي للكيان الصهيوني عام 2022، الصادر عن «معهد دراسات الأمن القومي» (INSS) يقول في مستهله عن مكانة إسرائيل: «من التناقض بين قوتها العسكرية وديناميكيتها الاقتصادية وبراعتها التكنولوجية، وخطورة التحديات السياسية والأمنية والداخلية التي تواجهها وتشكل هذه التحديات تهديداً استراتيجياً شديد التعقيد ومثيراً للقلق على إسرائيل، ويتفاقم بسبب الافتقار إلى نظره استراتيجية شاملة وبعيدة النظر لمواجهتها». والواقع، اليوم قبل الغد، يقول إن الفلسطينيين أحياء يرزقون وسينتصرون لأنهم يقاومون ولم يعلنوا الهزيمة!

استنتج الحكيم أن الكيان الصهيوني، بعد 40 سنة على قيامه، أن مكانة الدولة الصهيونية تتبدّل وبشكل ملحوظ في الساحة الدولية، حيث أخذت صورة «الذئب الكاسر»، الذي يطلق النار على الأطفال والنساء والشيوخ ويرتكب المجازر الجماعية، تحلّ تدريجياً مكان صورة «الحمل الوديع» في وجه «البربرية العربية» و«الإرهاب الفلسطيني». ورصد عملية نقل إسرائيل من دائرة «الدولة الملجأ»، أي الملاذ الآمن لليهود و«الوطن القومي»، إلى مصافي الدولة الإقليمية العظمى، والتي تبرز اليوم بوصفها أكبر تهديد ليس لمستقبل الشعب الفلسطيني والشعوب العربية فحسب، بل يطال تهديدها المجال الحيوي على النطاقين الإقليمي والدولي.

وقرأ التحولات العميقة التي أحاطت بانتصاراتها في حروبها التقليدية، وكيف خاضت حروبها ضمن استراتيجيات شاملة وواضحة المعالم، رسمت خطوطها الرئيسية وثوابتها العامة قبل أكثر من تسعة عقود من السنين. في إطار الاستراتيجية الشاملة ذاتها، عملت على بناء القاعدة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعلمية جنباً إلى جنب مع القوة العسكرية المتطورة، التي تعتمد على السلسلة القوية وليس الحلقة المركزية.

تلك النظرية التي أوضحها الحكيم بأن حركة المقاومة للمشروع الصهيوني تنطلق من قوتها السلسلة الكاملة، ولا تهمل أي مكوّن للقوة، وأن السلسلة تكون بمجموعها ومهما كانت قوية ليست أكبر من قوة الحلقة الأضعف فيها، فمقتلها في نقطة الضعف. لذلك يجري العمل لتمتين حلقات السلسلة كافة، وعدم الاكتفاء بحلقة مركزية قوية وحلقات أخرى ضعيفة.

طرح الحكيم مفهوم القوة الشاملة، الذي يفترض شتى الاحتمالات مع المركز الإمبريالي فيسعى إلى تحويل «القوة المستعارة» إلى «قوة ذاتية»، أي أن الدولة العظمى كترجمة للمفهوم التوراتي «إسرائيل الكبرى» إن لم يتحقق بالمعنى الجغرافي فسيكون بالمفهوم الحديث للقوة. وهنا نعود إلى نقطة البدء الصحيحة في أي استراتيجية شاملة، تتمثل في معرفة ماهية العدو. دعا الحكيم إلى فهم العدو فهماً متطوراً لأننا أمام كيان متغير ومتحوّل ولا يجوز الاكتفاء بالمواقف المسبقة أو بالمأزق الذي يعيشه، بل بمعرفة علمية لنقاط قوته ونقاط ضعفه. نواكب حركة هذا الكيان، فنعلم أن إسرائيل اليوم ليست إسرائيل عام 1948، فقد استطاعت أن تعمّق عاقتها مع المشروع الإمبريالي، على قاعدة الأداة الشريك بدل الأداة الأجير، ليس دولة العبء الاستراتيجي، بل الكنز الاستراتيجي للإمبريالية العالمية.

وكشف عن طبيعة التحولات الاجتماعية، مذكّراً أنه في البدء كانت الأيديولوجيا، وأن الخلاف داخل الكيان يكمن في القدرة على تحويل الأيديولوجيا إلى سياسة، ووضعها موضع التنفيذ الفعلي على الأرض. والانتقال يجري ليس بين يسار ويمين، من وإلى، بل بين يمين ويمين، وإن مقاليد الأمور تسير نحو «الصقور»، وباتت الصهيونية هي الأيديولوجيا الرسمية للمجتمع، وإن كانت الأيديولوجيا التوراتية قامت بدور مهمّ في نشأة الكيان، فالنتيجة هي الارتباط الوثيق بين الصهيونية وكيانها، وهنا تتاصل العنصرية حيث يقول الحكيم: «إن اجتماع التكنولوجيا العلمية والأيديولوجيا العنصرية لا يمكن أن ينتج اجتماعها سوى بربرية من نوع خاص».

والسؤال يتمثل إذاً في كيفية إنتاج فكر نقدي قادر على طرح الأسئلة الاستباقية وحتى الافتراضية، والتي أجاب عنها كالتي تتعلق بماهية العدو، حين كتب أن «إسرائيل الكبرى» مطروحة للترجمة الفعلية على لسان القادة الصهاينة، وإن أول أهدافها سيكون استيعاب الأراضي المحتلة عام 1967، جوهر الخلاف يدور حول القدرة على تحويل الهدف الحقيقي إلى هدف معلن. وأكد أن الأحزاب الصهيونية تجمع على أن «فلسطين بوصفها النفي الكلي لفكرة الصهيونية»، واليوم في قلب التحولات العميقة التي طفت على السطح، تظهر حقيقة «إسرائيل» كيان مسخ يقوده حزب فاشي هو الصهيونية - الدينية. وإنه قد انتهى زمن اليسار واليمين التقليديين، لمصلحة يمين فاشي شعبوي، ومن المهازل أن يصبح في هذه الحالة حزب «الليكود» المعتدل وأن المعارضة الصهيونية حالة يراهن عليها.

> جورج حبش الحالم الثوري، يدرك معنى أن يعيش الإنسان وقد تخلّى عن أحلامه، دون أن نستثمر عناصر قوّتنا الذاتية ومكوّناتها ونحرّرها من الأوهام

إنه لمن المرعب فعلاً أن نعيش ونرى عودة الكهانية إلى قلب المشهد السياسي الصهيوني، هذه الكهانية التي تمّ إقصاؤها إلى خارج حدود القانون إثر مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل عام 1994، نحو حزب فاشي هو الصهيونية - الدينية. بذلك ستسقط الأوهام المتعلقة بالتسوية السياسية مع الفلسطينيين، ومسائل الاستيطان والأماكن المقدسة، بحيث يكون التصعيد «حسم الصراع» هو العنوان الرئيسي والوحيد للمرحلة المقبلة، ليضع شعبنا الفلسطيني أمام ثلاثة خيارات: أن يترك البلاد، كما يرغب زعران الكيان المسخ! أو يعيش في كنف الكيان كرعايا ويتكيف مع هذا المسخ الجديد، وأن يكون أقل مكانة من اليهود، أو يتحرر ويقاوم... من أجل إسقاط هذا الكائن المسخ.

جورج حبش الحالم الثوري، يدرك معنى أن يعيش الإنسان وقد تخلى عن أحلامه، دون أن نستثمر عناصر قوّتنا الذاتية ومكوّناتها ونحرّرها من الأوهام، تجسيد الحلم إلى وجود؛ حين ينبثنا بحقيقة العدو، وأنه قام على القوة المستعارة، ووصفها بقوله «إن الخارج الغربي سيكون نقطة ضعفه ومقتله. والتي ارتكز عليها لقطع شوط كبير نحو الدولة الإقليمية العظمى، لكنّ العدّ العكسي في مسيرته بدأ حين تجد إسرائيل نفسها في شروط وظروف غير قادرة على مواصلة هذا الطريق...».

بين التحرر من الأوهام والكوابيس، نقرأ قصة كافكا الشهيرة فتصاب بالدهشة من صدق نبوءة الحكيم حول مآل هذا الكيان المزعوم وحجم التطابق بين سيرة الكيان الصهيوني وعنصريته ونفعيته المعجوقة، كما رأى نهايته وشخصيات كافكا الكابوسية. فقد استطاع العقل الكابوسي للكاتب التشكيي فرانز كافكا أن يجسّد هذا التحول في رواية «المسخ»، «غريغور سامسا» بائعاً متجولاً بائساً يجوب المدن لعرض بضاعة الشركات المتنافسة والكبرى، يستيقظ ذات يوم ليجد نفسه وقد تحوّل إلى حشرة عملاقة! مثل مسخ كافكا، تلك الحشرة القبيحة مطالبة بالتكيف مع واقعها المأسوي الجديد، وتطالب الأسرة في قبول هذا التحوّل والتغيّر التدريجي ويطالبها تكراراً بالتعامل مع هذا الواقع. بين التعاطف والتقزّز والرغبة العارمة في التخلص من هذا «المخلوق» ورفض العيش معه، لتنتهي هذه المعاناة بموت الحشرة (غريغور) وإقبال الأسرة على فصل جديد من حياتها لا مكان فيه لهذا الكائن الغريب، وبين سيرها عكس حركة التاريخ، ويبقى السؤال: هل ستموت الحشرة المسخ تحت مكنسة الخادمة؟ أم ستبقى حتى تخلق حفاري قبرها؟

والحكيم يسأل في الدراسة/ الكتاب وبعد 40 سنة على قيام الكيان وبعد حوالي 35 سنة، سؤالاً مشابهاً: هل ستخلق الصهيونية حفّاري قبرها؟ لم يكن مجرد سؤال رومنسي يطرحه قائد ثوري كجورج حبش، الذي آمن بأن «الثورة وجدت لتحقيق المستحيل»، الذي لم يفرض حضوره الكاريزمي فقط، بل ترك منهجاً في التفكير والممارسة والتنظيم لكل الذين يتعطّشون للمساهمة في صناعة المستقبل، على وقع السؤال ذاته: هل سيلحق المسخ بن غفير بالحشرة القاتفه رحيعام زئيفي؟ وهل سيكون هؤلاء الزعران وأمثالهم حفاري قبر الصهيونية؟

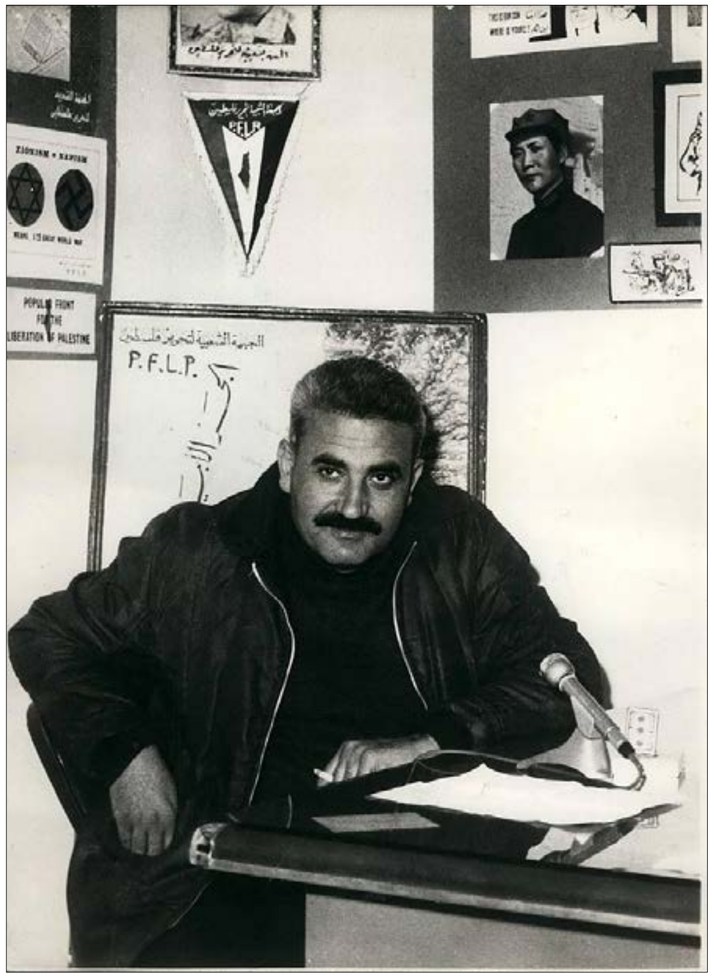


* كاتب وروائي فلسطيني، عضو المكتب السياسي لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»



# الوَسْم الأسود

نذير الماجد*

واجه سؤال الهوية الكثير من المثقفين العرب وشغل حيزاً كبيراً من اهتماماتهم ومشاريعهم الثقافية. نتذكر مساهمة أمين معلوف في روايته «هويات قاتلة». إذ الهوية مركبة متشظية، هجينة ومتحولة. نتذكر أيضاً انشغالات إدوارد سعيد في كتابه «خارج المكان» حيث للهوية طابعها التراجيدي القلق المضاد للطمأنينة والثبات والتجانس. الهوية التي هي في جذرها اللاتيني «idem» تتضمن التماثل والتطابق والاستمرار، صارت ضد ذاتها، ملغمة بالتناقض والانزياح والاختلاف. كثير من المفكرين واجهوا السؤال الإشكالي هذا في إنتاجهم الأدبي أو الفكري. لكن للمفكر المصري عبد الوهاب المسيري «بريقاً» خاص. انشغل بنقد الحداثة والعلمنة والحضارة الغربية، غير أن الهوية تتصدر اهتماماته. «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية» التي نشرت بداية من 1999 مشروعٌ يكشف عن الشاغل المركزي في فكره. يليق بالرجل نعته بـ«الأب المؤسس». فبهذا المشروع الضخم والطموح أنجب سلالة مسكونة بهاجس الهوية والسياقات الإثنية في تشكيل الأزمنة والوعي الحديث. لقد ألهم المسيري الكثير من المثقفين، من بينهم الناقد السعودي الكبير سعد البازعي الذي ينسب ذاته إلى هذه السلالة عن طيب خاطر.

شرع الناقد البازعي في مواجهة سؤال الهوية في لحظة تاريخية مفصلية، السياق التاريخي يقدّم مبررات كافية لكي يقوم البازعي بما قام به، ففي مطلع القرن الواحد والعشرين، عندما بدأت حرب الهويات تكشف عن أنيابها الحادة، بعد هجمات 11 أيلول واشتداد ما يعرف بالإسلاموفوبيا وانتشارها في الغرب والولايات المتحدة، بدأ البازعي في نشر بحوث وإلقاء محاضرات تعالج هذا السؤال الكبير، قبل جمعها في كتاب نشره عن دار «المركز الثقافي العربي» في العام 2007 تحت عنوان «المكوّن اليهودي في الحضارة الغربية».

تعلن أطروحة الكتاب إيمانه بحتمية المؤثر الإثني والانحيازات الثقافية التي تخترق كل فكر بشري يدعي الحياد. تخبرنا من البدء عن غايتها النقدية. فالحضارة الغربية مسكونة بعنصر يهودي كان له أثره الجوهري في تشكيل الفكر الغربي الحديث. وقد اعترف البازعي في خاتمته أن إحدى المرتكزات النظرية للكتاب هي التحيز الثقافي إذ من الصعوبة في الفكر البشري الوصول إلى حياد موضوعي. الخطاب العلمي ليس موضوعياً تماماً. للنظرية العلمية أسماء، وهويات وسلالات قومية. يكشف البازعي عن أنه واجه اعتراضات تعود إلى تقاليد الخطاب التنويري الخائف من افتقاد العقلانية الكونية، والحريص على موضوعية العلم وتراثه الإنساني الذي يخترق الإثنيات. فالعلم لا هوية له. فكان لا بد من السعي إلى إثبات الانحياز الثقافي والإثني في جميع الحقول المعرفية في العلوم الإنسانية التي أنتجها الغرب، كالاجتماع والنفس والفلسفة، إذ لا يمكن فهم النظرية كما يقول مؤرخ سيرة ماركس ميخائيل هاينريخ في كتابه «كارل ماركس وولادة المجتمع الحديث». البقاء، محامياً، أمّا كارل ماركس نفسه فقد كان مندمجاً بقوة في الثقافة الأوروبية، شهد تحولات فكرية، لكن وعيه تشكّل بمعزل عن أصوله الإثنية، وفي فترة مبكرة في حياته، حتى أطروحته للدكتوراه التي تحمل عنواناً لافتاً: «الفرق بين فلسفتي ديموقريطس وأبيقور في الطبيعة» شاهد على ميوله الفلسفية المادية، فأي معنى يمكن وسمه بالهوية اليهودية كما لو كان حاخاماً!

يحشر البازعي في سعيه لكشف المكون اليهودي، أسماء كبيرة تعلن انتماءها للتنوير والمرجعيات العلمانية، داخل هذا القفص اللعين للهويات الموسومة بالشقاء، الأبدي، إنهم يهود حتى وإن لم يكونوا كذلك. يهود رغماً عن أنوفهم. وما ينتجونه من فكر لا يفهم إلا على أرضية مرضية نفسية. يشمل الأمر دوركهايم وأساتذة معهد فرانكفورت وجاك دريدا الذي لم يتحدث عن الاختلاف والتقويض إلا لأنه كان كذلك يهودياً. وشم الاختلاف يشوه الجسد ويحيل الخطاب إلى محض هذيان. لم يكن فرويد الذي قال إن موسى ما هو إلا مصري من أتباع أخناتون سوى يهودي متنكر. يقول البازعي إنه لا يفهم فرويد. هناك تناقضات وهوية ملتبسة و«انتماء رجراج» فالرجل علماني مخلص، دنيوي، أو بتعبير أكثر صراحة لا ديني، أو هو يهودي بلا إله، كما وصف نفسه ذات مرة، لكنه يعلن يهوديته على رغم تخليه عن المعتقد اليهودي والطقوس اليهودية ففي العمق يقبع الجوهر اليهودي ثابتاً لا يتزعزع، وقد كان دافع فرويد في كتاباته الأخيرة والتي تتضمن نقداً تاريخياً دينياً التعامي عن ذلك باستحضار الهوية الأصلية كأساس، فحتى كارل ماركس ذلك التقدمي، وعلى رغم خطابه النقدي اللاذع ضد كل تمظهرات المثالية والميتافيزيقا، يبدو في نظر الدراسات الثقافية المفتونة بزج النظريات العلمية في متاهة الثقافة والهوية، والتورطة بتقنيات المعرفة الإنسانية بين جزر هوياتية وإثنية، يبدو ماركس في نظرها يهودياً تحركه آليات سيكولوجية لا واعية كالدفاع والتعويض، وهذا يعني في المحصلة أن ماركس والماركسية ما هي إلا أعراض مرضية عصابية (بتعبير التحليل النفسي) لجماعة مأزومة جنى عليها التاريخ... مسكينٌ ومساكينٌ أتباعُه!

يخبرنا البازعي أن في فكر ماركس سمات يهودية: «الأولى تتمثل في دفاعه عن حق اليهود في التمسك بدينهم، والثانية في نقده للثقافة الغربية متمثلة في حقوق الإنسان. ولعل من الواضح أن المسألة الأخيرة متصلة بالأولى بشكل حميم، فالحاجة الدفاعية أملت النقد وفي الحالتين صورة للوضع القلق لماركس نفسه بوصفه منتمياً إلى منظومتين ثقافيتين مختلفتين، ومصالح سياسية واجتماعية واقتصادية متفاوتة بالضرورة أيضاً». والسؤال: هل ما جاء به البازعي على لسان ماركس فعلياً في كتابات ماركس، وثانياً، ما علاقة الدفاع عن حق اليهود في التمسك بدينهم بمشكلة الهوية أو الأصل اليهودي لماركس؟ أمّا نقد حقوق الإنسان فلا شأن له البتة بأصول ماركس اليهودية، فهذا النقد يعود إلى نظريته النقدية نفسها، نظرية الصراع الطبقي ولا شأن لها بالدين وهو عنصر ينتمي إلى البنية الفوقية بحسب النظرية الماركسية.

إقحام الهوية ولصقها عنوة بعمل ماركس يحيلان الملامح الماركسية الحية إلى ملامح وجه ميت حزين.

> إنّ الهوية تسمية، والتسمية فعل سلطة، والسلطة هنا مبررة بشرعية شبه ميتافيزيقية، سرمدية تحمل كل سمات القهر، فالاسم حزين كملامح زنجية لا تتغير

كان والد كارل هاينرخ ماركس محامياً متأثراً بفكر الأنوار قد تعمد وتحول إلى البروتستانتية على أنه كان ربوبياً يؤمن بوجود إله من دون الحاجة إلى الأديان، وقد كان هدفه من وراء تحوله إلى البروتستانتية، كما يقول مؤرخ سيرة ماركس ميخائيل هاينريخ في كتابه «كارل ماركس وولادة المجتمع الحديث»، البقاء، محامياً، أمّا كارل ماركس نفسه فقد كان مندمجاً بقوة في الثقافة الأوروبية، شهد تحولات فكرية، لكن وعيه تشكّل بمعزل عن أصوله الإثنية، وفي فترة مبكرة في حياته، حتى أطروحته للدكتوراه التي تحمل عنواناً لافتاً: «الفرق بين فلسفتي ديموقريطس وأبيقور في الطبيعة» شاهد على ميوله الفلسفية المادية، فأي معنى يمكن وسمه بالهوية اليهودية كما لو كان حاخاماً!

يحشر البازعي في سعيه لكشف المكون اليهودي، أسماء كبيرة تعلن انتماءها للتنوير والمرجعيات العلمانية، داخل هذا القفص اللعين للهويات الموسومة بالشقاء، الأبدي، إنهم يهود حتى وإن لم يكونوا كذلك. يهود رغماً عن أنوفهم. وما ينتجونه من فكر لا يفهم إلا على أرضية مرضية نفسية. يشمل الأمر دوركهايم وأساتذة معهد فرانكفورت وجاك دريدا الذي لم يتحدث عن الاختلاف والتقويض إلا لأنه كان كذلك يهودياً. وشم الاختلاف يشوه الجسد ويحيل الخطاب إلى محض هذيان. لم يكن فرويد الذي قال إن موسى ما هو إلا مصري من أتباع أخناتون سوى يهودي متنكر. يقول البازعي إنه لا يفهم فرويد. هناك تناقضات وهوية ملتبسة و«انتماء رجراج» فالرجل علماني مخلص، دنيوي، أو بتعبير أكثر صراحة لا ديني، أو هو يهودي بلا إله، كما وصف نفسه ذات مرة، لكنه يعلن يهوديته على رغم تخليه عن المعتقد اليهودي والطقوس اليهودية ففي العمق يقبع الجوهر اليهودي ثابتاً لا يتزعزع، وقد كان دافع فرويد في كتاباته الأخيرة والتي تتضمن نقداً تاريخياً دينياً -كتابه «موسى والتوحيد» مثلاً- لم يكن وفق تحليلات البازعي سوى الخوف من الاضطهاد والذي بلغ ذروته مع وصول النازية للحكم في ألمانيا في ثلاثينيات القرن العشرين. فما فعله فرويد لم يكن سوى جريمة قتل رمزية سعياً نحو الاندماج الاجتماعي في الهوية الأوروبية. إن مكتشف عقدة أوديب هو ذاته حبيسها إذ يشكل القتل الرمزي تحريراً للذات من التركة الثقيلة للتراث والإيمان اليهوديين. التقويض الفرويدي نتاج مرضي. وإن لم يكن كذلك فهو في أحسن الأحوال خطاب يهدف إلى التعايش أكثر من التقويض.

لكن لهذه القائمة العجائبية، هذا المزيج اللون، من المثقفين اليهود الذين هم كذلك رغماً عنهم، بداية تتمثل في تلك العلامة الفلسفية والشخصية الإشكالية التراجيدية، أعني سبينوزا، فعلى رغم طرده من المجمع اليهودي في هولندا، نجده يختزل بين يدي الخطاب الذي لا يجيد التمييز بين الفكر الموضوعي والثقافة «سواء كانت إثنية أم دينية»، نجده يهودياً سفارديراً كارهاً لذاته!

إنّ الهوية تسمية، والتسمية فعل سلطة، والسلطة هنا مبررة بشرعية شبه ميتافيزيقية، سرمدية تحمل كل سمات القهر، فالاسم حزين كملامح زنجية لا تتغير، إنها الحتمية المثالية الناتجة من هوية أبدية ولدت قبل التاريخ. الهوية هذه تعبير تجريدي عن متعين لا اسم له، فالجماعة اليهودية شأن كل جماعة إنسانية إنما هي جماعات تتللون بتحولات التاريخ والبيئة والجغرافيا. هناك إندماجيون وانعزاليون/ حداثيون وتقليديون/ برجوازيون واشتراكيون. ولو كان الأمر يتعلق بشرائح شعبية من عامة اليهود لهان الأمر لكن الأمر يتعلق بمثقفين، وبوسع المثقف كسر الرهانات والحتمية الثقافية لهويته المحلية والفرعية. لنصغي إليه، يقول: «فالمفكر اليهودي الذي يتفاعل مع الفكر الإنساني بالنقد والإضافة لا يفعل ذلك فقط بوصفه مفكراً وإنما أيضاً وفي غالب الأحوال بوصفه يهودياً وانطلاقاً من مصلحة يهودية في المقام الأول قد تتمثل في تحقيق مكاسب قادمة أو دفع خطر قائم».

ليس المثقف اليهودي مثقفاً، فهو قبل أن يكون كذلك هو يهودي، يهودية كارل ماركس هي التي أتاحت له تقويض البرجوازية الغربية (المسيحية) وهو لم يفعل ذلك سوى انتصار لبني جلدته، فالدافع ذاتي شخصي فنوي. وكذلك الأمر يشمل سبينوزا صاحب التنوير المتطرف الذي دعا إلى هدم المؤسسات بما فيها من تقاليد ضربت جذورها في عمق التاريخ. في تمييز واضح يضعه البازعي استناداً إلى مؤرخ يهودي يدعى جوناثان إسرائيل، بين تنويره «المتطرف» وتنوير آخر أكثر اعتدالاً، ذلك الذي مارسه أمثال فولتير وروسو، لكننا نعرف أن فولتير دعا إلى سحق العار، وهناك الكثير من المفكرين المحسوبين على التنوير لم يكونوا أقل تطرفاً من سبينوزا، «هولباخ» مثلاً وهو المعروف بمادييته، على أنه لم يكن يهودياً.

يهمّ البازعي في تعليقاته حول هذه الأسماء، وأفكارها وخطاباتها ربط الأساس النظري بالسياق الثقافي اليهودي، مما يوحي بعلاقة شرطية بين النظرية والثقافة الأمر الذي يؤول -إذا أخذنا التحليل إلى ماله الأقصى- إلى نسبية تطعن بالطابع الموضوعي لكل نظرية علمية.

هكذا تبدو الهوية قدراً أو سجناً أبدياً أو بنية تحتية أو أساساً لكل أيديولوجيا ممكنة، أو لنقل بعبارة مأخوذة من يهودي آخر هو الناقد الأميركي شتاينر، إنها تراجيديا في زمن موت التراجيديا، «فالهوية اليهودية قدر لا مفرّ منه لليهودي» وكل ما ينتج من تلك الهوية خاضع للتشخيص المرضي، الفلسفة «الحلولية» لسبينوزا، الاشتراكية، التحليل النفسي، والأدب أيضاً ممثلاً بروث -ممثلاً- وهو روائي أميركي ومثقف آخر متهم بكراهية الذات. إذ لم يتوقف عن نقد بني جلدته، يهودي جاحد وعاق. هذه الفضائاات ليست حقولاً معرفية مبرأة من الانحياز الثقافي، الجينات اليهودية تكمن في عمقها، وهي لذلك لا تفهم إلا على قاعدة مرضية. فما هي إلا آليات نفسية دفاعية معروفة. التعويض عن القهر التاريخي الذي تعرض له اليهود منذ الشتات اليهودي (الدياسبورا) وحتى الحرقة النازية، «الهولوكوست».

أمّا العقلانية والتنوير الذي أخرج أبناء «الغيتو» منه، والذي ساعد على إدماج فئة كبيرة من اليهود، بحيث انعكس على خطابهم وحياتهم اليومية، إن كل ذلك يبدو هامشياً، فتحليلات البازعي للهوية اليهودية تستند إلى مرجعية معرفية نسبوية تنبذ المطلق والكوني العقلاني مرتابة من كل موضوعية، كل شيء يتحطم لتبقى الهوية في مكانها مثل قدر دائم وأبدي لم تعهده أساطير الإغريق!

* كاتب سعودي

## على الغلاف

«السير نحو ديموقراطية جوفاء على غرار هنغاريا وبولندا»، «شرعنة أيّ استبداد أو فساد»، «انقلاب سياسي»... كلّ هذا وغيره هو، بحسب نُخب وباحثين وقادة إسرائيليين، ما تقوم به حكومة بنيامين نتنياهو من خلال ما تُسمّى خطّة «إصلاح القضاء» التي أعلنها الوزير ياريف ليفين. والتي سيكون من شأنها تقويض سلطة «المحكمة العليا» بوصْفها «درّة تاج الديموقراطية» الإسرائيلية. وإعلاء كلمة السلطتَين التشريعية والتنفيذية اللتَين تنحُوان إلى «تلمدة» الدولة. وإلغاء أيّ اعتبارات ربّما كان من شأنها يوماً كبْح جماح العدوانية لدى دولة الاحتلال. على أن التداعيات المتوقّعة لهذا «الانقلاب» لن تقتصر على المستويَين السياسي والإداري، بل وستشمل أيضاً ذلك الاقتصادي، الذي لا تفتأ وجوهه تُضاعف تحذيراتها من تبعات الخُطط الحكومية على قدرة الدولة العبرية على جذْب الأموال والاستثمارات، والتي شكّلت في ما مضى إحدى أبرز «ميزاتها»، أمّا على المستوى الخارجي، فتتعالى أصوات يهود العالم الموالين للصهيونية، وخصوصاً منهم اليهود الأميركيون، بالتنبيه إلى خطورة ما تشهده دولة الاحتلال، باعتباره «غلطة رهيبة وخطأ مفزعاً» سيسلب إسرائيل كلّ «وسائل الدفاع والكبح التي ساهمت في ازدهارها طيلة 75 عاماً». غير مترِّددين في دعوة الإدارة الأميركية إلى ضرورة حماية الكيان العبري من نفسه، ولجْم الفاشية الصاعدة عن مهمّة إنقاذ إيديولوجيتها

### القضاء في مهداف «معسكر المؤمنين»

# صراخٌ في إسرائيل: أوقفوا هذا الانحدار

**بيروت حمود**

«إصلاحاتٌ» تتّفق مكوّنات حكومة بنيامين نتنياهو على أهمّيتها، كلّ لاعتباراته: إذ يريد رئيس الوزراء النجاة من مقصلة المحكمة بسبب قضايا الفساد المتّهم فيها، فيما «الحريديم» يتطلّعون إلى حسْم الصراع على هوية الدولة اليهودية، باعتبار فوز معسكرهم في الانتخابات الأخيرة هو الأداة الديموقراطية التي يستطيعون من خلالها فرْض رؤيتهم والسيطرة على الحيّز العام، و«العليا» تقف حائلاً دون تحقّق هذا الهدف. أمّا أحزاب «الصهيونية الدينية»، بزعامة إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، فتطمح إلى تكريس الواقع الذي صنعتْه المستوطنات في الضفة الغربية، وإرساء الحُكم باسم الشريعة اليهودية هناك، وتشريع البؤر التي اعتبرتْها المحكمة نفسها غير شرعية.

ولأن ائتلاف نتنياهو أو «معسكر المؤمنين» تمكّن، بعد أعوام، من حسْم الصراع لصالح القطاع المتطرّف الذي يعبّر عن نزوع المجتمع الإسرائيلي نحو أقاصي اليمين، متمكّناً من إنهاء أزمة الحُكم التي خاضت بسببها إسرائيل خمْسة انتخابات «كنيست» مبكرة في غضون ثلاث سنوات ونصف سنة، فإنه يحتاج اليوم إلى أداة تُمكّنه من إحكام سيطرته المطلقة على الدولة. وبسبب من تقاطُع المصالح بين أقطاب هذا المعسكر، ولكونه يملك العدد الكافي من الأعضاء لاتّخاذ أيّ قرار أو تشريع أيّ قانون في صالحه، من دون الاعتماد على قوًى من خارجه، فإن خطّة «إصلاح القضاء» ستمرّ، نظرياً، بسهولة، إلّا إذ تمكّن المعسكر المناوئ، الذي يصف «الليفين» بأنها خطّة لـ«هدم الديموقراطية والدولة»، ويقود في مواجهتها تظاهرات يشارك فيها عشرات الآلاف من أنصاره أسبوعياً، من إسقاطها.

لكن ما هي «الإصلاحات القضائية»؟ مطلع الشهر الماضي، أماط وزير القضاء الإسرائيلي، ياريف ليفين، في مؤتمر صحافي، اللثام عن خطّة عريضة تتضمّن تغييرات جوهرية

> **اعتبر أكاديميون وباحثون خطّة ليفين «خطراً واضحاً على الديموقراطية»**

في نظام القانون والجهاز القضائي في إسرائيل، مقسّماً إيّاها إلى أربع مراحل، من دون أن يشير إلى فترات زمنية محدّدة لتطبيقها جميعاً. وتهدف الخطّة إلى تقويض سلطة «العليا»، من طريق تقييد قدرتها على إلغاء القوانين والقرارات بتعيين مستشاريهم القانونيين عضواً). كما تطرح مساراً مختلفاً لتعيين قضاة، بحيث تصبح للحكومة سيطرة شبه كاملة على اختيارهم، في حين تسعى أيضاً إلى منْع «العليا» من استخدام حجّة «عدم المعقولية» للحُكم على التشريعات والقرارات الحكومية. ويُضاف إلى ما تقدّم، السماح للوزراء بتعيين مستشاريهم القانونيين بدلاً من تعيين مستشارين يعملون تحت إشراف وزارة العدل والمستشار القضائي للحكومة، أي أن اختيارهم سيصبح سياسياً بحتاً، وأن الوزراء لن يكونوا ملزَمين بالاستشارة القانونية المُقدَّمة لهم. أمّا المراحل اللاحقة من الخطّة، والتي كشفت صحيفة «هآرتس» بعضاً من جوانبها قبل أيام، فتتضمّن إلغاء «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، وتحويله من قانون ذي مكانة دستورية، إلى قانون عادي، ثمّ سَنّ قانون «أساس: التشريع» الذي ينظّم مكانة القوانين في إسرائيل وقدرة «العليا» على إلغائها، فضلاً عن قدرة «الكنيست» على تجاوُز المحكمة إذا ما أقدمت الأخيرة على إلغاء تشريعات يسنّها الأول. كذلك، تستهدف الخطّة حقّ الأفراد والجماعات في التوجّه إلى «العليا» من أجل تقديم الالتماسات، من طريق سنّ تشريع من شأنه الحدّ من إمكانية الوصول إلى المحاكم. وفي نهاية المطاف، ينصبّ التركيز على ضرْب دور المستشار القضائي للحكومة، من أجل تأجيل محاكمة نتنياهو.

كلّ ذلك دفع بقادة المعسكر المعارِض، إضافة إلى أكاديميين وباحثين ونُخب إسرائيلية، إلى التحذير من خطّة ليفين، باعتبارها «خطراً واضحاً على الديموقراطية الإسرائيلية، وعلى نظام التوازنات والكوابح إزاء سلطة الحكومة». وفي هذا الإطار، وصف قادة المعارضة ما يحدث بأنه «انقلاب سياسي»، في حين اعتبر القاضي المتقاعد، والرئيس السابق لـ«العليا» أهرون باراك، أن ما قام به ليفين إنّما هو «تجميع لكلّ الاقتراحات الشرّيرة التي طُرحت على مدار الأعوام الماضية، وتحويلها إلى سلسلة ستقضي إلى خَنْق الديموقراطية الإسرائيلية». لا يوجد أسوأ من هذا الانقلاب الدستوري، الذي يشبه إلى حدّ كبير انقلاباً بواسطة دبّابات الجيش... في حال تطبيق خطّة وزير العدل، ستتحوّل إسرائيل إلى ديموقراطية جوفاء على غرار بولندا وهنغاريا».

أمّا المستشار القانوني السابق للحكومة والقاضي المتقاعد من «العليا»، والعميد السابق لكلّية الحقوق في «الجامعة العبرية - القدس»، يتسحاق زامير، فلفت إلى أنه «عملياً، في ظلّ الوضع القائم، فإن السلطة القضائية هي الهيئة الوحيدة التي يمكنها أن تطبّق نقْدها الناجع على السلطة الائتلافية كي لا تعمل بخلاف القانون عموماً، وقوانين الأساس خصوصاً، وكي لا تخرق الصلاحية الممنوحة لها من طرف الشعب، ولا تقوم باستغلال هذه الصلاحية على نحو سيّئ». ورأى أنه «من الجليّ تماماً أن فقرة التغلّب التي تتيح إمكان إحباط أيّ نقد قضائي حيال السلطة الائتلافية، ستفتح الطريق نحو شرعنة أيّ استبداد وفساد». من جهته، ذهب مؤسّس «المعهد الإسرائيلي للديموقراطية»، إريك كرمون، أبعد من ذلك، قائلاً في تعليقه على الخطّة إن «الكثيرين لا يفهمون معنى الديموقراطية؛ فالديموقراطية ليست فقط حُكم الأكثرية عبر الدفاع عن الأقلّية، إنّما هي صيانة الحياة اليومية للأقلّية، وسحْب استثماراتهم». وفي الاتّجاه نفسه، نبّه الرئيس التنفيذي لبنك «هبوعليم»، دوف كوتلر، وهو أكبر بنوك إسرائيل وأكثرها ملاءة وانتشاراً، إلى أن «العملاء يعتقدون أن إسرائيل لم تعُد دولة آمنة بما فيه الكفاية للاستثمارات واللودائع، ويرون ضرورة تحويل أموالهم إلى الخارج، وهو اتّجاه مقلق، بدأت المصارف بتلمّسه في الأيام القليلة الماضية».

وصف قادة المعارضة ما يحدث بأنه «انقلاب سياسي» (أ ف ب)

> **يتوجّس الاقتصاديون من أضرار هائلة ستلحق بالاقتصاد والمجتمع والخدمة العامّة**

من تبعات تخفيض التصنيف على الدولة العبرية. على أن هذه التحذيرات لم تردع نتنياهو الذي أصرّ على ما يسمّيه «الإصلاحات في القضاء» وغيره، مقدّماً، وشركاءه في الائتلاف، مصالحهم الخاصة على تلك العامّة، ورابطاً النظام القضائي بمصيره السياسي والشخصي، إذ لا يريد رئيس الحكومة إسقاط التُّهم المُوجَّهة إليه فحسب، بل أيضاً البراءة التامّة واعتذار القضاء منه، وذلك عبر تحويل عملية التعيين من داخل المؤسّسة القضائية إلى خارجها، بحيث يكون القاضي مديناً وطيّعاً للحكومية؛ إذ تنصّ على أن إلغاء قانون يتطلّب هيئة مؤلّفة من جميع قضاة هذه المحكمة الخمسة عشر، وأغلبية خاصة. وإلى جانب ذلك، تقترح الوثيقة «ثقرة التغلّب» التي تمنح «الكنيست» مكانة أعلى من «العليا»، وتُمكّنه من إعادة تشريع قوانين ألغتْها المحكمة بأغلبية 61 عضواً (يضمّ الائتلاف الحاكم 64 عضواً). كما تطرح مساراً مختلفاً لتعيين قضاة، بحيث تصبح للحكومة سيطرة شبه كاملة على اختيارهم، في حين تسعى أيضاً إلى منْع «العليا» من استخدام حجّة «عدم المعقولية» للحُكم على التشريعات والقرارات الحكومية. ويُضاف إلى ما تقدّم، السماح للوزراء بتعيين مستشاريهم القانونيين بدلاً من تعيين مستشارين يعملون تحت إشراف وزارة العدل والمستشار القضائي للحكومة، أي أن اختيارهم سيصبح سياسياً بحتاً، وأن الوزراء لن يكونوا ملزَمين بالاستشارة القانونية المُقدَّمة لهم. أمّا المراحل اللاحقة من الخطّة، والتي كشفت صحيفة «هآرتس» بعضاً من جوانبها قبل أيام، فتتضمّن إلغاء «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، وتحويله من قانون ذي مكانة دستورية، إلى قانون عادي، ثمّ سَنّ قانون «أساس: التشريع» الذي ينظّم مكانة القوانين في إسرائيل وقدرة «العليا» على إلغائها، فضلاً عن قدرة «الكنيست» على تجاوُز المحكمة إذا ما أقدمت الأخيرة على إلغاء تشريعات يسنّها الأول. كذلك، تستهدف الخطّة حقّ الأفراد والجماعات في التوجّه إلى «العليا» من أجل تقديم الالتماسات، من طريق سنّ تشريع من شأنه الحدّ من إمكانية الوصول إلى المحاكم. وفي نهاية المطاف، ينصبّ التركيز على ضرْب دور المستشار القضائي للحكومة، من أجل تأجيل محاكمة نتنياهو.

كلّ ذلك دفع بقادة المعسكر المعارِض، إضافة إلى أكاديميين وباحثين ونُخب إسرائيلية، إلى التحذير من خطّة ليفين، باعتبارها «خطراً واضحاً على الديموقراطية الإسرائيلية، وعلى نظام التوازنات والكوابح إزاء سلطة الحكومة». وفي هذا الإطار، وصف قادة المعارضة ما يحدث بأنه «انقلاب سياسي»، في حين اعتبر القاضي المتقاعد، والرئيس السابق لـ«العليا» أهرون باراك، أن ما قام به ليفين إنّما هو «تجميع لكلّ الاقتراحات الشرّيرة التي طُرحت على مدار الأعوام الماضية، وتحويلها إلى سلسلة ستقضي إلى خَنْق الديموقراطية الإسرائيلية». لا يوجد أسوأ من هذا الانقلاب الدستوري، الذي يشبه إلى حدّ كبير انقلاباً بواسطة دبّابات الجيش... في حال تطبيق خطّة وزير العدل، ستتحوّل إسرائيل إلى ديموقراطية جوفاء على غرار بولندا وهنغاريا».

أمّا المستشار القانوني السابق للحكومة والقاضي المتقاعد من «العليا»، والعميد السابق لكلّية الحقوق في «الجامعة العبرية - القدس»، يتسحاق زامير، فلفت إلى أنه «عملياً، في ظلّ الوضع القائم، فإن السلطة القضائية هي الهيئة الوحيدة التي يمكنها أن تطبّق نقْدها الناجع على السلطة الائتلافية كي لا تعمل بخلاف القانون عموماً، وقوانين الأساس خصوصاً، وكي لا تخرق الصلاحية الممنوحة لها من طرف الشعب، ولا تقوم باستغلال هذه الصلاحية على نحو سيّئ». ورأى أنه «من الجليّ تماماً أن فقرة التغلّب التي تتيح إمكان إحباط أيّ نقد قضائي حيال السلطة الائتلافية، ستفتح الطريق نحو شرعنة أيّ استبداد وفساد». من جهته، ذهب مؤسّس «المعهد الإسرائيلي للديموقراطية»، إريك كرمون، أبعد من ذلك، قائلاً في تعليقه على الخطّة إن «الكثيرين لا يفهمون معنى الديموقراطية؛ فالديموقراطية ليست فقط حُكم الأكثرية عبر الدفاع عن الأقلّية، إنّما هي صيانة الحياة اليومية للأقلّية، وسحْب استثماراتهم». وفي الاتّجاه نفسه، نبّه الرئيس التنفيذي لبنك «هبوعليم»، دوف كوتلر، وهو أكبر بنوك إسرائيل وأكثرها ملاءة وانتشاراً، إلى أن «العملاء يعتقدون أن إسرائيل لم تعُد دولة آمنة بما فيه الكفاية للاستثمارات واللودائع، ويرون ضرورة تحويل أموالهم إلى الخارج، وهو اتّجاه مقلق، بدأت المصارف بتلمّسه في الأيام القليلة الماضية».

بالنتيجة، يتوجّس الاقتصاديون من أضرار هائلة ستلحق بالاقتصاد والمجتمع والخدمة العامّة، لن تقتصر على خفْض التصنيف الائتماني، بل ستمتدّ إلى أعمق من ذلك بكثير، وهو ما يهدّد بـ«انهيار فيه الكفاية للاستثمارات واللودائع، ويرون ضرورة تحويل أموالهم إلى الخارج، وهو اتّجاه مقلق، بدأت المصارف بتلمّسه في الأيام القليلة الماضية».

بالنتيجة، يتوجّس الاقتصاديون من أضرار هائلة ستلحق بالاقتصاد والمجتمع والخدمة العامّة، لن تقتصر على خفْض التصنيف الائتماني، بل ستمتدّ إلى أعمق من ذلك بكثير، وهو ما يهدّد بـ«انهيار مؤسّسات الدولة، وبالتالي تقلّص قدرة الديموقراطية الإسرائيلية على العودة لاحقاً إلى الانتعاش». وإذا كانت تلك التحذيرات جزءاً من الحملة التي تشنّها النُّخبة في إسرائيل ضدّ الائتلاف الحاكم في سياق الانقسام السياسي المحتدم، والذي بات من سِماته الرئيسة التقتصر على الآخر»، إلّا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن التهديد قائمٌ بالفعل، وأن «سحْق القضاء» يعني سحْق اقتصاد إسرائيل» وفق ما يخوّف منه الاقتصاديون، فيما الخلاف الوحيد بينهم يكاد ينحصر في ما إذا كان الانهيار عاجلاً أم آجلاً.



# الاقتصاديون يُعلون صوتهم أيضاً: الانهيار آتٍ

**يحيى دبوق**

تنتظر الكيانَ الإسرائيلي أزمةٌ اقتصادية يصعب تقدير حدودها النهائية من الآن. أزمةٌ إنّما هي بقوّة على تل أبيب نتيجة الانقسام الداخلي الحادّ، وسيكون من شأنها نقْل الدولة العبرية من موضع إلى آخر، قد تفقد فيه ميزتها في جذْب الأموال والاستثمارات، والتي أسهمت في إرساء رخاء اقتصادي نسبي فيها في العقدَين الأخيرَين. وتتصاعد، منذ تشكيل الائتلاف الحكومي الحالي، التحذيرات من التداعيات السلبية للاتّفاقات التي آلت إلى ولادته، على الاقتصاد الإسرائيلي، وعلى رأسها تلك التي أُبرمت مع القطاع «الحريدي»، ومُنح بموجبها الأخير عطاءات مالية سخيّة جدّاً، بما يشمل تمويل معاهده ومدارسه الدينية ومؤسّساته التربوية، إضافة إلى المساعدات التي يتلقّاها أعضاؤه ربطاً بعدد أفراد أسرهم، ومِنح أخرى، مباشرة وغير مباشرة، على شاكلة إعفاءات ضريبية وسَنّ قوانين اجتماعية مكلّفة للخزينة الإسرائيلية، بما دفع الكثيرين إلى رفْع الصوت عالياً بالتنبيه إلى إمكانية إفلاس الدولة. وعلى رغم أن تلك العطاءات - التي ينطوي الحديث عنها على أيّ حال على مبالغات هي لزوم الشدّ والجذب السياسي - ستكون لها تأثيرات جسيمة بالفعل، إلّا أن هذه الأخيرة تكاد لا تقارَن بما ستخلّفه «الإصلاحات» المنويّ إدخالها على نظام الحُكم.

كما بات واضحاً، تنوي حكومة نتنياهو سنّ قوانين من شأنها الانزياح بذلك النظام «الديموقراطي غير الكامل» كما يصفه الاتحاد الأوروبي، والذي يعاني أصلاً من ثقوب كثيرة، إلى ضفّة مختلفة تماماً. ضفّة يمكن إجمال معالمها بالآتي: السيطرة على القضاء واستتباعه للمؤسّسة السياسية وكفّ يده عن نقْض قراراتها؛ السيطرة على البنك المركزي وضرْب استقلاليته؛ تغيير بنية الوزارات وصلاحياتها ومهامها وفقاً للمصالح الشخصية للوزراء؛ وإقرار قوانين أو إلغاء أخرى تبعاً لإرادة ورغبات الجهات والأشخاص المتسلّمين زمام الحُكم. والخطير في الأمر، أن تلك الطموحات لم يأتِ طرْحها من بوّابة الترهيب أو رفْع السقوف لتحصيل الحدّ الأدنى منها، بل هي وُضعت على سكّة الإقرار والتنفيذ بالفعل، مُنذرةً بانقلاب شامل على النظام الحالي، سياسياً وقضائياً واقتصادياً، من شأنه إفقاد الاقتصاد الإسرائيلي ميزته الجاذبة للرساميل الأجنبية، ودفْع الاستثمارات المحلّية إلى الفرار إلى الخارج، وهو ما بدأ يتكشّف شيئاً فشيئاً في الأيام القليلة الماضية.

قبل أيام، عاد مُحافظ «بنك إسرائيل المركزي»، أمير يارون، بعد أن شارك في مؤتمر لـ«صندوق النقد الدولي» في دافوس، وطلب على الفور أن يلتقي نتنياهو. في اللقاء، حذّر يارون من أن «عالم الاقتصاد» يتابع بقلق بالغ، التطوّرات في إسرائيل، والتي يرى أنها قد تضرّ بمختلف جوانب الديموقراطية، موضحاً أن ثمّة قلقاً لدى شركات التصنيف الائتماني الدولية من آثار التشريع القضائي الجديد على الاقتصاد والاستثمارات الأجنبية، محذّراً

> **يتوجّس الاقتصاديون من أضرار هائلة ستلحق بالاقتصاد والمجتمع والخدمة العامّة**

من تبعات تخفيض التصنيف على الدولة العبرية. على أن هذه التحذيرات لم تردع نتنياهو الذي أصرّ على ما يسمّيه «الإصلاحات في القضاء» وغيره، مقدّماً، وشركاءه في الائتلاف، مصالحهم الخاصة على تلك العامّة، ورابطاً النظام القضائي بمصيره السياسي والشخصي، إذ لا يريد رئيس الحكومة إسقاط التُّهم المُوجَّهة إليه فحسب، بل أيضاً البراءة التامّة واعتذار القضاء منه، وذلك عبر تحويل عملية التعيين من داخل المؤسّسة القضائية إلى خارجها، بحيث يكون القاضي مديناً وطيّعاً له، بما يضمن له تحصين نفسه من أيّ إجراء ضدّه، وضمان ديمومته وتعزيز موقعه في الحياة السياسية.

أمّا جوهر رسالة وقّعها المئات من رؤّاد الأعمال ومستثمري المال، مُوجّهة إلى نتنياهو، أن «تقويض الثقة في النظام القانوني قد يردع المستثمرين الذين قادوا صناعة التكنولوجيا في إسرائيل». وأضاف هؤلاء: «نحن رُوّاد الأعمال ومؤسّسو الشركات الناشئة في إسرائيل، المستثمرين ومديري صناديق رأس المال الاستثماري، نتوجّه إليكم بقلق في ضوء العواقب الوخيمة على الاقتصاد بشكل عام، وصناعة التكنولوجيا العالية بشكل خاص، نتيجة التحرّكات التشريعية التي تُجرى هذه الأيّام في الكنيست». وتابعوا أن «الإضرار بمكانة القضاء، وكذلك الإضرار بحقوق الأقليات على أساس الدين أو العِرق أو الجنس أو التوجّه الجنسي، سيشكّلان تهديداً وجودياً حقيقياً لصناعة التكنولوجيا الفائقة التي بُنيت على مدى العقود الثلاثة الماضية». وزادوا: «في السنوات الأخيرة، جذبت صناعة التكنولوجيا العالمية المحلّية مليارات الدولارات كلّ عام من المستثمرين الدوليين، وفيها من العوائد المالية المليارات للخزينة، لكنّ المستثمرين، وأغلبهم من أميركا، يبحثون عن الاستقرار القانوني كشرط ضروري للاستثمار نفسه، وإلّا سيكونون معنيّين بالبحث عن بُلدان أخرى، إسرائيل ضدّ الائتلاف الحاكم في الشركات الكبرى، ومن بينها شركات «الهايتك»، التي تُعدّ واحداً من أهمّ أعمدة الاقتصاد الإسرائيلي.

وجاء في رسالة وقّعها المئات من رؤّاد الأعمال ومستثمري المال، مُوجّهة إلى نتنياهو، أن «تقويض الثقة في النظام القانوني قد يردع المستثمرين الذين قادوا صناعة التكنولوجيا في إسرائيل». وأضاف هؤلاء: «نحن رُوّاد الأعمال ومؤسّسو الشركات الناشئة في إسرائيل، المستثمرين ومديري صناديق رأس المال الاستثماري، نتوجّه إليكم بقلق في ضوء العواقب الوخيمة على الاقتصاد بشكل عام، وصناعة التكنولوجيا العالية بشكل خاص، نتيجة التحرّكات التشريعية التي تُجرى هذه الأيّام في الكنيست». وتابعوا أن «الإضرار بمكانة القضاء، وكذلك الإضرار بحقوق الأقليات على أساس الدين أو العِرق أو الجنس أو التوجّه الجنسي، سيشكّلان تهديداً وجودياً حقيقياً لصناعة التكنولوجيا الفائقة التي بُنيت على مدى العقود الثلاثة الماضية». وزادوا: «في السنوات الأخيرة، جذبت صناعة التكنولوجيا العالمية المحلّية مليارات الدولارات كلّ عام من المستثمرين الدوليين، وفيها من العوائد المالية المليارات للخزينة، لكنّ المستثمرين، وأغلبهم من أميركا، يبحثون عن الاستقرار القانوني كشرط ضروري للاستثمار نفسه، وإلّا سيكونون معنيّين بالبحث عن بُلدان أخرى،

تنوي حكومة نتنياهو سنّ قوانين من شأنها الانزياح بالنظام «الديموقراطي غير الكامل» نحو ضفة أخرى (أ ف ب)

# يهود أميركا يستنفرون: هذه ليست «إسرائيلنا»

**ملاك حمود**

تقلق التحرّكات العنصرية والمتطرّفة من جانب حكومة اليمين الإسرائيلية الجديدة، يهود العالم الموالين للصهيونية، وخصوصاً منهم يهود أميركا الذين يعدون ستة ملايين نسمة. إذ حذّرت منظماتهم النافذة في واشنطن، منذ ما قبل إبصار الائتلاف الفاشي الحاكم بقيادة بنيامين نتنياهو النور، من تأثير السياسات التي سيتبعها الأخير على الدعم الذي تقدّمه هي لدولة الاحتلال. وخلال لقاء جمع ممثلي المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسة التي تشكل العمود الفقري للمجتمع المؤيّد لإسرائيل في أميركا، إلى رئيسة شعبة الشتات في وزارة الخارجية الإسرائيلية، شولي دافيدوفيتش، أرادت تل أبيب، عبر سفارتها حيث عُقد الاجتماع في السابع من كانون الأول الماضي، استطلاع «الحالة المزاجية» في المجتمع اليهودي الأميركي حيال التطوّرات السياسية في الكيان. لكن النتيجة جاءت على الشكل الآتي: «أجواء مشحونة»، و«نقاشات صعبة»، على ما سرّبته وسائل إعلام أميركية وإسرائيلية نقلاً عن مصادر متعدّدة آنذاك. وأثار عدد كبير من الحاضرين مخاوف تتعلق خصوصاً بمسألة «التعديدية الدينية» والتعديلات المحتمل إدخالها على «قانون العودة» (يحدد من له الحق في الهجرة إلى إسرائيل، علماً أنه حالياً، يحق لليهود وغير اليهود من الذين لديهم جدّ يهودي واحد على الأقل، أو زوج يهودي، أو زوجة يهودية، الحصول على الجنسية الإسرائيلية). وفي هذا الجانب، يؤيّد معظم أعضاء الائتلاف الحكومي، تضييق «قانون العودة» بحيث لا يُسمح لأحفاد اليهود وأزواجهم بالحصول على الجنسية الإسرائيلية.

عكس الاجتماع المشار إليه القلق الذي يعتري المنظمات اليهودية الرئيسة في الولايات المتحدة في ظل «سياسة الحكومة تجاه يهود العالم والقيم الديموقراطية»، وفق ما قالوا هم أنفسهم، لا سيما وأن هذه الكابينة تضمّ في عضويّتها وزراء من أحزاب يمينية متشدّدة ودينية، هي خصوصاً «الصهيونية الدينية» و«القوّة اليهودية» و«شاس» و«يهودوت هتوراه»، إضافة إلى حزب «الليكود» اليميني برئاسة نتنياهو. وفي هذا السياق، يرى الحاخام ريك جاكوبس، رئيس «الاتحاد من أجل إصلاح اليهودية»، أكبر حركة يهودية في الولايات المتحدة، أن تعيين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش وزيرَين في الحكومة «يهدد علاقات إسرائيل بيهود العالم، وقد يؤدي إلى تضرُّر العلاقات بالإدارة الأميركية»، معلِلاً تحذيره بالقول إن «بن غفير وسموتريتش صنعا مهنة سياسية من كراهية العرب والعنف. وبما أننا نحبّ إسرائيل ونؤمن بها كدولة يهودية وديموقراطية، نحن قلقون جداً على وجودها ومكانتها في العالم»، مشيراً إلى أن البيت الأبيض يعارض وجود المذكورين في الحكومة، وقد لا يُسمح لهما بدخول الولايات المتحدة. ويقول جاكوبس إن «غالبية اليهود الأميركيين ينظرون اليوم برعب إلى سياسات الحكومة في الضفة الغربية، وحربها على القضاء، والكراهية الواضحة جداً لليهود غير الأرثوذكس. حتى الآن، لم تتحدث أيّ حكومة إسرائيلية عن تغيير شروط قانون العودة الذي كفل لليهود، منذ تأسيس إسرائيل، الحق في الانتقال إليها، وأن يصبحوا مواطنين، مما يوفر لهم ملجأ من الاضطهاد الذي افتقر إليه اليهود في ذروة الهولوكوست». ويتساءل: «كيف أصبح هذا فجأة وقتاً لتقييد الهجرة؟».

ومع تعمّق انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين أكثر، يسير المزيد من اليهود الأميركيين في الاتجاه المعاكس. ويجلي ما تقدم استطلاع للرأي أجراه «صندوق رودرمان»، أخيراً، على عيّنة من اليهود الأميركيين، الذين أكد العديد منهم أن «الصلة الخاصة التي تربطهم بإسرائيل آخذة في التآكل». ولدى سؤالهم عن الأسباب المركزيّة لهذا التآكل، ذكروا: «صعود نفوذ أحزاب اليمين المتطرّف وأحزاب اليهود الحريديم (32%)، السياسة التي تنتهجها إسرائيل حيال الفلسطينيين (24%)، العلاقات الحميمة التي نشأت بين بنيامين نتنياهو ودونالد ترامب (24%)، وتوسُّع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967». ويتساوق هذا التآكل مع تآكل «التضامن اليهودي»، كما يُظهر «مؤشر الديموقراطية الإسرائيلية» الذي يتولى إعداده «المعهد الإسرائيلي للديموقراطية». ويقول جيريمي بن عامي، رئيس جماعة «جاي ستريت» «الليبرالية» المؤيدة لإسرائيل في واشنطن: «هذا مفترق طرق مهمّ للغاية. احتمالية اتخاذ إجراءات محددة من قِبَل هذه الحكومة، هذه هي اللحظات التي تبدأ فيها العلاقة بين غالبية اليهود الأميركيين ودولة إسرائيل بالتوتّر. لذا، فإنا خائف للغاية».

لكن ثمة من يعتقد أن هذه المنظمات، وعلى رغم المخاوف التي عبّرت عنها، لم تفعل الكثير للضغط على الحكومة الأميركية لتغيير دعمها غير المشروط لإسرائيل، مع استثناء واحد ملحوظ، متمثّل في «جاي ستريت»، التي تعكس وجهات النظر السياسية لمعظم اليهود الأميركيين (حوالى 70% منهم يصوّتون للديموقراطيين، وغالبية واضحة منهم تؤيّد حل الدولتين و«المثل الديموقراطية الليبرالية»). وبالنسبة إلى بن عامي، فإن الحكومة الأميركية «يجب أن تعامل إسرائيل مثل أيّ دولة أخرى (...) يجب أن تخضع إسرائيل للعواقب مثلها مثل الدول الأخرى». وفي ما يتعلق بالمساعدة المالية التي تقدّمها واشنطن لتل أبيب سنوياً، يتابع: «هذه الأموال تُقدم لتعزيز الأمن وليس لتقويضه. يجب أن تقوم حكومتنا بالإشراف لمعرفة كيفية إنفاق هذه الأموال. هل تذهب لإسرائيل لمواصلة سياسات احتلالها في الضفة الغربية؟ للمساعدة في هدم القرى الفلسطينية؟ هذا لا يعزّز الأمن الأميركي». أما «إيباك» فقد رحّبت بحماسة مفرطة بحكومة «بيبي» الجديدة، والتي من خلال احتضانها لنتنياهو كما ترامب «قطعت ارتباطها بغالبية اليهود الأميركيين».

على الغلاف

المقابلة | أجراها **وليد شرارة**

# الكاتب الفرنسي المتخصّص في الشؤون الإسرائيلية
# سيلفان سيبيل

## ● صعود الفاشية نِتاج للطبيعة الاستعمارية للصهيونية
## ● أغلبية إسرائيلية ترى أن اضطهاد الفلسطينيين أمر طبيعي
## ● الهجمات الإسرائيلية المحدودة ضدّ إيران تتمّ بموافقة أميركية

فاجأ تحوُّل القوى الفاشية إلى لاعب مركزي على الساحة السياسية الإسرائيلية، عدداً كبيراً من الباحثين والمحلّلين الذين كثيراً ما تغنّوا بفضائل نظامها الديموقراطي، وقدرته على إدارة تناقضاتها الداخلية ومنْع تأجُّجها، على رغم الصراع المديد بينها وبين دول وشعوب المنطقة. لم يكن الإعجاب بالديموقراطية الكولونيالية الإسرائيلية حكراً على أنصارها، بل إن الكثيرين من خصومها تبنّوا عن غير وعي سرديتها عن نفسها. سيلفان سيبيل، الكاتب والصحافي الفرنسي المتخصّص في الشؤون الإسرائيلية، حذر من جهته، منذ صدور كتابه الأوّل «المطمورون، المجتمع الإسرائيلي في طريق مسدود» في 2006، من تنامي النزعة الفاشية، وصيرورتها، بسبب الطبيعة الكولونيالية لهذا المجتمع، تيّاراً رئيساً في داخله، يعيد صياغة نظامه السياسي. سيبيل، الذي قدّم في مقابلة مع «الأخبار» قراءته لخلفيات تشكيل حكومة نتنياهو - بن غفير - سموتريتش، كاتب في موقع «شرق 21»، وعضو سابق في رئاسة تحرير «لوموند»، ومدير سابق لأسبوعية «كوريي إنترناسيونال»، ومؤلّف كتاب «دولة إسرائيل ضدّ اليهود» الصادر في 2020

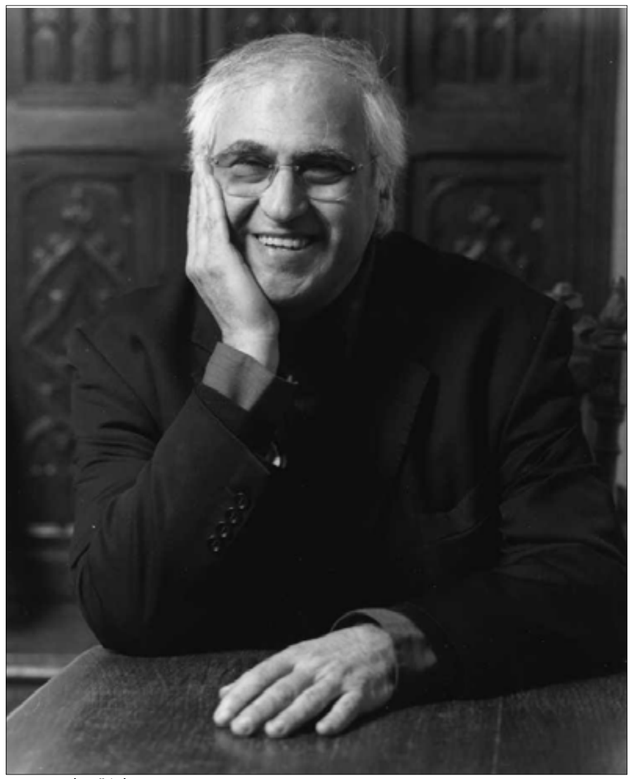

(من الويب)

■ تخوَّف الكثيرون بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية من تدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، لكن زيارات المسؤولين الأميركيين المتوالية لإسرائيل، والتأكيدات على التنسيق المشترك ضدّ إيران، تُظهر قوّة هذه العلاقات، بخاصة على المستوى الاستراتيجي، وأن القصف الذي تعرّضت له منشآت إيرانية في الأيام الماضية، وهو قصف إسرائيلي على الأرجح، جرى بموافقة واشنطن. ما هو رأيكم بذلك؟

- تبْقى الولايات المتحدة الحليف الرئيس لإسرائيل، وهناك توافقٌ بينهما ضدّ إيران. لكن البعد الغائب حتى الآن، عند تحليل هذه العلاقات، هو ذلك المرتبط بمعرفة مدى الفعلي لهامش استقلالية الإسرائيليين، وقدرتهم على الفعل، وما الذي لا يستطيعون القيام به من دون موافقة أميركية مسبقة، وما الذي بمقدورهم المبادرة إليه بمعزل عن مِثل هذه الموافقة. لقد أصبح من المعروف أن إدارتَي أوباما وترامب أبلغتا الإسرائيليين عدم استعدادهما للمشاركة في ضربة تُفضي إلى حرب مع إيران، وبما أن قيادة الأركان في إسرائيل كانت معارضة لهجوم تشنّه الأخيرة وحدها، فإن ذلك لم يحصل. ما تمّ أخيراً هو هجمات محدودة، وليس ضربة واسعة النطاق، وهو من نمط العمليات التي يسبقها عادة إبلاغ إسرائيل الأميركيين بما ستبادر إليه. بشكل عام، ليست لدى الأميركيين للأسف نيّة لإعادة النظر في ما يعتبرونه مصالح حيوية مشتركة مع الإسرائيليين. هناك تيّار في الحزب الديموقراطي يطالب بالقيام بمراجعة مسألة الدعم العسكري الأميركي السنوي لإسرائيل، وهو 3,3 مليار دولار، لكن هذا الموقف لا يجد أصداء في البيت الأبيض. هذا الواقع لا يلغي وجود تباينات أضحت أكثر وضوحاً بين مصالح الطرفَين، متّصلة بتحوّلات المجتمع الإسرائيلي من جهة، وبتلك الجارية في قطاعات معتبَرة من المجتمع الأميركي من جهة أخرى. الدعوة إلى مساندة غير مشروطة لإسرائيل باتت محصورة في أوساط اليمين واليمين المتطرّف الأميركي، بينما كان هذا الموقف في الماضي سائداً في جميع قطاعات الرأي العام الأميركي. ولا شكّ في أن التحوّلات التي أشرت إليها في المجتمع الإسرائيلي، وما ينجم عنها بالنسبة لنظامه السياسي، هي التي تفسّر مِثل هذا التغيّر.

■ ما هو العامل الحاسم، أو العوامل الرئيسة التي أدّى تفاعلها، إلى صيرورة اليمين المتطرّف قوة أساسية في المشهد السياسي الإسرائيلي؟

- أعتقد أن العامل الحاسم هو الاحتلال وما يستتبعه من سياسات يومية. تعزيز دور العامل الديني شديد الأهمية بكلّ تأكيد، غير أن الاحتلال وما يَنتج منه من منطق عام استعماري، من مِثل مقولة «التفوّق اليهودي»، وهي تعني العنصرية ببساطة، تُعزّز بشكل هائل. منذ 55 عاماً، تخضع الأراضي المحتلّة للسيطرة الإسرائيلية، ما يعني أن عشرات الأجيال من الإسرائيليين، الذين تتراوح خدمتهم العسكرية بين السنتين والسنتين ونصف سنة، قد أسهموا، كلٌّ على المستوى الفردي، في هذه العملية. نحن نتحدّث تقريباً عن أكثر من 25 جيلاً. اعتاد هؤلاء أن يكونوا في موقع المسيطر والمتحكّم بمصائر المدنيين الخاضعين للاحتلال. هذا هو الوضع الطبيعي بنظرهم. لا حاجة إلى إطالة الحديث عن ماهيّة ظروف الاحتلال. أيّ إسرائيلي يبلغ من العمر اليوم 65 سنة، كان في سنّ الـ10 في 1967. الطبيعي بالنسبة إليه هو أن يكون الشعب الواقع تحت الاحتلال محروماً من حقوقه الرئيسة، وأنه هو الجهة التي تمثّل الحق والقانون، وأن تعارض هذا الواقع مع القانون الدولي لا أهمية له. اعتاد الإسرائيليون على هذا الوضع، وأصبحوا يرونه شرعياً وطبيعياً. بكلام آخر، تمّ بناء نظام أبارتهايد تدريجاً، وجرى تسويغه تدريجاً أيضاً. التقيتُ بجنود إسرائيليين أعضاء في جمعية «كسر الصمت» التي تكشف الممارسات اليومية لجيش الاحتلال بحقّ المدنيين الفلسطينيين، أفراداً وعائلات. الإسرائيليون يدركون ما يفعلونه بالفلسطينيين، لكن المنطق التبريري الذي تبلور ونما في أذهانهم يشرعن ذلك. النتيجة المباشرة هي تجذّر الموقف العنصري حيال الشعب الذي يتعرّض للاضطهاد. الجانب الآخر يرتبط بالقوّة المتزايدة للعامل الديني، ومركزية مفهوم «أرض إسرائيل» المتأتية عنه. في 1948، المهمّة الحيوية كانت إنشاء دولة، غير أن التيّار الصهيوني الديني نجح في فرْض هذا المفهوم، أي «أرض إسرائيل». هذا التيّار لا يعير الطبيعة الديموقراطية للدولة أدنى أهمية. شيلدون أديلسون، الملياردير اليهودي الأميركي، سُئل يوماً عن مفاعيل استمرار إخضاع الفلسطينيين للاحتلال، والتنكيل بهم، على النظام الديموقراطي، فأجاب: «بحسب معرفتي، لا يُرد مفهوم الديموقراطية في التوراة». هناك مَن يعتقد في داخل هذا التيّار أن لا مبرّر لوجود محكمة عليا، بمعزل عن رأينا نحن بها. تقديس الأرض هو سمة مشتركة لجميع تيّارات اليمين المتطرّف عبر العالم. الأرض، بنظر أنصار هذا التيّار، مقدّسة لأنها يهودية. قادة الحركة الصهيونية في الماضي كانوا من العلمانيين، ويقال إن بن غوريون كان يأكل لحم الخنزير حتى في عيد «يوم الغفران» اليهودي، لكن موقفهم من الدين كان ملتبساً. فهُم كانوا يعتبرون أن التوراة تروي سيرة شعب. التوراة كتاب يضمّ مجموعة من الأساطير التي لا تجد أسانيد على أرض الواقع من خلال الآثار. نحن لا نعرف إن كان سليمان شخصية تاريخية حقيقية، أو إن كانت أورشليم التي تتحدّث عنها التوراة هي القدس الحالية، والنقاش حول هذه المواضيع ما زال دائراً إلى اليوم بين علماء الآثار حتى في إسرائيل. لكن، وبمعزل عن الواقع التاريخي، فإن الحجج الدينية من نوع «هذه أرضنا لأن الله منحها لنا»، تعطي لأصحابها نوعاً من الشرعية الملائمة لتبرير مشاريعهم ومخطّطاتهم.

> التيّار الصهيوني الديني لا يعير الطبيعة الديموقراطية للدولة أدنى أهمية

■ لقد أشرتُم في مداخلات عدة إلى أن الخطاب الإسرائيلي الذي بات سائداً حول تاريخ الصراع في فلسطين، مؤشّر بذاته إلى صعود الفاشية. هل من الممكن توضيح ذلك؟

- في العقود الماضية، كانت السردية السائدة في إسرائيل حيال النكبة، هي أن الفلسطينيين رحلوا بملء إرادتهم أو استجابةً لدعوات عربية. شدّد بن غوريون، بعد حرب 1948، على ضرورة تكرار هذه السردية طوال الوقت، وجوهرها أن الإسرائيليين لم يُطردوا أيّ فلسطيني. لا تتردّد أوساط واسعة ومتنوّعة داخل إسرائيل، وبينها أناس عاديون وأساتذة جامعات، في الإقرار بحقيقة ما تعرّض له الفلسطينيون من قتل وتنكيل وتهجير، وتوجيه النقد إلى بن غوريون لأنه لم يطرد مَن بقي منهم في أراضي 1948. هناك تغيّر جوهري لا مجال لتجاهله. في الماضي، جرى تلقين أجيال من الإسرائيليين أن دولتهم لم ترتكب جرائم، بينما ما يقال اليوم إن المطلوب، إذا توافرت الفرصة، هو الخلاص من جميع الفلسطينيين، وعدم تكرار «خطيئة» بن غوريون. بكلام آخر، لا أهمية لمواقف بقيّة العالم ممّا نفعله. نحن نقوم بما نعتقده مناسباً لنا. هذا تحوّل كبير على مستوى الذهنيات، وهو من السمات المميزة للفاشية. المشكلة الفعلية هي أن إسرائيل في الواقع تتصرّف وفقاً لما تراه مناسباً لأنها تتمتّع بحصانة تضعها فوق القوانين والقرارات الدولية. وهذا ما يفسّر عنفها المنفلت من عِقاله والمتعاظم ضدّ الفلسطينيين. ولا شكّ في أن التحوّلات التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي قد أسهمت في الدفع في هذا الاتّجاه. في 1988، وفي ظلّ حكومة ترأسها أحد أقطاب اليمين الإسرائيلي المتشدّد، إسحاق شامير، مُنع الحاخام مئير كاهانا من المشاركة في الانتخابات بسبب مواقفه العنصرية الفجّة. وما سنّلحقه بإسرائيل من سمعة سيّئة. اليوم، وصل تلميذه النجيب، إيتمار بن غفير، ومَن على شاكلته، إلى أرفع المناصب في الحكومة الإسرائيلية الراهنة.

■ ما هي الصلة بين المآل الحالي للمجتمع الإسرائيلي والطبيعة الاستعمارية للمشروع الصهيوني؟

- إذا أردنا تعريف الصهيونية من منظور راهن، فإن بإمكاننا القول بأن أهدافها تتلخّص في الاستيلاء الكامل على الأرض والسعي لطرد الفلسطينيين. هي حركة ذات طبيعة عنصرية واستعمارية أساساً، والمال الحالي للمجتمع الإسرائيلي وثيق الصلة بهذه الطبيعة.



تركيا

# المعارضة تعلن برنامجها: فلْنمحُ كلّ أثر لإردوغان

أخيراً أعلنت المعارضة التركية، ممثّلة في «طاولة الستّة»، برنامجها الانتخابي. عشيّة الرئاسيات المنويّ إجراؤها في 14 أيار المقبل، برنامجٌ يمكن تلخيصه بالدعوة إلى محو كلّ أثر للسياسات التي اتّبعها رجب طيّب إردوغان داخلياً وخارجياً. و«تصفير» العدّاد والبدء من جديد. ومع انضمام اقطاب «الطاولة» على رؤية مشتركة كانت حتى وقت قريب مستبعدة، يتولّد زخم جديد للسير بمرشّح مشترك أيضاً. يرجّح أن يكون كمال كليتشدار أوغلو. بعدما ضاقت الخيارات، وباتت الساحة شبه خالية لهذا الأخير

تشكيل حكومة نتنياهو - بن غفير - سموتريتش، كاتب في موقع «شرق 21»، وعضو سابق في رئاسة تحرير «لوموند»، ومدير سابق لأسبوعية «كوريي إنترناسيونال»، ومؤلّف كتاب «دولة إسرائيل ضدّ اليهود» الصادر في 2020

محمد نور الدين

وضعت المعارضة التركية، المتمثّلة في «لقاء الستّة»، محرّكاتها قيْد التشغيل، إذ اجتمع زعماؤها أوّل من أمس، وخرجوا إلى الرأي العام بأوّل خطوة من شأنها تظهير نوع من الجدّية في عملهم المشترك، وشيء من القدرة على تقديم البديل من حُكم الرئيس رجب طيب إردوغان. وانعقد اللقاء في قاعة المؤتمرات التابعة لـ«غرفة تجارة أنقرة»، بحضور أكثر من ثلاثة آلاف شخص، وقادة الأحزاب الستّة، وهُم: كمال كيليتشدار أوغلو (الشعب الجمهوري)، مرال أكشينير (الجيّد)، أحمد داود أوغلو (المستقبل)، علي باباجان (الديموقراطية والتقدّم)، تمبيل قره ملاّ أوغلو (السعادة)، وغولتيكين أويصال (الديموقراطي). وطرح المجتمعون وثيقة بعنوان: «نصّ اتّفاق السياسات المشتركة»، مؤلّفة من 244 صفحة و75 عنواناً، وشاملة السياسات الداخلية والخارجية كافّة. ولعلّ من أهم الإجراءات التي ينوي التحالف، في حال فوزه بالرئاسة، اتّخاذها، إقرار انتخاب الرئيس من قِبَل الشعب، لمدّة سبع سنوات ولمرّة واحدة، شرط أن يستقيل من الحزب الذي كان ينتمي إليه، وأن تُقلَّص صلاحياته بشكل هائل، بحيث لا يمكنه العودة إلى السياسة الفاعلة أو استحداث التشريعات الضرورية لذلك (من مِثل استحداث منصب رئيس الحكومة). أيضاً، نصّت الوثيقة على عودة الرئيس إلى «قصر تشانقايا» الذي كان مقرّاً للرؤساء منذ عام 1923، إلى حين مجيء إردوغان رئيساً في عام 2014، حيث انتقل إلى قصر «بيش تبه» (التلال الخمس) الفخم الذي بناه هو، مع تحويل الأخير وكلّ المقارّ الرئاسية التي كان الرئيس الحالي يستخدمها إلى «أماكن في خدمة الشعب».

من جهة أخرى، دعت الوثيقة إلى إصلاح القضاء، واستحداث هيئتَين قضائيتَين، وإلغاء كلّ المراسيم التي صدرت بعد انقلاب 2016، وتخفيض حاجز الدخول إلى البرلمان للأحزاب إلى ثلاثة في المئة. كما نصّت على إلغاء الصندوق السيادي الذي استحدثه إردوغان، وكان سبباً في عمليات استغلال ثروات الدولة لمنافع شخصية وعائلية، فضلاً عن إلغاء كلّ المشاريع ذات التكلفة الخيالية، والتي كان الرئيس ينوي وضْعها موضع التنفيذ، من مِثل «قناة إسطنبول» الموازية لمضيق البوسفور، والتركيز بدلاً من ذلك على مشاريع الريّ الكبرى للمناطق التي همّشتها سياسات إردوغان. أمّا بخصوص السياسة الخارجية، فطالب «اللقاء» بالعودة إلى شعار أتاتورك: «سلام في الوطن... سلام في العالم»، وحثّ الخطى على طريق العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، واستمرار التعاون مع «حلف شمال الأطلسي» على أسس عقلانية، وإرساء علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة، وتقوية الأواصر مع روسيا وجعْلها مؤسّساتية، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فضلاً عن وضْع حدّ للسياسات الخارجية القائمة على أساس الأيديولوجيا والحسابات الداخلية، وإعادة تفعيل دور وزارة الخارجية في صُنع السياسات الخارجية. كذلك، دعت الوثيقة إلى «تطوير السلام والاستقرار والتعاون» مع الدول الجغرافية الجارة لتركيا، وحلّ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس «حلّ الدولتَين»، وإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم في أقرب وقت، والبدء بإرساء السلام في سوريا والعمل على حماية وحدة أراضيها، ودعْم قرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها القرار 2254، والسعي إلى إنهاء معاناة الشعب السوري عبر إطلاق حوار مع السلطة في دمشق من الشعب، عدا الجماعات الإرهابية. وبالإجمال، يمكن اختصار بنود الوثيقة بأنها دعوة إلى محو كلّ أثر للسياسات التي اتّبعها إردوغان داخلياً وخارجياً، و«تصفير» العدّاد والبدء من جديد. وإلى جانب إعلانه برنامجه الانتخابي، خطا «لقاء الستّة» خطوة أخرى على طريق تحضير أوراقه للرئاسيات المرتقَب إجراؤها في 14 أيار، متمثّلة في التمهيد لإعلان مرشّح مشترك، سيكون على الأرجح، ما لم تطرأ مفاجأة كبرى، كمال كيليتشدار أوغلو، زعيم «حزب الشعب الجمهوري». وفي هذا السياق، شكّل الاجتماع الحادي عشر لزعماء «الستّة»، والذي انعقد قبل أيّام في مقرّ «الحزب الجيّد»، محطّة فاصلة في مسار اللقاء نفْسه وفي الصراع على رئاسة الجمهورية، إذ خرج بيان الاجتماع بجملة مخرَجات مهمّة، أوّلها أن «الستة» سيعلن مرشّحه بشكل نهائي في 13 شباط الجاري، في أعقاب اجتماع يَعقده في مقرّ حزب «السعادة»، في ما يؤشّر إلى أن قادة المعارضة توصّلوا أو اقتربوا من التوصّل إلى اتّفاق على اسم مرشّحهم، الأمر الذي يُعدّ - في حال تحقّقه - نقلة نوعية، بعدما راهن البعض على تفكيك «الطاولة». أمّا البند الثاني، فيتمثّل في استغناء «الستّة» عن اسمها الحالي، لمصلحة اسم «تحالف الأمة»، فيما البند الثالث ينصّ على أن ترشيح إردوغان مُخالف للدستور، بعدما كان كيليتشدار أوغلو قد قال قبل أشهر عدّة إنه لا يعارض ترشيح الرئيس الحالي، وإنّ «الأمّة هي التي ستقول كلمتها»، وهو ما عُوتب عليه في حينه.

على أن ثمة انقساماً قانونياً كبيراً بالفعل حول مسألة ترشُّح إردوغان. إذ إن الدستور يقول بعدم إمكانية ترشّح رئيس الجمهورية أكثر من مرّتَين. إلّا إذا أُجريت انتخابات رئاسية مبكرة. وبالفعل، فإن إردوغان ترشّح للرئاسة في عام 2014، وفاز بها كما في انتخابات عام 2018، وبالتالي لا يحقّ له خوض السباق مرّة ثالثة. لكن زعيم «العدالة والتنمية» يحاجج بأن النظام الرئاسي الجديد الذي بدأ العمل به في عام 2018، وترشّح في حينه على أساسه، يجعله مرشّحاً للمرّة الأولى في السنة المذكورة، وبالتالي لا يَدخل ترشيح عام 2014 في العدّاد. أيضاً، يتحسّب إردوغان لأيّ إجراء قانوني يمكن أن تُقدم عليه «اللجنة العليا للانتخابات»، وتَمنعه بموجبه من الترشّح مجدّداً (وهذا مستبعد كون اللجنة تابعة للرئيس)، وذلك من خلال تقديم موعد الانتخابات من 18 حزيران إلى 14 أيار، والذي سيتيح له، بنظره، قوننة ترشيحه الثالث. لكن المعارضة، في بيانها الأخير، ترى أن مِثل هذا التقديم ليس من صلاحيات الرئيس، وأنه يحتاج إلى موافقة ثلاثة أخماس النواب، وهو ما لا يملكه إردوغان وشريكه حزب «الحركة القومية» برئاسة دولت باهتشلي.

> يبدو ترشيح كيليتشدار أوغلو باسم المعارضة مجتمعةً مرجّحاً إلى حدّ كبير

وبالعودة إلى احتمال ترشيح كيليتشدار أوغلو، فهو يبدو مرجّحاً إلى حدّ كبير، إذ إن قرار القضاء حبْس وحظْر أكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول، وهو أحد المرشّحَين الأوفر حظّاً، حال دون طرْح اسمه، فيما المرشّح الثاني، الوافر الحظّ أيضاً، والذي تؤيّده أقشينير، وهو رئيس بلدية أنقرة منصور يواش، قد حسم تأييده قبل أيام قليلة لكيليتشدار أوغلو، وبالتالي، خلت الساحة لهذا الأخير. خلوٌّ ربّما أثّر فيه، قبل فترة ليست بالقصيرة، قيامه هو، وليس غيره من قيادات الحزب، بجولات في المناطق، بحيث لا يمكن التصوّر، بعد كلّ تلك الجولات، أن يأتي غيره ويحلّ محلّه. ويُضاف إلى ذلك المؤشّر، تعليق ملصق ضخم يغطّي نصف واجهة مقرّ «الشعب الجمهوري» في أنقرة، وقد كُتب فيه شعار الحملة الانتخابية لـ«تحالف الأمّة»: «كفى... الكلمة للأمّة»، مرفقاً بصورة لكيليتشدار أوغلو نفسه وهو يرفع كفّه اعتراضاً، في ما يشابه شعار حملة عدنان مندريس، زعيم «الحزب الديموقراطي»، في انتخابات عام 1950، والتي أدّى خلالها الحركة نفسها وفاز بنتيجتها ضدّ «الشعب الجمهوري»، مع فارق أن المعارضة الآن هي التي تقول «كفى» لإردوغان الذي يرى نفْسه امتداداً لسياسات مندريس.

وكانت قد ظهرت بعض الشكوك في ترشيح كيليتشدار أوغلو، مع تصريحات لنائبة رئيس «الحزب الجيّد»، جيهان باتشاجي، قالت فيها: «هناك شيء قائم: نرى معارضة في الشارع لكمال بك»، وهو ما أثار ضجّة كبيرة ومخاوف من انفجار «طاولة الستّة». لكن استقالة باتشاجي لاحقاً أوقفتْ هذا السجال، وجعلت أطراف «الطاولة» يلتفّون حول كيليتشدار أوغلو، على رغم أن العديد من أطراف المعارضة يرون أن الانتماء العَلوي للأخير، ونسبياً الكردي، قد يُضعف حظوظه في الفوز. على أن الزخم الذي ولّده طرْح البرنامج الانتخابي المُعارض أخيراً، قد يقنع المتردّدين بالمضيّ بمرشّح قوي وقادر من مِثل زعيم «الشعب الجمهوري»، وخصوصاً مع احتمال أن يؤيّده، ولو في الدورة الثانية، حزب «الشعوب الديموقراطي» الكردي، والمقدّرة أصواته بعشرة في المئة على الأقلّ، والذي قرّر، ضمن «تحالف العمل والحرية»، أن يقدّم مرشّحاً خاصاً به.

(أ ف ب)

فلسطين

# زيارة أميركية ثالثة إلى إسرائيل
# بلينكن لتل أبيب: لا تفسدوا خُططنا

لم يأتِ أنتوني بلينكن، في زيارته إلى الأراضي المحتلّة، بجديد للسلطة الفلسطينية. فمُعيداً على مسامعها تكرار اللوازم المعهودة بشأن «الالتزام بحلّ الدولتَين»، ومعارضة المساس بـ«الوضع القائم»، والتعهّد باستئناف تمويل المؤسّسات المعنيّة بالفلسطينيين ولاجئيهم، في مقابل الطلب إلى محمود عباس الإبقاء على «التنسيق الأمني» مع إسرائيل، والذي لم يكن لإعلان وقْفه قبل أيام أن يجد سبيله إلى التنفيذ أصلاً. أمّا على المقلب الإسرائيلي، فأعاد بلينكن التشديد على ضرورة خفْض التصعيد، في مبادرة تجلّيا جديد الحرص إدارة جو بايدن على عدم دفْع الأوضاع في فلسطين نحو انفجار شامل، سيكون من شأنه التأثير على أشغالها بملفّات إقليمية ودولية أكثر إلحاحاً، على رأسها إيران وأوكرانيا اللذان حضرا بوضوح خلال لقاءات الوزير الأميركي بالمسؤولين الإسرائيليين واشنطن، في الوقت الراهن، في أيّ صُداع جديد لها يمكن أن تَحمله التطوّرات في الأراضي المحتلّة، ممتنعة في الوقت نفسه عن ممارسة ضغوط جادّة وحقيقية على حكومة نتنياهو، أو إطلاق أيّ مبادرات سياسية، مكتفية بالطلب إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ضبْط سلوك حكومته، والضغط على السلطة الفلسطينية لإدامة تنسيقها مع إسرائيل وتقويته، وفي الوقت نفسه بذْل جهود أكبر في محاربة المقاومة في الضفة. وبالنتيجة، لا يحمل بلينكن في جُعبته لرئيس السلطة، محمود عباس، أيّ جديد سوى الطلب إليه العودة عن قرار وقْف «التنسيق الأمني» - والذي لم يكن أصلاً ليجد سبيله إلى التنفيذ بأيّ حال من الأحوال -، ومُضاعفة اشتغاله على تهدئة الشارع، وهو ما يمكن التقدير أنه حظي بقبول عباس، وإنْ كان الأخير حرص على اجترار جملة مطالب لا تفتأ رام الله تكرّرها في كلّ مناسبة، كوقف اقتحامات المدن والخطوات الأحادية الإسرائيلية وخُطط الاستيطان، وإنهاء اعتداءات أقرّها «الكابنيت» على الفلسطينيين بما فيها اقتطاع أموال الضرائب، وإعادة إطلاق العملية السياسية.

على أن الحسابات الأميركية تبدو مُفارقة لحصاد الميدان الفلسطيني المشتعل؛ إذ بينما كانت رئاسة السلطة تستقبل بلينكن، كانت سجون الاحتلال تغلي على وقْع الاعتداء الكبير الذي نفّذته قوّات القمع الإسرائيلية ضدّ الأسيرات في سجن «الدامون»، واللواتي أحرقْن بدورهنّ غرفهنّ ردّاً على ذلك الاعتداء. ويأتي هذا التطوّر ليضيف عامل تفجير جديداً إلى المشهد، الذي لا تفتأ حكومة نتنياهو، منذ تسلّمها السلطة، تلعب بأعواد ثقابه، بدءاً من اقتحام وزيرها لـ«الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، المسجد الأقصى، ومن ثمّ إطلاقها يد الاستيطان وتوسيعها رُقعته في الضفة وتشريعها قوانين الضم، وصولاً إلى اتّخاذ خطوات إضافية على طريق تهويد القدس وطرْد المقدسيين، وليس انتهاءً بارتفاع وتيرة جرائم القتل في الضفة، والذي جعل شهر كانون الثاني الأكثر دموية منذ سنوات بتسجيله 34 شهيداً، فضلاً عن العبث بملفّ الأسرى. وعلى هذه الخلفيّة، أعلنت الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال الاستنفار العام، موضحة أنها ستبدأ أولى خطواتها برفض ما يسمّى «الفحص الأمني»، وإغلاق الأقسام كافة بما يعنيه من توقّف مظاهر الحياة الاعتقالية اليومية، والتمرّد على الأنظمة، فيما أبلغت الهيئات التنظيمية، إدارة السجون، أن المساس بالأسيرات خطّ أحمر، وأن خيارات الردّ ستكون مفتوحة.

على أن التصعيد داخل السجون لن يبقى، على الأرجح، محصوراً داخلها، بل قد يكون من شأنه تقريب موعد المواجهة الشاملة. وفي هذا الإطار، حذّرت حركة «حماس»، أمس، من أن «اعتداء الاحتلال على الأسيرات يسرّع الوصول إلى مرحلة الانفجار الكبير، ويشكّل صاعق تفجير للأوضاع»، منتهية إلى أن «المعركة لن تظلّ داخل المعتقلات»، وهو ما سبق وأكّده أيضاً رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية. هكذا، تتسابق صواعق التفجير في الأراضي المحتلّة، فيما يبدو أن الذي سيسبق منها الآخر ستطاول شظاياه البقيّة، ما يعني أن المعركة المقبلة ستشمل الساحات كافة، ومن بينها القدس التي لم تهدأ منذ العمليّتَين الفدائيّتَين الأخيرتَين في قلبها، إذ تعيش المدينة المحتلّة على صفيح ساخن، يغذّيه التوحّش الإسرائيلي في هدْم منازل الفلسطينيين ومداهمتها وتنفيذ اعتقالات عشوائية ضدّهم، مُقابل إصرار المقدسيين على المواجهة، وهو ما تجلّى في إعلان الإضراب الشامل الذي راح ضحيّتَها عشرة شهداء، وتبدو الحرب في أوكرانيا، ومن ثمّ الملف الإيراني، على رأس أجندة الولايات المتحدة، التي تشتغل، على ما يَظهر، على نسْج تفاهمات مع إسرائيل بهذَين الشأنَين، بينما رفعت حكومة نتنياهو من حدّة تهديدها تجاه إيران، وأقدمت أوّلاً على تنفيذ هجوم بمسيّرات صغيرة على منشأة عسكرية في مدينة أصفهان الإيرانية، وثانياً على استهداف قافلة شاحنات آتية من إيران إلى سوريا على الحدود السورية - العراقية، وذلك كلّه بعدما نفّذت أيضاً مناورة عسكرية مع القوّات الأميركية، حاكت سيناريوات حرب على طهران.

وعلى ضوء تلك التطوّرات، وفي ظلّ تخوّفها من ردّ إيراني على هجوم أصفهان، وإدراكها أيضاً أن موجة المقاومة والاشتباك الفلسطينية في الأراضي المحتلّة لن تؤول إلى نهاية قريباً، رفعت دولة الاحتلال حالة التأهّب في صفوف قوّاتها. وبحسب الإعلام العبري، فإن أجهزة الأمن الإسرائيلية تتوقّع أن يُراوح الردّ الإيراني بين استهداف سيّاح إسرائيليين أو رجال أعمال في الخارج أو سفارات ومقرّات تابعة لوزارة الخارجية، وبين شنّ هجوم بالصواريخ أو المسيّرات الانتحارية المتفجّرة، قد ينطلق من اليمن أو سوريا، ويستهدف مواقع إسرائيلية. وأفادت «القناة 11» العبرية بأن ثمّة قلقاً إسرائيلياً أيضاً من إمكانية أن تستهدف إيران سفناً تابعة للعدو أو مرتبطة به، مضيفة أن ذلك يسبّب «صداعاً» لأجهزة الأمن، معتبرةً أن هجومَي أصفهان والبوكمال يعزّزان «الحافز» لدى طهران لشنّ هجمات ضدّ تل أبيب ومصالحها. هكذا، وبعدما هزّت عملية القدس أركان حكومة الاحتلال، ودفعتْها، لأوّل مرّة، إلى نشْر جنود من جيشها في شوارع المدينة لدعم الشرطة، تحسّباً لعمليات فدائية إضافية، وفي محاولة لبثّ الطمأنينة والشعور بالأمان في صفوف المستوطنين الذين أبدوا نقمتهم تجاهها، تأتي حالة التأهّب الآن خشيةً من ردّ إيراني، لتُلقي عبئاً جديداً على كاهل نتنياهو وائتلافه، اللذَين يبدو أن أسابيع مفخّخة كثيرة تنتظرهما.

بدأت زيارة بلينكن غير مقتصرة على الملفّ الفلسطيني، بل شاملة ملفّات أخرى (أ ف ب)

> الحسابات الأميركية تبدو مُفارقة لحصاد الميدان الفلسطيني المشتعل

رأم الله ـ **أحمد العبد**

واصل العرّاب الأميركي، هذه المرّة ممثّلاً في وزير الخارجية أنتوني بلينكن، زياراته للأراضي المحتلّة، انطلاقاً من قاعدة إبداء الدعم لإسرائيل، والالتزام بـ«أمنها وحمايتها» بالدرجة الأولى، في متلازمة لا تملّ الإدارات الأميركية من تكرارها، من دون أن تُغفل مصالحها في الإقليم والعالم، وضرورة كبْح جماح حليفتها، ومنْعها عمّا من شأنه الإضرار بتلك المصالح. ومن هنا، تسعى إدارة جو بايدن إلى لجْم تصرّفات ائتلاف اليمين المتطرّف في دولة الاحتلال، كي لا تنزلق الأوضاع في الضفة الغربية أو قطاع غزة إلى مواجهة شاملة، بما يؤثّر على الجُهد الأميركي المتركّز على ملفّي الحرب الأوكرانية وإيران. ولا ترغب

## تعليق تصاريح العمل للغزّيين: الاحتلال يُضاعف اشتراطاته

غزة ـ **الأخبار**

بعد اثني عشر شهراً من سماح دولة الاحتلال لما يزيد عن 15 ألف عامل من غزة، بالحصول على تصاريح للعمل في مدن الداخل المحتلّ، ضاعفت المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية من استغلالها لهذه الورقة، وتجاوزت بتطلّعاتها من وراء استثمار هذا الملفّ، مسألة تعقيد قرار توجُّه المقاومة إلى الحرب أو التصعيد على غرار معركة «سيف القدس» في أيار 2021، بل صارت تُطمح إلى أن تُحقق لها هذه «الجزرة» مزيداً من الانصهار والتواصل بين مجتمع المقاومة في القطاع، وأرباب العمل الإسرائيليين. وتكشف مصادر مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن سلطات العدو أوقفت، أخيراً، استقبال طلبات تصاريح العمل من غزة، كما ضاعفت إصدار قرارات المنْع الأمني، ما قلّص أعداد المسموح لهم بدخول الأراضي المحتلّة، من 17 ألف عامل حتى نهاية تشرين الثاني الماضي، إلى 13 ألفاً فقط حتى منتصف كانون الثاني المنصرف.

أمّا لماذا أقدمت على ذلك؟ فيجيب المصدر بأن «إسرائيل تريد أن تُخرج امتياز الحصول على تصريح العامل من وزارة العمل التابعة لحركة حماس، إلى شركات تشغيل العمّال، من مثل تلك التي تعمل في الضفة»، موضحةً أن «أرباب العمل وأصحاب المصانع الإسرائيليين سيطلبون، والحال هذه، من مكاتب تشغيل مرخّصة إسرائيلياً ستفتح أبوابها في غزة في وقت لاحق، أن تُرشّح لهم عمّالاً في مجالات بعينها، ليقوموا هم بانتقائهم من دون أيّ تدخّل من حركة حماس، فيما ترفض الأخيرة والأجهزة الأمنية هذه المساعي». ويحذّر المصدر من أن «استمرار سحْب تراخيص العمل، وإغلاق السيستم أمام استقبال طلبات الحصول على التصاريح بالوتيرة نفسها حتى نهاية شهر آذار المقبل، سيعود بملفّ العمّال إلى المربّع الرقم صفر، وسيضع مصائر آلاف الأسر التي لم تكد تستفيد من هذه النافذة - المسكّرة منذ أكثر من 20 عاماً - حتى أُغلقت في وجهها، في مهبّ الريح».

وكانت دولة الاحتلال سمحت، في أيلول 2021، لأكثر من 15 ألف عامل من غزة، بالحصول على تصاريح للعمل في مدن الداخل المحتلّ، فيما تُرهن اليوم تمديد هذه «التسهيلات» باستمرار حالة الهدوء السارية في القطاع، والتي لم تخرقها منذ معركة «سيف القدس»، سوى جولة «وحدة الساحات» في آب الماضي. والجدير بالذكر، هنا، أن الآلية المتّبعة حالياً للحصول على تصريح، تقتضي تقديم العمّال طلباتهم إلكترونياً عبر موقع وزارة العمل التابعة لحركة «حماس» في غزة، والتي تتولّى بدورها ترشيح الأسماء وفق محدّدات من مثل العمر، وعدد أفراد العائلة، والوضع المادّي، ورفْعها إلى وزارة الشؤون المدنية، التي تتولّى بدورها تقديمها إلى الجانب الإسرائيلي، ليقوم الأخير، في وقت لاحق، بإصدار موافقته أو رفْضه، بعد «التشييك الأمني» على المُقدّمين.

على أن ما تطلبه إسرائيل اليوم، دونه جملة من المحاذير الأمنية، وفق ما تؤكّده مصادر أمنية لـ«الأخبار»، موضحةً أن «فتْح المجال لشركات العمل سيوسّع هامش التواصل غير المضبوط بين الاحتلال والعديد من طبقات المجتمع، كما سيحرم الأجهزة الأمنية امتياز المتابعة الأمنية الحثيثة للعمّال الذين يخرجون من القطاع»، مضيفةً أن «خروج الملفّ من أيدي الجهات الرسمية، سيشرّع الباب أمام مزيد من الفساد والمحسوبية والرشاوى في هذا الملفّ، وسيحرم الفئات الأكثر فقراً وحاجة من الحصول على فرص متكافئة». في المقابل، تتذرّع تل أبيب بجملة من الحجج لتبرير رغبتها، من بينها تحويل الصفة الرسمية للعمّال من «تصريح حاجات اقتصادية» إلى «تصريح عامل» لديه كامل الحقوق والتعويضات إذا ما تعرّض لأذى، وهو ما يخدم بالنتيجة سياسة الانتقائية المتّبعة من قِبَل الاحتلال.

> فتْح المجال لشركات خاصّة سيوسّع هامش التواصل غير المضبوط بين الاحتلال والعديد من طبقات المجتمع

ما تطلبه إسرائيل اليوم، دونه جملة من المحاذير الأمنية (أ ف ب)



## إعلانات رسمية

**إنذار رقم 1000002**

إن رئيس دائرة تحصيل بيروت يدعو جميع المكلفين:
- بضريبة الأملاك المبنية غير الملزمين قانوناً بالتكليف الذاتي عن تكاليف سنة 2017.
إلى تسديد ما يتوجب عليهم من ضرائب ورسوم وغرامات صادرة وغير مسددة لغاية تاريخه وذلك خلال مهلة شهر من اليوم التالي لنشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.
يعتبر هذا الإعلان، فيما يتعلق بكافة التكاليف المتعلقة بالمكلفين المبنيين أعلاه والصادرة لغاية 2017/12/31، قاطعاً لعامل مرور الزمن عملاً بأحكام الفقرة السادسة من المادة 27 من قانون الإجراءات الضريبية وتعديلاتها.
بيروت في 2022/12/29
رئيس دائرة تحصيل بيروت بالتكليف
سميح إبراهيم
التكليف 23

**تبليغ فقرة حكمية**

قررت محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي سيسيل سرحال بتاريخ 2022/2/23 بالقرار 2022/32 بالدعوى 2020/168 المقامة من حسين الخطيب، إسقاط حق المدعى عليه اميل صعب بالتمديد القانوني وإلزامه ورفيقه بإخلاء المأجور الكائن في العقار 1209/الرميل.
مهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر
رئيس القلم
سامر طه

**إعلان قضائي**

بتاريخ 2023/1/17 قرر رئيس محكمة الغرفة الابتدائية في بعلبك القاضي وسيم الحجار نشر خلاصة الاستدعاء المقدم من زينب سهيل العجمي بوكالة المحامي محمد الدبس والمسجل برقم أساس 2022/635 تاريخ 2022/8/30 والذي يطلب بموجبه شطب الإشارات التالية:
1. إشارة الحجز الاحتياطي الصادر عن محكمة دمشق المختلطة العائدة للحاجزة وداد العابد ضد المحجوز عليهم ورثة محمد علي العابد ما عدا فاطمة شريفة والمسجلة برقم يومي 656 تاريخ 1944/10/8 أو 1944/11/8.
2. إشارة الدعوى المقدمة من المدعية وداد العابد إثباتاً للحجز المذكور أمام محكمة دمشق المختلطة والمسجلة برقم يومي 684 تاريخ 1944/11/23.
3. إشارة الحجز الاحتياطي الصادر عن محكمة بداية حقوق دمشق برقم 16 تاريخ 1947/3/12 والعائد للحاجزة وداد العابد بوجه المحجوز عليهم ورثة محمد علي العابد والمسجلة في السجل العقاري دون أي رقم يومي.
4. إشارة الدعوى المقامة من المدعية وداد العابد لدى محكمة بداية حقوق دمشق إثباتاً للحجز المذكور وتاريخها 1943/3/16 أو 1947/12/16 أو 1947/3/16 أو 1947/2/16.
5. إشارة الحجز الاحتياطي الصادرة عن دائرة إجراء البقاع برقم 48 تاريخ 1949/6/25 العائدة للحاجز علي الحسيني بوجه المحجوز عليهم ورثة محمد علي العابد ما عدا فاطمه شريفة والمسجلة برقم يومي 867 تاريخ 1949/9/8.
عن الصحائف العينية العائدة للعقارات رقم 1050/ و1628/ و1650/ و1696/ إيعات سنداً للمادة 512 أصول محاكمات مدنية، فعلى من لديه اعتراض أن يتقدم بملاحظاته خطياً أمام هذه المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيسة القلم
وفاء محمد علي الرفاعي

**إعلان نشر فقرة حكمية**

تدعو محكمة الغرفة الابتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدها ليندا جرجس الديراني المقيمة سابقاً في زحلة والمجهولة محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنها قانوناً الى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2022/12/13 بالاستدعاء المقدم من المستدعية أرليت اميل سماحة بوكالة المحامي رشيد فرح المسجل لدينا برقم أساس 2022/2 تاريخ الورود 2022/2/3.
مضمون الحكم:
أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم 1657 معلقة أراضي العقارية للقسمة العينية بين الشركاء سنداً للأسباب الواردة في متن القرار.
ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشركاء بواسطة دائرة التنفيذ المختصة على أن يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى قيمة التخمين المجرى من قبل الخبير ناتالي معلوف والبالغة /111210/د.أ.
وعلى أن يعتبر هذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار وعلى أن يوزع الثمن بين الشركاء كل بحسب حصته في الملكية.
ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار 1657 معلقة أراضي بالتزامن مع انفاذ البند ثانياً.
رابعاً: تضمين المستدعية النفقات كافة.
وللمستدعى ضدها مهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر آخر إعلان.
رئيس القلم
راغب شحادة

**دعوة**

جانب: زينيا مارلين موراس لابرادور/ مجهولة المقام
تدعوك محكمة بيروت الشرعية الجعفرية للحضور إلى قلمها لاستلام أوراق دعوى إثبات الطلاق اساس 339 المقامة عليك من محمد احمد عيد قبل الموعد المقرر ب 2023/3/1 (غرفة القاضي شكر) او إرسال وكيلاً عنك والا اعتبارك مبلغة أصولاً وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة اعلانات المحكمة يكون صحيحاً حتى الحكم القطعي.
رئيس القلم
علي الحاج

## مبوب

### مطلوب

مطلوب سيدة أو آنسة تجيد الطباعة (عربي وإنكليزي) وخبرة محاسبة.
مار الياس هاتف:
03/880080 - 01/506861

الكرة الأوروبية

# «الخارقون» ينصرون أو يقتلون فرقهم

كرة القدم لعبة جماعية. حيث إن قوة الفريق هي في قوة لاعبيه اجمعين. لكن في احيانٍ عدة تسقط كل الثوابت. إذ إن لاعباً واحداً يترك غيابه فراغاً كبيراً ويصبح فريقه في مأزقٍ لا يعرف الخروج منه. هذا ما يحدث اليوم في بعض الفرق، وما عرفته سابقاً فرق كبيرة ظلّت تعاني لسنواتٍ طويلة بعد فقدانها الحجز الاساس لنجاحاتها

كاسيميرو هو المثال الصارخ حول التأثير الإيجابي للاعب واحد في فريق (أ ف ب)

شربل كريم

قد يبدو غريباً القول إن كرة القدم هي لعبة فردية في بعض الأحيان، ولو أن بعض اللاعبين المهاجمين النجوم يعكسون هذه المسألة من خلال مهاراتٍ فائقة تنتهي غالباً بتسجيلهم الأهداف التي تقود فرقهم إلى الألقاب.

الفردية أصلاً لا تعني هنا فقط مسألة الموهبة الخارقة التي تمكّن هذا النجم أو ذاك من صناعة الفارق على أرضية الميدان بل التأثير الذي يتركه اللاعب على المجموعة، إذ يصبح وجوده فيها نقطة قوة دائمة، بينما يتحوّل غيابه عنها إلى كارثة حقيقية تكون نتائجها مستوى متذبذباً، خسائر وخيبات.

### مانيه يضرب فريقين

هو ما يعيشه حالياً أكثر من فريق، وفي الطليعة ليفربول الإنكليزي

### بذل وجود كانتونا مسار وتاريخ ثلاثة أندية عند لعبه معها

الذي لم يكن يتخيّل جمهوره أن يتحوّل من فريقٍ خسر الدوري بفارق نقطة واحدة فقط في الموسم الماضي، إلى فريق يتقهقر في المراكز البعيدة عن التأهل إلى المسابقات الأوروبية، بحيث يقبع حالياً في المركز التاسع، وعلى مسافة 21 نقطة من أرسنال صاحب الصدارة. أضف انه وبعد توديعه كأس رابطة الأندية الإنكليزية المحترفة الشهر الماضي، وجد نفسه خارج كأس إنكلترا في نهاية الأسبوع الفائت. السبب الأول والأخير لهذا التحوّل المرعب هو رحيل النجم السنغالي ساديو مانيه إلى بايرن ميونيخ الألماني، إذ رغم تعويضه بأكثر من لاعب مهم وعلى رأسهم المهاجم الأوروغوياني داروين نونيس بصفقة قياسية، فإن ما فات الكثيرين هو مسألة بسيطة، وهي أن مانيه كان العنصر الأساس في خط هجوم «الريدز» حتى لو تفوّق عليه النجم المصري محمد صلاح بالأرقام التهديفية.

السنغالي بدا المجتهد الأول دفاعاً، والداعم الأول هجوماً، والوحيد القادر على اللعب في مراكز مختلفة. أما من يشكّك في هذا الكلام فعليه بكل بساطة العودة إلى النتائج الأخيرة لبايرن في غياب مانيه حيث لم يعرف طعم الفوز في الستة الجديدة، متعادلاً في ثلاث مباريات متتالية.

### من ماكيليلي إلى كاسيميرو

هناك في إنكلترا يمكن استخلاص العِبَر حول التأثير الإيجابي للاعبٍ واحدٍ في فريق، وتأثيره السلبي أيضاً على فريق آخر. المثال الصارخ حول هذا الكلام عنوانه البرازيلي كاسيميرو الذي حمل مانشستر يونايتد إلى مستوى آخر منذ وصوله إليه، ومنحه الفوز في نهاية الأسبوع بهدفيه اللذين سجّلهما في مرمى ريديغ في مسابقة الكأس.

بالفعل بدا كاسيميرو من عالمٍ مختلف عن ذاك الذي انتمى إليه لاعبو اليونايتد في الأعوام الأخيرة، لدرجةٍ يُعتبر حالياً أفضل صفقة في القارة الأوروبية. هذه الصفقة التي قبض ثمنها فريقه ريال مدريد الإسباني مالاً جيّداً، لكنه بدأ يدفع الثمن في غياب أحد أبرز أركان خط وسطه في فترته الذهبية، ما يعيد إلى الأذهان تلك التجربة المريرة التي عاشها الفريق الملكي بعد رحيل الفرنسي كلود ماكيليلي عنه، حيث بقي لسنواتٍ عدة يعاني لتعويضه ويتخبّط في نتائجه حتى وصل إليه أفضل توليفةٍ عبر المثلث المكوّن من كاسيميرو، الكرواتي لوكا مودريتش والألماني طوني كروس.

الأمر نفسه يحصل اليوم في تشلسي إذا ما أخذنا في الاعتبار تأثير غياب الفرنسي نغولو كانتي (فيفا) السويسري جاني إنفانتينو قد كشف قبل يومين من نهائي مونديال قطر 2022، عن مصادقة مجلس «فيفا» على إقامة نسخة 2025 بمشاركة 32 نادياً: «النسخة الأولى ستكون في صيف 2025، وستكون أفضل الأندية في العالم مدعوّة للمشاركة فيها». ولم يعلن فيفا عن تفاصيل النظام الجديد، بيد أن النقابة الدولية للاعبين المحترفين (فيفبرو) اشتكت من إعلان إنفانتينو «من جانب واحد دون التشاور بجدية... مع اللاعبين».

وستقام البطولة الحالية بالنظام الاعتيادي بمشاركة ستّة أندية وممثل عن الدولة المضيفة. وإضافة الى ريال مدريد بطل أوروبا، يشارك فلامنغو البرازيلي بطل أميركا الجنوبية، الوداد البيضاوي المغربي بطل إفريقيا، ووصيفه الأهلي المصري الذي دُعي للمشاركة نظراً إلى خوض الوداد صاحب الأرض البطولة بصفته بطلاً قارياً. كما يشارك الهلال السعودي، بطل آسيا 2021، الذي سمّاه الاتحاد القاري لعدم انتهاء مسابقة دوري أبطال آسيا. وعن كونكاكاف، يشارك سياتل ساوندرز الأميركي، فيما يخوض أوكلاند سيتي النيوزيلاندي البطولة بصفته بطلاً لأوقيانيا. وبعد خمس نسخ أقيمت في منطقة الخليج في قطر والإمارات، ستكون المرة الثالثة التي يستضيف فيها المغرب مونديال الأندية بعد 2013 و2014، علماً أن النسخة الأخيرة في الإمارات توّج فيها تشلسي الإنكليزي. ويأمل ريال مدريد أن يكون المتوّج العاشر توالياً من أوروبا، وهو يستهلّ مشاركته من الدور نصف النهائي في الثامن من شباط في الرباط، ضد الفائز بين سياتل ساوندرز، والفائز من المباراة الافتتاحية الليلة بين الأهلي بطل إفريقيا 10 مرات وأوكلاند سيتي في طنجة (الساعة 21:00).

وفي حال فوز فريق المدرب الإيطالي كارلو أنشيلوتي، يتأهّل الفريق الملكي إلى النهائي المقرر في 11 شباط في الرباط، ضد الفائز من مباراة فلامنغو والفائز بين الوداد والهلال.

وتتركز الأنظار على الجماهير المغربية التي تستضيف الحدث بعد الإنجاز الرائع الذي حققه «أسود الأطلس» في المونديال القطري مع المدرب وليد الركراكي.

كاس العالم للأندية

# المغرب جاهز للمونديال: ريال مدريد يتصدّر الترشيحات

تستمر البطولة حتى 11 شباط (أ ف ب)

### جدول المباريات

- **الأربعاء** 2023/2/1
الأهلي x أوكلاند سيتي 21:00

- **السبت** 2023/2/4
■ الوداد المغربي x الهلال السعودي 16:30
■ سياتل ساوندرز x الفائز من المباراة الأولى 19:30

- **الثلاثاء** 2023/2/7
■ فلامينغو البرازيلي x الفائز من المباراة الثالثة 21:00

- **الأربعاء** 2023/2/8
■ الفائز من المباراة الثانية x ريال مدريد الإسباني 21:00



الكرة اللبنانية

# النجمة يلعب مع البرج في جونية: حُلّت المشكلة

يشهد الاسبوع الخامس عودة جمهور النجمة إلى المدرجات (طلال سلمان)

عبد القادر سعد

عمّم الاتحاد اللبناني لكرة القدم جدول مباريات الأسبوع الخامس والأخير من المرحلة السداسية للدوري اللبناني لكرة القدم. هذه المرحلة التي ستشهد عودة جمهور النجمة إلى المدرجات بعد انقضاء فترة العقوبة التي اتخذت بحقه بمنعه من الحضور لخمس مباريات. عودة جمهور النجمة ستكون في لقاء البرج يوم السبت عند الساعة الثالثة عصراً. قرار جاء مفاجئاً أمس بعد المعلومات التي تحدثت عن أن المباراة ستقام على ملعب طرابلس البلدي في اليوم عينه، لكن عند الساعة 14,15. الكلام عن إقامة المباراة على ملعب طرابلس جاء بناءً على رفض من بلدية جونية استضافة مباراة للنجمة بحضور الجمهور بعد الأحداث التي شهدها لقاء النجمة مع الأنصار في ختام المرحلة المنتظمة قبل انطلاق السداسية، والذي توقف بسبب أعمال الشغب التي حصلت في اللقاء. حينها اتخذ الاتحاد قراراً بإيقاف جمهور النجمة خمس مباريات وجمهور الأنصار مباراتين.

وبعد انقضاء العقوبة، كان هناك قرار من بلدية جونية بعدم استقبال جمهور النجمة. لكن اتصالات حصلت بين إدارة النادي والبلدية أفضت إلى موافقة البلدية على استضافة المباراة مع البرج بحضور الجمهور بعد ضمانات قدمتها إدارة النادي بعدم حصول أي أفعال تُلحق الضرر بالمنشأة، من خلال العمل مع مسؤولي الجمهور على ضبط الأمور على المدرجات.

وأشار أمين سر النادي أسعد سبليني لـ«الأخبار» إلى أن بلدية جونية كانت متعاونة جداً انطلاقاً من «حرصها على أن يكون جمهور النجمة حاضراً على مدرجاتها، لكن بمسؤولية وحفاظاً على مرافق الملعب. كما أن اتحاد اللعبة كان مصرّاً على إقامة المباراة بحضور الجمهور، ولذلك طرح خيار إقامتها على ملعب طرابلس بدلاً من إقامتها في جونية من دون جمهور. وفي الوقت عينه، قام الاتحاد بدور الوسيط بين النادي وإدارة الملعب

> كان هناك كلام عن إقامة المباراة بين النجمة والبرج في طرابلس

التي أبدت كل تعاون. وستكون المسؤولية على القيّمين على النادي ومسؤولي الجمهور لإبراز الصورة الحقيقية لجمهور النجمة والتي لا يمكن أن تشوّهها قلّة قليلة بتصرفات غير مقبولة».

الأسبوع الخامس في سداسية الأندية الأوائل سينطلق السبت بلقاء العهد مع الشباب الغازية على ملعب بحمدون عند الساعة 14,15، تليه مباراة النجمة والبرج. أما اللقاء الأهم في المرحلة بين الأنصار وشباب الساحل فسيقام يوم الأحد عند الساعة 15,00 على ملعب جونية.

وفي سداسية الأواخر، يلعب الجمعة الحكمة مع السلام زغرتا على ملعب جونية عند الساعة 14,15، في حين يلعب السبت في التوقيت عينه التضامن صور مع الصفاء على ملعب صور، وطرابلس مع الإخاء الأهلي عاليه على ملعب طرابلس.

## استراحة

### كلمات متقاطعة 4234



**افقيا**

1- من الطيور – عائلة رئيس لبناني – 2- للنداء – عاصمة أفريقية – 3- ممثلة لبنانية – 4- عيب – خبث ومكر – قصد – 5- ما فوق الفخذ – ثرى – أداة إستثناء – 6- سارقة – من الطيور – 7- عائلة ملحن لبناني راحل – خفّاش – 8- بحر – من الحيوانات – 9- جثة محنطة عند قدماء المصريين – 10- إعلامي وطبيب لبناني

**عمودياً**

1- من أهم الولايات الأوسترالية – 2- عائلة فيلسوف فرنسي راحل- ضمير منفصل – 3- من الحيوانات – إسم موصول – 4- من عناصر الطبيعة – من فصول السنة – 5- عملة عربية – بركة وسعة العيش – 6- من أحبار اليهود – دخول – 7- مرض وعلة – من الطيور – نوتة موسيقية – 8- بلدان – الجميل الوجه – 9- جزيرة إيطالية – 10- شاعر جاهلي إشتهر بشجاعته وسخائه وكرمه

حلول الشبكة السابقة

**افقيا**

1- كارل – بني – 2- اوغاريت – وع – 3- زنوبيا – نمس – 4- اية – زفاف – 5- بس – مفرد – سب – 6- لكم – يا – من – 7- اوسيك – عجيج – 8- ام – أنم – 9- كاليفورنيا – 10- الكلف – حس

**عمودياً**

1- كازابلانكا – 2- اونيسكو – ال – 3- رغوة – مسالك – 4- لاب – يميل – 5- ريزفيك – ف ف – 6- بيافرا – هو – 7- اد – رح – 8- نف – مُجانس – 9- نوم – سنيني – 10- يعسوب – جمان

### sudoku 4234

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | | 2 | | 7 | | | 5 | 1 |
| 5 | 7 | | | 9 | | 4 | | |
| | 9 | | 2 | | | | | |
| 3 | | 4 | | | 8 | 6 | | |
| | | 1 | | 5 | 4 | | 3 | 2 |
| | | | | 2 | | | | |
| 8 | | 9 | | | 1 | | 7 | 3 |
| | | | 4 | | | | 6 | |
| 2 | 6 | | | 3 | | 8 | | |

### شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

### حل الشبكة 4233

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | 5 | 9 | 1 | 4 | 2 | 6 | 7 | 8 |
| 1 | 2 | 4 | 6 | 8 | 7 | 3 | 5 | 9 |
| 6 | 7 | 8 | 5 | 3 | 9 | 1 | 2 | 4 |
| 2 | 4 | 3 | 9 | 1 | 5 | 7 | 8 | 6 |
| 5 | 1 | 6 | 3 | 7 | 8 | 4 | 9 | 2 |
| 8 | 9 | 7 | 2 | 6 | 4 | 5 | 1 | 3 |
| 4 | 3 | 2 | 7 | 9 | 1 | 8 | 6 | 5 |
| 7 | 6 | 5 | 8 | 2 | 3 | 9 | 4 | 1 |
| 9 | 8 | 1 | 4 | 5 | 6 | 2 | 3 | 7 |

### مشاهير 4234

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

رئيس دولة سوداني (1930-2009). عزله إنقلاب عسكري خلال رحلته العلاجية في الولايات المتحدة الأميركية

5+6+5+4+2+9+3 = المنصب السامي ■ 10+11+8 = غزال أبيض ■ 7+1 = فقد عقله

إعداد: نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **عارف مينسكي**

(هيثم الموسوي)

رادار

## فساد وإهمال ومناكفات سياسية
# «تلفزيون لبنان» ما زال يبحث عن قبطان

**زكية الديراني**

كانَ لعنةً تلاحق منصب مجلس إدارة «تلفزيون لبنان». لا تكاد تمرّ أشهر على تعيين رئيس مجلس إدارة جديد، حتى يُطاح لاحقاً، إلى درجة أنّ تلك الخطوة باتت متوقّعة عند أيّ تعيينات جديدة في هذا الملفّ. «قصّة إبريق الزيت» هو التشبيه الأقرب إلى وصف «تلفزيون لبنان» حالياً بعدما أصبح مركز مجلس إدارته خالياً، على إثر قرار وزير الإعلام في حكومة تصريف الأعمال زياد مكاري تسلّم إدارة «تلفزيون لبنان» من المديرة المؤقتة فيفيان لبّس. في تغريدة له على صفحته على تويتر، كشف مكاري قبل أسبوع عن خطوته الجديدة، قائلاً «تسلّمت المنصب بناءً على قرار قضائي أعفاها من مهامها» وأوضح وزير الإعلام في التغريدة «اجتمعت مع مديري الأقسام في التلفزيون واستمعت إلى مطالبهم، متمنياً عليهم الاستمرار في تسيير الأعمال. كما طمأنتهم إلى أنّ جهوداً ستبذل لوضع التلفزيون الأمّ على سكّة النهوض، رغم الأوضاع المالية الصعبة».

هذا التصريح أعاد إلى الأذهان الفترات التي قضاها التلفزيون من دون مجلس إدارة وتخبّط موظّفيه، وسط مشاكل متراكمة أدّت إلى تشبيهه بـ«مغارة علي بابا». فقد توالى على منصب مجلس إدارة «تلفزيون لبنان» قرابة ثماني شخصيات، أبرزها طلال المقدسي الذي صدر قرار قضائي بقضي بعزله من منصبه عام 2017 بعد سنوات قليلة على تعيينه. لم يكن خروج المقدسي من أبواب التلفزيون هادئاً، بل تبعه «نبش» ملفات وقضايا وتهم فساد وجّهتها بعض الأطراف السياسية ضدّ المقدسي.

بعدما أغلق المقدسي الأبواب وراءه، بقي منصب مجلس إدارة التلفزيون شاغراً لسنوات، وسط مشاكل كثيرة واجهته وأرهقت العاملين فيه، مع العلم أن تعيين مجلس إدارة لـ«تلفزيون لبنان» يحتاج إلى انعقاد جلسة مجلس وزراء ويسبقها إجماع سياسي على الاسم الذي يقترح، وهو عادةً من حصة رئيس الجمهورية.

من هذا المنطلق، دخل المنصب دوّامة الصراعات السياسية والحزبية، وطغت عليه الكيديات، إلى درجة أنّ تعيين مجلس الإدارة كان يستغرق سنوات، لاتفاقٍ على اسمٍ يُرضي جميع الأطراف السياسية. وهنا كانت الطامة الكبرى!

في صيف 2021، استبشر العاملون في القنّاة الرسمية خيراً على إثر تعيين توفيق طرابلسي رئيساً لمجلس الإدارة بقرار صدر عن قاضي العجلة بعد انتظار دام قرابة أربع سنوات على شغورّ المنصب، وخصوصاً أنّ طرابلسي ليس بعيداً عن عالم التلفزيون، بل هو قادم من مجال الإنتاج. يومها، سلّمت وزيرة الإعلام السابقة منال عبد الصمد، طرابلسي مهامه الجديدة عملاً بحكم قضاء العجلة الذي قضى بتعيين إدارة مؤقتة مؤلفة من طرابلسي مديراً عاماً ومن عضوَي مجلس إدارة، هما: فيفيان لبّس ومصباح المحجوب.

عندها، حمل طرابلسي على كتفه ملفات عدّة لدفع التلفزيون نحو الأمام من ناحية البرمجة والتقنيات المستخدمة، وكذلك النظر إلى وضع الموظفين الذين يدفعون الثمن دائماً. لكنّ رحلة طرابلسي مع «تلفزيون لبنان» لم تكن طويلة، إذ قدّم استقالته فجأة بعد عام على تولّيه منصبه، لتعيَّن لاحقاً فيفيان لبّس في الإدارة العامة للتلفزيون بموجب قرار قضائي مستعجل قبل أشهر.

> تسلّم وزير الإعلام زياد مكاري الملف شخصياً

عام واحد قضته لبّس في منصبها أيضاً، قبل كفّ يدها بقرار قضائي أيضاً. فما هي أسباب قرار مكاري الأخيرة؟ وما هي انعكاساته على «تلفزيون لبنان» وموظفيه؟ ومن يتولّى اليوم ملف الشاشة المحلية؟ في هذا الإطار، كشف وزير الإعلام في حكومة تصريف الأعمال زياد مكاري لنا أنّه اتخذ شخصياً قرار إقالة لبّس، موضحاً: «تمّ تعيين لبّس بقرار قضائي، وكانت تقوم بمهامها. لكن قبل أشهر قليلة، طلبت منها تقديم جداول موظفي «تلفزيون لبنان» لإرسالها إلى وزارة المالية كي يحصلوا على المساعدة الاجتماعية. عندها فوجئت بأنها أرسلت لي ستّ نسخ من الجداول مخالفة، أيّ أنها غير مكتملة بالشكل المطلوب، هذا عدا عن بعض التراكمات. آمر أدّى الى تعقيد الأمور بيني وبينها، فقدّمتُ طلباً إلى القضاء وأستردت المهام منها».

من يتولّى اليوم المهام الموكلة إلى مجلس إدارة «تلفزيون لبنان»؟ يجيب مكاري «أقوم شخصياً بهذه المهام، أحاول ترتيب الأمور لتسيير أمور الموظفين. أداوم يومين في التلفزيون. أحاول البحث في كيفية تخفيف النفقات في التلفزيون وحلّ مشاكل الموظفين المالية في ظلّ الظروف الصعبة التي يمر بها البلد».

هل سيتم تعيين مجلس إدارة «تلفزيون لبنان» جديد قريباً؟ يجيب مكاري: «قبل فترة، عرضنا مجموعة أسماء على مجلس الإدارة لدرسها، لكن رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي اقترح عدم التعيين، وبالفعل لم تتمّ تلك الخطوة». يختتم مكاري كلامه معلناً أنّه سيعقد قريباً مؤتمراً صحافياً لإطلاع المتابعين على كل التفاصيل المتعلّقة بالتلفزيون.

على الضفة نفسها، صحيح أنّ هذه المرحلة في «تلفزيون لبنان» ليست جديدة، إلا أنّها تتزامن مع ظروف اقتصادية ومعيشية ومالية صعبة جداً، وخصوصاً مع فقدان موظفي التلفزيون قيمة رواتبهم نتيجة ارتفاع سعر الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية، فضلاً عن حرمانهم من المساعدات المالية لأشهر طويلة، وغضّ الطرف عن أوضاعهم المتأزمة. أمر أدى إلى تغيّبهم عن الدوام وقيامهم بما يشبه «الإضراب» إلى حين إيجاد حلول لمشاكلهم.

بالعودة إلى ملفّ فيفيان لبّس، ارتفعت قبل أشهر الأصوات داخل «تلفزيون لبنان» حول بعض الخطوات التي قامت بها وعُدّت بمثابة «خرقٍ» لقوانين التلفزيون، في ظلّ استغلال بعض الأطراف السياسية الفوضى السائدة داخل التلفزيون. تحاول البحث في كيفية تخفيف النفقات في التلفزيون وحلّ مشاكل الموظفين المالية في ظلّ الظروف الصعبة التي يمر بها البلد».

هل سيتم تعيين مجلس إدارة «تلفزيون لبنان» جديد قريباً؟ يجيب مكاري: «قبل فترة، عرضنا مجموعة أسماء على مجلس الإدارة لدرسها، لكن رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي اقترح عدم التعيين، وبالفعل لم تتمّ تلك الخطوة». يختتم مكاري كلامه معلناً أنّه سيعقد قريباً مؤتمراً صحافياً لإطلاع المتابعين على كل التفاصيل المتعلّقة بالتلفزيون.

على الضفة نفسها، صحيح أنّ هذه المرحلة في «تلفزيون لبنان» ليست جديدة، إلا أنّها تتزامن مع ظروف اقتصادية ومعيشية ومالية صعبة جداً، وخصوصاً مع فقدان موظفي التلفزيون قيمة رواتبهم نتيجة ارتفاع سعر الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية، فضلاً عن حرمانهم من المساعدات المالية لأشهر طويلة،



رمضان 2023

# باسم ياخور بين «المحقّق» الصارم و«العربجي» المظلوم

**وسام كنعان**

باسم ياخور. اسم تحوّل مع الزمن إلى ماركة مسجّلة في فنّ التمثيل. وزانة إرثه الدرامي، وتراكم تجاربه، ومنجزه الحافل، كلّها وضعته في مطرح عالٍ. لذا لن يكون من المبالغة القول بأنّه من أذكى الشخصيات التي عرفها الوسط الفني السوري. يبدو ذلك واضحاً في اختياراته وانتقاءاته خلال السنوات الأخيرة. مهما كان الممثل في بلادنا العربية

> يطلّ في بطولتين مطلقتين في عملين مختلفين

قادراً على التجديد، وبارعاً في خلق شخصيات وابتكار «كركترات»، سيجد نفسه في مكان ما عاجزاً عن صوغ الدهشة بالمستوى الذي ينتظره الجمهور. السبب ببساطة أنّه أمام خيار لا ثاني له، هو الغزارة النسبية في الظهور طالما أنه يشتغل وفق شروط إنتاجية بعيدة عن الترف المطلوب الذي يصنع مجد الممثلين في هوليوود على سبيل المثال. هكذا، راح «الياخور» خلال السنوات الماضية نحو التجسيد في المحلّات التي يعرف أنها تتوافق مع بنيته، ويدرك أنه من خلالها قادر دائماً على قطف انتباه الجمهور وإشادة النقاد.

الرجل القوّي أو المتجبّر في أماكن عديدة، و«الكوميديان» المتيقّظ الذي يقطر بديهةً، ومرونةً مطواعة تخوّله التلوين، والانتقال برهافة وسلاسة بين كركترات متباينة، سواء في الدراما المحلية الخالصة، أو المشتركة المبنية على حكاية، مبررة أم مفتعلة، سيكون مسؤولاً عن أدائه على وجه الخصوص وناجحاً في غالبية ما ينجزه. اتفقت معه أم اختلفت، لن تستطيع نفي خصوصيته كممثل نادر لا يشبهه أحد. هذا الموسم سيكون نجم «ضيعة ضايعة» (ممدوح حمادة والليث حجو) أمام بطولتين مطلقتين في عملين مختلفين: الأوّل دراما بوليسية بعنوان «خريف عُمر» (كتابة حسام شرباتي ويزن مرتجى ومعالجة درامية رانيا الجبّان وإخراج المثنى صبح وبطولة: سلوم حدّاد، عبد المنعم عمايري، معتصم النهار، كارمن لبّس، رامز أسود...). هنا يلعب باسم دور ضابط يتقفّى أثر مجموعة من الجرائم. في حديثه معنا، يحكي عن هذه التجربة: «أجسّد شخصية ضابط ومحقق يلعب ضمن محيط تحصل فيه جرائم قتل، بالتوازي مع مشاكله الشخصية والاجتماعية، ثم يُزج باسمه في إحدى القضايا فيبحث عن حلول آنية. هكذا، يبدأ بسلسلة من التحقيقات تتكشّف وراءها مجموعة كبيرة من الحقائق. كلّ ذلك ضمن حكاية بوليسية أعتقد أنها مشوقة خصوصاً أنّ هذا النوع من الدراما البوليسية افتقدناه إلى حد كبير على خارطة الأعمال السورية».

أما العمل الثاني الذي يطل فيه في رمضان 2023، فينتمي إلى البيئة الشامية وهو بعنوان «العربجي» (كتابة عثمان جحى وإخراج سيف الدين السبيعي). يقول ياخور: «عبدو العربجي شخص اختار أن يعيش بعرق جبينه بشكل شرعي وبعيداً عن الإشكالات، لكنه يجد نفسه أمام استحقاق بخيارين: إما أن يقول الحق، أو أن يسكت عنه، فينحو باتجاه الحقيقة، لتضعه خطوته هذه في صراع شرس مع أقوى أصحاب النفوذ. هنا يضطر للدفاع عن عائلته ونفسه، ثم يحمله هذا الصراع من شخص يعيش على الهامش، إلى إنسان قوي ومستميت في التصدي للظلم والجور. هي قصّة غير توثيقية لكنها حكاية عن الظلم والمظلوم تصلح للكثير من الحالات وتنسجم مع العديد من الأزمنة!»

من مسلسل «العربجي» (كتابة عثمان جحى وإخراج سيف الدين السبيعي)

مهرجان

# «بيروت آند بيوند»: لنستحوذ على المدينة!

بدءاً من يوم غدٍ الخميس حتى الخامس من شباط (فبراير) الحالي، يعود مهرجان «بيروت آند بيوند» السنوي بنسخة كاملة، وبرنامج فنّي منوّع ومليء بالأعمال المحلية والإقليمية، تزامناً مع برنامج احترافي مخصّص لخبراء الموسيقى من حول العالم.

مع ولادته قبل عشر سنوات، كان «بيروت آند بيوند» مهرجاناً إقليمياً صغيراً يُعنى بموسيقى مورفاريدي (مبرمج موسيقى معاصرة، مركز ساوث بانك وفنان)، الليكس ديفيدسون (إدارة فنانين وتسجيلات، نادا)، سفيان بن يوسف (عمار 808) ونانسي منير... بداية الحفلات غداً الخميس، ستكون في «ذا بالروم بليتز» (الكرنتينا ـ س: 20:00) مع «تجريب مقامي» مع الباحث والمؤلّف الموسيقي وعازف القانون اللبناني غسّان سحّاب، على أن يتبعه عرض «نزهة النفوس» الذي يستوحي اسمه من عنوان الألبوم الأوّل للعازفة والمؤرّخة والملحّنة المصرية نانسي منير التي تصفه بأنّه «تجربة غير عادية في استحضار زمن مفقود... يستكشف الأبعاد المقامية القديمة عبر حوار موسيقي بين توزيعات منير وتسجيلات أرشيفية لمطربين مصريين لاقوا شهرة كبيرة في مطلع القرن العشرين».

بعد غدٍ الجمعة، تحتضن قاعة «ذا بالروم» في المكان نفسه، «المخفي»، وهو المشروع الموسيقي للمحرّرة الأدبية والفنانة السمعية ـ البصرية السوريّة المقيمة في بيروت، سارة الهنيدي. عبر معالجة القوام والغناء والألحان على كلّ من الأجهزة الإلكترونية والكمبيوتر، تنسج سارة أجواء معقّدة تتخلّلها طبول وكلمات مغمورة. لاحقاً، يلتقي الجمهور الثنائي اللبناني جولييا صبرا وفادي طبال (من Poscards)، اللذين يقدّمان موسيقى بوب إلكترونية ذات «رؤية خيالية». ثمّ يطلّ التونسي سفيان بن يوسف الشهير بـ«عمّار 808».

يلي ذلك حفلة في «ذا غولدروم» في الفضاء نفسه، يحييها كلّ من: المنتجة والدي جاي السورية المقيمة في أمستردام «نويز ديفا» والدي جاي المغربية GLITTER55 و«ويليلاه» من لبنان. في الرابع من شباط، ينتقل البرنامج إلى KED (الكرنتينا ـ س: 19:30)، حيث العروض للمنتج وكاتب الأغاني اللبناني علي عبود، المغنية وكاتبة الأغاني والمؤلفة الموسيقية التونسية «كوست»، الرابر التونسي «ألفا»، الفنان الفلسطيني المقيم في رام الله «هيكل»، مؤلّفة الموسيقى الإلكترونية المغربية «جوطة» وفرقة «كو شين مون» من فرنسا.

ومن KED، يُسدل الستار على نسخة 2023 من «بيروت آند بيوند» (س: 20:00) من خلال عرض منفرد للموسيقية والمغنية السويسرية ـ اللبنانية المقيمة في بيروت «نار»، يليه عرض لعازفة الترومبيت والملحّنة والمنتجة البريطانية ـ البحرينية ياز أحمد. أما الظهور الأخير، فلفرقة الروك الحرّ والـ«بوست فولك» اللبنانية «صنم»، المؤلّفة من: ساندي شمعون (غناء)، أنطونيو الحاج موسى (باص)، فرح قدور (برق)، أنطوني صهيون (سينث غيتار)، باسكال سيمبردجيان (درامز) ومروان طعمة (غيتار).

مهرجان «بيروت آند بيوند» بدءاً من غدٍ الخميس حتى الأحد 5 شباط 2023 ـ «ذا بالروم بليتز» وKED (الكرنتينا ـ بيروت). البطاقات متوافرة على موقع www.ihjoz.com

(الأخبار)

> الافتتاح سيكون مع الباحث والمؤلّف الموسيقي وعازف القانون غسّان سحّاب

الـ «أندرغراوند»، قبل أن يصبح مع الوقت جزءاً بارزاً من المشهد الفني ومنصّة متخصّصة في الإنتاج والدعم. الأزمات المتعاقبة التي عصفت ـ ولا تزال ـ بلبنان، أرخت بظلالها عليه، ليجد القائمون عليه أنفسهم مرغمين على إقامة دورتَيْن محليتَيْن في عامَيْ 2020 و2022، رفعتا صوت الموسيقى في كلّ أنحاء المدينة، مع التزام بـ«المشهد المحلّي المستقلّ انطلاقاً من أهمية دعمه وإعطائه كلّ الطاقات والاهتمام».

على مدى أربعة أيّام، يعود الحدث غداً إلى شكله الأصلي داعياً الأعمال الفنية الإقليمية والدولية لمشاركة المسرح مع المواهب المحلية. وكالعادة، هناك برنامجان: الأوّل فنّي يسلّط الضوء على الجدارة الفنّية وتكريم تنوّع الأنماط الموسيقية، فيما الثاني احترافي يرحّب بأكثر من 30 خبيراً وخبيرة ومتخصصاً موسيقياً دولياً من مختلف أجزاء صناعة الموسيقى، أمثال: GLITTER55، سارة شكري، الكسندرا أرشيتي ستولن (مديرة مهرجان أوسلو وورلد)، ليكسي

تشارك الدي جاي المغربية GLITTER55 في البرنامجَين الفني والاحترافي

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 1 شباط 2023 العدد 4839

## صورة وخبر

«باميلا، قصّة حبّ» (إخراج رايان وايت ـ 112 د)، هو عنوان الوثائقي الذي احتضنت هوليوود أخيراً عرضه الأوّل. يدور العمل الذي يندرج ضمن إنتاجات «نتفليكس» الأصلية، حول أيقونة ثقافة البوب في تسعينيات القرن الماضي باميلا أندرسون. سيقدّم الشريط الذي تطلّب إعداده سنوات عدّة، تغطية حصرية لحياة نجمة «باي ووتش»، بالإضافة إلى لقطات أرشيفية ومقتطفات من مذكّراتها الشخصية التي لم تُعرَض من قبل. يَعرض هذا الوثائقي صورة مقرّبة من حياة الفنانة الأميركية البالغة 55 عاماً، تسلّط الضوء على مسيرتها المهنية والشخصية السابقة وتستعدّ لاتّخاذ خطواتها التالية في المرحلة المقبلة من حياتها. علماً أنّ عرض الفيلم بدأ أمس الثلاثاء على منصة البث التدفقي الأميركية.

(جون كوبالوف ـ افب)

## على بالي

**أسعد أبو خليل**

مات سامي شرف. مات كاتم وحامل أسرار الرجل الذي لم تكن لديه أسرار، خارج أسرار الدولة. وينتمي سامي شرف إلى فئة من الناس نعرفها بلقبٍ يُشرّفها: رجال جمال عبد الناصر الخُلّص. هؤلاء عندما تراهم في مقابلات أو تقابلهم شخصيّاً تتأكد أنهم من معدن مختلف. هؤلاء لا يذكّرونك أبداً بشخصيّات اليسار اللبناني أو شخصيّات البعث السوري والعراقي. هؤلاء مبدئيّون لم يحيدوا عن الخط الذي رسمه لهم جمال عبد الناصر. هؤلاء أوفياء، ومنهم من تبيّن شرور أنور السادات وخطر مشروعه مبكّراً. في هذا الصدد، تأخّر محمد حسنين هيكل لا بل هو تشارك مع السادات في مؤامرة ضرب «مراكز القوى» في أيّار 1971. لم يكن هؤلاء إلا المؤتمنين على إرث جمال عبد الناصر في القوميّة والصراع مع إسرائيل وفي العدل الاجتماعي. كانت ملامح متناقضة لمشروع عبد الناصر تظهر في سياسات وخطب وحتى الأداء المسرحي للسادات في مقابلاته مع مسؤولين أميركيّين. سامي شرف أسّسَ أوّل مركز أبحاث ومعلومات ملحق بمكتب حاكم عربي. تعرف شخصيّة سامي شرف في كتاباته عن تجربته مع عبد الناصر، ويظهر صدقه وإخلاصه. تحدّثتُ معه على الهاتف بضع مرّات وأعجبني أكثر. نحن في زمن يسخر فيه الإعلاميّون والكتّاب من الذين يثبتون في المواقف. الحكمة في عالم النفط والغاز هي في التأقلم والزئبقيّة والرقص البهلواني. كل هذا ليس من شيم رجال جمال عبد الناصر. لم يكن كل الناصريّين مثل رجال عبد الناصر. بعض الناصريّين الجدد انضمّوا إلى جوقة السيسي الذي يمثّل في كل سياساته ـ كما السادات ـ نقيض جمال عبد الناصر. حتى أولاد جمال عبد الناصر ليسوا من رجال (ونساء) جمال عبد الناصر. تمرّ وفاة الكبار مثل سامي شرف عرضاً في الصحافة العربيّة. هؤلاء لم ينضموا إلى جوقة أو حاشية أمير أو شيخ. هؤلاء نبذوا الثراء للثبات على المبدأ والشهرة انسجاماً مع الإخلاص السياسي. إن نجاح السادات في التآمر على رجال عبد الناصر ترك أثراً بالغ الضرر ليس فقط على مصر وإنّما على العالم العربي برمّته.

## المفكرة

### ماذا خلف الجدار؟

■ على خلاف عادتها خلال الأسابيع الماضية، لن تقدّم «فرقة مسرح الدّمى اللّبناني ـ خيال» عرضاً في مسرح «دوّار الشمس»، السبت المقبل. غير أنّ موعدها مع الصغار سيتجدّد في 11 شباط (فبراير) الحالي في المكان نفسه مع مسرحيّتها الغنائية «بيتك يا ستّي» (كتابة نعمة نعمة، إخراج كريم دكروب وموسيقى أحمد قعبور). يعتمد العمل على التمثيل وتحريك الدمى وتقنيات الفيديو ومسرح الظلّ، وتدور أحداثه في عام 2046 حيث حلّت الأبنية الرمادية مكان الأشجار والعصافير والزرع، وخلفها جدار عالٍ يفصل بين الناس ويبعدهم عن ماضيهم وتراثهم. تسأل «سلمى» عمّا يوجد خلف الجدار، فتتسلّقه مع «أمين» و«سلوم»،

ليجدوا بيت الجدة المُحاط بالأشجار والهواء الصافي، فيرفضون العودة إلى عالمهم الملوّث.

**«بيتك يا ستّي»: السبت 11 شباط 2023 . الساعة الرابعة بعد الظهر . مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة . بيروت). للاستعلام: 71/997959 أو «مكتبة أنطوان»**

### أرنو نوفولون ضيف التباريس

■ في 11 شباط (فبراير) الحالي، يحتضن «بيت التباريس» في الأشرفية أمسية كلاسيكية، يحييها عازف الكمان الأساسي في «أوركسترا أوبرا باريس الوطنية» أرنو نوفولون (الصورة). الأخير لن يكون وحيداً في السهرة المرتقبة، إذ ينضم إليه عازف الكمان الأساسي في «الأوركسترا الفيلهارمونية اللبنانية ماريو الراعي، إلى جانب كلّ من: جان ـ ميشال أرويان، ريتا أسديكيان، غدي عازار، مروة عيد، رمزي قندلفت، جاد مراد وسمعان وهبة. على أن يرافقهم سيرفارت صابونجيان على البيانو. أما الريبيرتوار، فمنوّع ويحتوي على أعمال لباخ، بيتهوفن، بوغوص جلاليان، فريتز كرايسلر، نيكولو باغانيني، جوزيف سوك وتشايكوفسكي.

**أمسية أرنو نوفولون: السبت 11 شباط 2023 . الساعة السابعة مساءً . «بيت التباريس» (الأشرفية . بيروت). للاستعلام:** samarbeittabaris@gmail.com

### غالية تحطّ في «المدينة»

■ تحطّ المغنية وكاتبة الأغاني والملحّنة السورية المقيمة في الإمارات، غالية شاكر (1998 ـ الصورة)، في «مسرح المدينة» حيث تحيي حفلة في 11 شباط (فبراير) الحالي، تقدّم خلالها أغنيات خاصة وأخرى معروفة بتوزيع جديد، بلغات وأنماط عدّة. الفنانة الشابة التي تتقن العزف على البيانو والغيتار والدرامز والطبلة، انطلقت رسمياً في عالم الفن في عام 2016، وتحصد أعمالها مشاهدات عالية على يوتيوب وتفاعلاً على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي مقابلات صحافية عدّة، تؤكّد غالية أنّ أغنياتها الخاصة منفّذة بأسلوب قائم على «سرد للقصص متعلّق بالواقع، عفوي وتلقائي».

**حفلة غالية شاكر: السبت 11 شباط 2023 . الساعة الثامنة مساءً . «مسرح المدينة» (الحمرا . بيروت). للاستعلام: 01/753010**

### مارسيل بانيول نجم الأشرفية

■ ضمن فعاليات «نادي الكتاب» الفرنسي، تدعو «جمعية السبيل» في التاسع من شباط (فبراير) الحالي إلى حضور مناقشة رواية «قصر أمّي» (1957) لمارسيل بانيول (الصورة)، قبل مشاهدة فيلم إيف روبير الذي يستند إليها والصادر في عام 1990، في «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو. يُصنّف الكتاب ضمن روائع الأدب الفرنسي. يسرد الكاتب المتحدّر من مرسيليا ذكريات طفولته بأسلوب يغوص من خلاله القارئ سريعاً في أعماق ذلك الصبي المشاكس، فيعيش معه أفراحه وأحزانه وآماله وخيباته.

**مناقشة رواية «قصر أمّي»: الخميس 9 شباط 2023 . الساعة السادسة مساءً . «مكتبة بلدية بيروت العامة» (مونو . الأشرفية). للاستعلام: 01/664647**

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com